◄ النقيب: نتطلع لتحقيق الانتشار الأوسع لخدمة (شامل موني)

◄ بنك سبأ الإسلامي يطلق عدداً من خدماته الرقمية الجديدة

◄ توحيد السياسات المالية والمصرفية.. الخطـوة الصائبـة


YBA
جمعية البنوك اليمنية
Yemen Banks Association

# المصارف
# Al-Masarif

أبريـل 2022 | العدد (21)


# العملات الرقمية
## مميزات وعيوب ومخاطر

مجلة شهرية - تصدر عن جمعية البنوك اليمنية - تعنى بالجوانب الاقتصادية والمالية والمصرفية
A Monthly magazine - issued byYemen Banks Association- Concerned with economic, financialand banking aspects



Shamil Bank of Yemen & Bahrain
Yemen Mobile
YCB البنك التجاري اليمني Yemen Commercial Bank
YKB
National Bank Of Yemen
SABA ISLAMIC BANK
CAC BANK

# البنك الأهلي اليمني

## 50 عام من الخبرة والثقة

01/517779 NBYBank.1969 NBYBank
nby.com.ye

بنك كل اليمنيين
Bank of all Yemenis..

البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen

# بنك الأمل للتمويل الأصغر ينفذ ورشة عمل لتطوير شبكة وكلاء البنك

نفّـذ بنـك الأمـل للتمويـل الأصغـر في الـ16 مـن أبريـل 2022 ورشـة عمـل لمراجعـة آليـة العمـل ووضـع آليـة واضحـة لتقييـم واختيـار الـوكلاء بمـا يضمـن قدرتهـم علـى تقديـم خدمـات البنـك وتنفيـذ مشـاريعه المختلفـة.

وخـلال الورشـة التـي شـارك فيهـا مـدراء الفـروع ومـدراء الإدارات ورؤسـاء الأقسـام المرتبطـة أعمالهـم بشـبكة الـوكلاء، تـم مراجعـة آليـة العمـل الميدانيـة عـبر فـروع البنـك ، وتحديـد آليـات التعامل المـالي مـع الـوكلاء بمـا يضمـن اسـتمرار العلاقـة الإيجابيـة وحفـظ حقـوق جميـع الأطـراف ، إضافـة إلى تقييـم مسـتوى الدعـم الفنـي المقـدم للـوكلاء والاتفـاق عـلى آليـة تطويـره ؛ ليتـماشى مـع اسـتمرار توسـع الشـبكة في مختلـف مناطـق الجمهوريـة.

كـما تـم اسـتعراض مسـتوى الانتشـار الجغـرافي الحـالي لشـبكة الـكلاء وتحديـد المناطـق التـي مازالـت بحاجـة إلى جهـود ميدانيـة لتوسـيعها عـلى مسـتوى المديريـات وتوفـير خيـارات أكـثر لعمـلاء البنـك للحصـول عـلى الخدمـات عـبر أقـرب نقطـة خدمـة لهـم ، إضافـة إلى وضـع برنامـج زمنـي لتنفيـذ مخرجـات الورشـة خـلال فـترة 3 أشـهر بمـا فيهـا تنشـيط العمليـات التسـويقية وتعزيـز العلاقـات مـع وكلاء البنـك مـن كـبرى شركات الصرافـة والتحويـلات المعتمـدة في اليمـن .

وجـاء تنفيـذ ورشـة العمـل تماشـياً مـع توجهـات البنـك خـلال العـام 2022 الهادفـة إلى توسـيع علاقتـه مـع الـوكلاء وتنشـيط الخدمـات المقدمـة عبرهـم وفي مقدمتهـا خدمـة الحـوالات والتحويلات الاجتماعيـة وخدمـة النقـود الإلكترونيـة (بيـس).

# المصارف
Al-Masarif

مجلة شهرية تصدر عن جمعية البنوك اليمنية
تعنى بالجوانب الاقتصادية والمالية والمصرفية
تصدر كل شهرين مؤقتاً

www.yemen-yba.com

**العدد (21) أبـريل 2022**

**المشـرف العـام- رئيس التحرير**
**محمود قائد ناجي**
القائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة

**مديـر التحريـر**
فؤاد أحمد يحيى

**عضو هيئة التحريـر**
قائد رمادة

**العلاقـات العامـة**
عبدالحميد المطري

**الإخـراج الفني والتنفيـذ**
سلطان الصالحي

**الجمهورية اليمنية- صنعاء**
شارع الزبيري- عمارة بنك قطر- أمام البنك العربي
**تلفون:** ٥٧٠٠٨٨/٩ -٠١
**فاكس:** ٢٤٢٣٠٥-٠١
**ص.ب:** (١١٣١٨) صنعاء
**البريـد الإلكترونـي**
ybanet@yemen-yba.com
**الإعـلانات**
يتم الاتفاق بشأنها مع هيئة التحرير

**المقالات المنشورة لاتعبر بالضرورة عن رأي المجلة**

## بنوك


**3,8,10,12,13,14,18**

**الكبسي: جوهر عمل البنوك الإسلامية هو المساهمة في المشاريع ذات الطابع التنموي**

32

**(كاك بنك) ينظم برنامجاً تدريبياً في الثقافة المصرفية لطلاب كلية الأعمال بجامعة عمران**

13

**(محفظة جوالي) الإلكترونية تطور تقني جديد لشركة (وي كاش) في تقديم خدماتها المالية**

06

**النقيب: نتطلع إلى تحقيق الانتشار الأوسع لخدمة (شامل موني)**

16

**بنك سبأ الإسلامي يستأنف نشاطه في محافظة عمران**

10

**بنك اليمن الدولي يكرم 10 من موظفيه القداما بمناسبة العيد العالمي للعمال**

18


## كتـابـات


34 شوقي شاهر

26 خالد جبر

28 أسامة الشوخي

38 نبيل الشهالي

# توحيد السياسات المالية والمصرفية..
# الخطـــوة الصائبـــة

سبع سنوات انقضت منذ أن بدأت الحرب، تعرض القطاع المصرفي والمالي خلالها لأصناف من المخاطر والتحديات، التي أثرت على أدائه وأرهقت إمكانياته وموارده، وعلى الرغم من أن القطاع قد سجل صموداً مشرفاً في وجه تلك التحديات، فقد كان لذلك الصمود تبعات وأعباء مالية وإدارية وتضحيات قدمتها مؤسسات القطاع وتقبلتها بنفس راضية في سبيل الاستمرار في نشاطها والوقوف إلى جانب شعبها في وقت هو أشد ما يكون حاجة لتكاتف الجهود وحشد كل الإمكانيات المتاحة لاستمرار حركة النشاط الاقتصادي في البلاد وتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين وتخفيف المعاناة عنهم.

**وإذا كان التكاتف والتعاون بين مؤسسات القطاع والمساندة الفعالة والمتواصلة من قيادة الجهاز المصرفي تمثل عوامل القوة الأساسية، التي ساعدت القطاع على التماسك والتصدي لتلك المخاطر والتحديات، فلا شك أن وضوح الرؤية وقوة الشعور بالانتماء إلى هذا الوطن لدى قيادات العمل المصرفي وإيمانها العميق أنه مهما زادت الصعوبات واشتدت المعاناة، فلابد أن تصل إلى نهاية تعقبها انفراجة تخفف من معاناة المواطنين، وتمكن القطاع من استعادة دوره الكامل في خدمة الاقتصاد الوطني متحرراً من كل القيود التي فرضت عليه بفعل عوامل داخلية وخارجية أفرزتها الرياح غير المواتية لتطورات الأزمة السياسية ومضاعفات الحرب والحصار وعملت على الحد من قدراته وأعاقت تطوره والتوسع في نشاطه خلال الفترة الماضية.**

وخلال الأشهر القليلة الماضية تعالت أصوات الكثير من القوى الفاعلة سواء كانت منظمات إنسانية دولية أو خبراء اقتصاديين مؤكدين أهمية الملف الاقتصادي وضرورة إعطائه الأولوية والأهمية التي يستحقها في إطار الجهود التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة والأطراف الأخرى الحريصة على الاستقرار في البلاد والحد من معاناة المواطنين فيها.

**ولا شك أن هذه المطالبات والدعوة إلى إيلاء الملف الاقتصادي الأهمية التي يستحقها، باعتباره ملفاً يمس الاستقرار المعيشي للمواطن، هي مؤشرات على تعاظم الإدراك بما يعانيه القطاع الاقتصادي من صعوبات وما يواجه من معوقات تتطلب حشد الجهود المشتركة لكل المهتمين بالوضع الاقتصادي وقضايا المواطن اليمني، وتنسيقاً بين الأطراف المؤثرة وذوي العلاقة في سبيل التوصل إلى معالجات مناسبة للمشكلة والاتفاق على حلول تعمل على إزالة العوائق وتمكين القطاع الاقتصادي، وعلى رأسه القطاع المصرفي، من أداء دوره الحيوي وتقديم الخدمة المالية اللازمة لتحفيز النشاط الاقتصادي في كل أرجاء البلاد.**

وقد تداولت المواقع الإخبارية خلال الأسابيع الماضية أخباراً عن فعاليات تعقد في دول شقيقة تهدف إلى تقريب وجهات النظر حول المعالجات والحلول المتاحة لمشاكل القطاع الاقتصادي في البلاد، حيث يتولى مكتب المبعوث الأممي رعاية تلك المشاورات التي يشارك فيها خبراء اقتصاديون محليون وشخصيات أخرى تربطها علاقات قوية بالأطراف المعنية بالسياسات والقرار الاقتصادي.

**وجمعية البنوك اليمنية، التي طالما قدمت المبادرات وأصدرت العديد من البيانات الصحفية المطالبة بتنسيق السياسات النقدية وتجنب الإضرار بالقطاع المصرفي اليمني، إذ ترحب بأي مبادرة تهدف إلى توحيد السياسات المالية والمصرفية والتنسيق بين أطراف السلطة النقدية في البلاد، تحث جميع الأطراف ذات العلاقة بالقرار المالي والمصرفي على تشجيع مثل تلك المبادرات والمشاركة الفاعلة فيها، وتوفير سبل النجاح لها، فقد تكون تلك الفعاليات والمبادرات هي بصيص الضوء الذي نترقب ظهوره في نهاية النفق .**

**محمود قائد ناجي**
القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة
جمعية البنوك اليمنية

**إن وضوح الرؤية وقوة الشعور بالانتماء إلى هذا الوطن لدى قيادات العمل المصرفي وإيمانها العميق أنه مهما زادت الصعوبات واشتدت المعاناة، فلابد أن تصل إلى نهاية تعقبها انفراجة تخفف من معاناة المواطنين**

# جمعية البنوك اليمنية تشارك في حفل تدشين خدمة (جوالي) التابعة لشركة (وي كاش) للخدمات المالية وأنظمة الدفع الإلكتروني

**المصارف/ خاص:**

شارك القائم بأعمال رئيس جمعية البنوك اليمنية الأستاذ محمود قائد ناجي يوم 31 مايو 2022 في احتفال شركة (وي وكاش) للخدمات المالية وأنظمة الدفع الإلكتروني بتدشين وإطلاق خدمة محفظة جوالي التابع للشركة.

واعتبر الأستاذ/ محمود قايد ناجي تدشين خدمة محفظة جوالي إضافة نوعية لخدمات النقود الإلكترونية في اليمن وتكتسب أهمية خاصة في ظل الظروف الاستثنائية والاقتصادية التي تمر بها البلاد وفي ظل أزمة السيولة الخانقة التي تعيشها البلد.

وأشار إلى أن التحول الرقمي أصبح أحد محفزات النمو في القطاع المصرفي .. داعياً البنوك والمصارف وقطاع الصرافة إلى تطوير استراتيجيتها واستيعاب متطلبات التطوير والإسراع في تطوير أنظمتها وبما يجعل الخدمات الرقمية متاحة لجمهور المتعاملين معها بمختلف الوسائل الذكية في أي مكان يتواجدون فيه سواء في الريف أو الحضر .

وأكد أن إطلاق وتدشين خدمة محفظة جوالي يأتي في إطار التوجه العام نحو التعامل بالنقد الإلكتروني وتحقيق الشمول المالي في البلاد.

# (محفظة جوالي) الإلكترونية تطور تقني جديـــ

**زبارة: نبارك تدشين خدمة (محفظة جوالي) الإلكترونية ونأمل أن تشكل إضافة نوعية للخدمات الرقمية والمالية**

**الأمير: البنك المركزي مستعد لتسهيل الصعوبات التي تواجه الشركات فيما يخص خدمات المحافظ الإلكترونية**

**العيدروس: الهدف من تدشين (محفظة جوالي) تقديم خدمة رقمية نوعية تتناسب مع الأفراد والشركات والمؤسسات**

**الشريف: (محفظة جوالي) خدمة مالية سهلة وبتكلفة أقل ، يأتي تدشينها في إطار حرص الشركة على تعزيز الشمول المالى**

**برؤية واضحة وقوة إرادة واستراتيجية عمل متكاملة وتوجه ونهج صحيح تواصل شركة (وي كاش) تحقيق نجاحاتها المتواصلة في عالم التعاملات المالية الإلكترونية منذ لحظة تأسيسها وانطلاقها مطلع العام 2021 كشركة يمنية متخصصة في مجال تقديم الخدمات المالية الإلكترونية ذات الجودة العالية الملبية لاحتياجات العملاء من كافة فئات المجتمع.**

**ورغم تمكُّن الشركة ، خلال وقت قياسي وعبر شركائها المؤسسين ، من إنشاء شبكة حوالات مالية ، أصبحت هي الأوسع انتشاراً والأكثر ثقة في تقديم الخدمات المالية الإلكترونية وفق أفضل المعايير المحققة لطموحات العملاء والملبية لرغباتهم على مستوى الجمهورية اليمنية ..**

**ما يزال حرص الشركة الكبير على مواكبة التطور التقني المطلوب المتناسب مع احتياجات سوق التعاملات المالية الإلكترونية اليمنية والملبي لتطلعات واحتياجات العملاء مستمراً.**

وفي هذا الإطار دشنت شركة (وي كاش)- التي يعمل فيها أكفأ الكوادر الفنية والإدارية ذات الخبرة العملية الواسعة في قطاع البنوك وشركات الاتصالات وقطاع الخدمات المالية الإلكترونية- في الـ31 من مايو 2022 خدمة (محفظة جوالي) كخدمة نوعية جديدة وحلاً رقمياً ملبياً لاحتياجات العملاء ومواكباً للتطور التقني المستمر والمتسارع وهادفاً إلى تعزيز الشمول المالي وجعل التعاملات المالية أكثر سهولة ويسراً.

### نقلة رقمية

وخلال حفل تدشين خدمة محفظة جوالي لشركة (وي كاش) أكد وكيل وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات للشؤون الفنية، طه زبارة، حرص الوزارة على مساندة المشاريع الاستثمارية والخدمية الحقيقية التي تسهم في إحداث نقلة رقمية وتغيير جذري في التعاملات المالية الإلكترونية.

### مشاريع استثمارية

وأشار زبارة إلى أهمية تبني وتنفيذ القطاع الخاص مشاريع استثمارية فاعلة تعمل على النهوض بخدمات المصارف والبنوك والمؤسسات المالية.

جوالي JAWALI
.. رفيقي المالي

وحث القطاع المصرفي على العمل من أجل التحول الرقمي الآمن واعتماد الحلول الرقمية وتسخير أدواتها التقنية في تعزيز القيمة الفعلية المضافة للقطاع المالي والمصرفي والمجتمع على حد سواء، مباركاً تدشين خدمة (محفظة جوالي) الإلكترونية لشركة (وي كاش) .. آملاً أن تشكل إضافة نوعية للخدمات الرقمية والمالية في اليمن..

مؤكداً سعي اليمن لتحقيق الشمول المالي الذي يعد من أهم الأهداف التي تتبناه الدولة ضمن مصفوفة وبرامج الرؤية الوطنية اليمنية

# ـــــد لشركة (وي كاش) في تقديم خدماتها المالية

الحديثة وفي إطار توجهات الحكومة نحو التحول إلى الاقتصاد الرقمي.

ولفت إلى أن الوزارة بالتعاون مع كافة الجهات المعنية تعمل على تعزيز وتدعيم البيئة التحتية الرقمية والمعلوماتية إيماناً بأهمية ما أحدثه التحول الرقمي من طفرة هائلة برزت مظاهرها بانطلاق العديد من المنتجات والتطبيقات والحلول الرقمية في كافة المجالات وعلى رأسها المجالان المالي والمصرفي .

من جانبه أشار مدير إدارة أمانة سر البنك المركزي اليمني، هاشم الأمير، إلى الخطوات التي يقوم بها البنك حالياً من أجل الإسراع في عملية الانتقال والاستخدام الأمثل للتكنولوجيا المالية، مؤكداً استعداد البنك تسهيل الصعوبات التي تواجه الشركات فيما يخص خدمات المحافظ الإلكترونية .

### جهود كبيرة

إلى ذلك أوضح رئيس مجلس إدارة شركة (وي كاش) ماجد العيدروس أن تدشين خدمة (محفظة جوالي) جاء تتويجاً لجهود كبيرة بدأت منذ منتصف العام الماضي بناء على رؤية واسعة تبناها مجلس إدارة الشركة خلال الفترة الماضية، الهدف منها تقديم خدمة رقمية نوعية تتناسب مع الأفراد والشركات والمؤسسات بالاستفادة من التكنولوجيا التي وفرتها التقنية الحديثة وكذا تجارب الدول التي حققت نجاحات كبيرة في هذا الإطار.

موكداً أن الإدراة التنفيذية بذلت جهوداً كبيرة لإطلاق هذه الخدمة حرصاً منها على تعزيز توجهات القطاع المصرفي نحو تحقيقي الشمول المالي لتحسين الأوضاع الاقتصادية في البلد.

معبراً عن شكره لقيادة البنك المركزي الداعم الرئيسي للتوسع في الخدمات الإلكترونية.

### خدمات متعددة

من جانبه قال المدير التنفيذي لشركة (وي كاش) عبدالباسط الشرفي: إن تدشين خدمة محفظة جوالي يأتي في إطار تقديم خدمات مالية رقمية متعددة تتناسب مع كافة مستويات المجتمع، أفراداً وشركات ومؤسسات. موضحاً أن خدمة جوالي خدمة مالية سهلة وبتكلفة أقل..

مؤكداً على أهمية تقديم خدمات مالية رقمية متنوعة لتعزيز توجهات القطاع المصرفي والمالي، وأشاد بجهود البنك المركزي اليمني ووزارة الاتصالات في وضع التشريعات وتسهيل الصعوبات والإشراف على تأسيس مشاريع مالية ةلكترونية عبر الشركات والمؤسسات.

بدوره استعرض نائب المدير التنفيذي للشركة، وليد الحضرمي، مزايا وخصائص خدمة محفظة جوالي الالكترونية وكيفية تحميل التطبيق الذي يمكن من خلاله تنفيذ عمليات الشراء والتسديد والتحويل بطريقة سهلة وآمنة عبر الجوال دون الحاجة إلى امتلاك حساب بنكي.

ولفت إلى أن الخدمة المقدمة من شركة (وي كاش) عبر شركائها (النجم، الإمتياز، ويمن اكسبرس) تتيح إرسال واستلام الحوالات المالية ودفع واستلام المدفوعات الجماعية كالمرتبات والمعونات وغيرها من الخدمات.

تخلل التدشين، الذي حضره رئيس الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة حسن الكبوس والقائم بأعمال رئيس جمعية البنوك اليمنية وجمعية الصرافين وعدد من أعضاء الغرفة التجارية ومديرو شركات الصرافة والتحويلات، فقرات إنشادية وريبورتاج عن شركة (وي كاش وخدمة محفظة جوالي).

## خدمة جوالي

**- هي خدمة نقد إلكتروني تمكنك من استخدام نقودك وتنفيذ معاملاتك المالية بطريقة سهلة وآمنة عبر الجوال الذكي (هاتف ذكي أو عادي ) دون الامتلاك لحساب بنكي.**

**- هي خدمة مقدمة من شركة "وي كاش" بموجب ترخيص البنك المركزي بهدف تعزيز الشمول المالي وإيصال الخدمات المالية والمصرفية إلى أكبر شريحة من المواطنين بجودة وأمان وتكلفة مناسبة.**

**- تتيح خدمة "جوالي" إرسال واستلام الحوالات المالية ودفع واستلام المدفوعات الجماعية كالمرتبات والمعونات ودفع قيمة المشتريات وتحصيل قيمة المبيعات والمستحقات وشحن رصيد الجوال وتسديد فواتير الانترنت والهاتف الثابت والرسوم وغيرها من الخدمات .**

**- تُمكّنك خدمة "جوالي" من سحب وإيداع الأموال نقداً من وإلى حسابك عبر أي وكيل معتمد في جميع أنحاء اليمن أو عبر أي فرع من فروع الشركاء وهم: شركة رشاد بحيري (النجم) ، شركة المنتاب للصرافة (الامتياز)، شركة العيدروس للصرافة (يمن إكسبرس).**

## بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي..

# بنك سبأ الإسلامي يطلق عدداً من خدماته الرقمية الجديدة

بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي 27/ أبريل/2022 في ضوء اهتمام صندوق النقد العربي بتعزيز مستويات الشمول المالي لدى الدول العربية، الذي تنعقد فعالياته هذا العام تحت شعار، (أهمية المسؤولية المجتمعية للمؤسسات المالية والمصرفية في، تعزيز الشمول المالي) يطلق بنك سبأ الإسلامي عدداً من خدماته الرقمية الجديدة، كما يمضي البنك قدماً بخطوات راسخة نحو تطوير خدماته الإلكترونية وبأعلى درجات الأمان والموثوقية وبطريقة تمنح مستخدميها السهولة والملائمة والسرعة وبأقل تكلفة وجهد بما يلبي احتياجات وتوقعات العملاء ويساهم في تحقيق الشمول المالي وتطوير أنظمة المدفوعات في البلاد ودعم التعافي وتعزيز مستوى استقرار القطاع المصرفي اليمني الذي يمثل أحد دعائم التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة في البلاد، ومن أهم الخدمات الرقمية التي يقدمها بنك سبأ الإسلامي ما يلي:

### سبأ موبايلي (Saba Mobily)

خدمة سبأ موبايلي هي بوابة الدفع الالكترونية للبنك وتعد من أهم وأكثر الخدمات البنكية تميزاً وذلك لما لها من مميزات وخصائص في تسهيل وتسريع خدمة مستخدميها، من خلال تقديم حزمة من الخدمات الالكترونية والمصرفية عبر الهاتف المحمول وشبكة الإنترنت وهي:

- تسديد جميع فواتير شركات الهاتف النقال المحلية وشراء وحدات الدفع المسبق.
- تسديد جميع فواتير الهاتف الثابت والإنترنت ADSL والاتصال الدولي Tel Yemen والمياه والكهرباء-
- خدمات مصرفية متنوعة منها (التحويل إلى حسابات العميل نفسه وإلى حسابات عملاء آخرين داخل البنك - إرسال كشف الحساب للايميل- الاستعلام عن الرصيد - روابط للخدمات الالكترونية الأخرى) التحويل الى بنك آخر عبر شبكة WENET

### الصراف الآلي (ATM)

يمتلك البنك شبكة من الصرافات الآلية المنتشرة في أنحاء الجمهورية اليمنية، وتسمح هذه الصرافات لجميع حاملي بطاقات البنوك المحلية والدولية التي تحمل الشعارات التالية من السحب عبرها بعملة الريال اليمني والدولار الأمريكي. Master Card, Visa, Visa Electron, Maestro, CSC Network

### سبأ تحويل (SIB Remit)

خدمة الحوالات الفورية «SIB REMIT» التي يهدف بنك سبأ الإسلامي من خلالها الى تقديم خدمات التحويل الفوري للأموال والحوالات المحلية والدولية عبر نقاط الخدمة التابعة له التي تزيد عن 3500 نقطة خدمة (فروع ومكاتب البنك - الوكلاء ونقاط الخدمة التابعة لهم - نقاط الخدمة المباشرة التابعة للبنك) منتشرة في عموم أنحاء الجمهورية اليمنية.

### بطاقات الإنترنت (Web Surfer)

وهي بطاقات Master Card مدفوعة مسبقاً والتي تستخدم للشراء عبر الانترنت فقط وميزة هذه البطاقات سهولة وسرعة الإصدار والتفعيل والتعبئة في أي وقت وبأي مبلغ وبرسوم رمزية وبسقف استخدام مناسب مع إمكانية تعديل السقف حسب الحاجة ومراقبة حركات السحب عبر البطاقة والرصيد المتبقي فيها عبر خدمة SMS أو الموقع الالكتروني، إضافة إلى خدمة إرسال كود تأكيد فوري (OTP) وقت الشراء إلى تلفون أو ايميل العميل مجاناً، ويصدر البنك هذه البطاقات بأنواعها الثلاثة لتلبية احتياجات العملاء وهي: Websurfer 3 - Websurfer PP 5)).

### البطاقات الائتمانية (Credit Card)

وهي بطاقات ماستر كارد MasterCard ويعتبر النوع الأول من البطاقات ويقدم لعملاء الـ VIP، حيث يمكن استخدامها عبر الصرافات الآلية ATM ونقاط البيع POS وشبكة الانترنت وتكون بسقف تأميني مغطى 120% مع إمكانية رفع السقف وتخفيضه بحسب الحاجة وكذلك إصدار بطاقات إضافية ضمن السقف التأميني نفسه، وتختلف أنواع هذه البطاقات بحسب سقف التأمين لها كالتالي:

- البطاقات القياسية MC Standard Charge.
- البطاقات الذهبية MC Gold Charge.
- البطاقات البلاتينية MC Platinum Charge مع إمكانية مراقبة حركات السحب عبر البطاقة والرصيد المتبقي فيها عبر خدمة SMS أو الموقع الالكتروني www.issuers.com، إضافة إلى خدمة إرسال كود تأكيد فوري (OTP) وقت الشراء عبر الانترنت إلى تلفون أو ايميل العميل مجاناً.

### بطاقات الصراف الآلي (Debit Card)

يصدر البنك هذه البطاقات بنوعيها (الدولية Maestro والمحلية CSC Network) ومنها البطاقات الخاصة بالسيدات ( درة ) للسحب عبر الصرافات الآلية داخل اليمن وخارجه وعبر نقاط البيع وتكون مرتبطة بحسابات العملاء مباشرة مع إمكانية ربطها بحساباتهم الفرعية ومن عدة فروع، وكذلك إصدار بطاقات إضافية على نفس الحساب كما يمكن متابعة جميع حركات البطاقات عبر رسائل الـ SMS.

### الإنترنت المصرفي(E - Banking)

يقدم البنك عبر موقعه الالكتروني وبأعلى معايير السرية والأمان الالكتروني خدمات مصرفية متعددة تتيح للعملاء متابعة حساباتهم وإجراء مختلف العمليات المصرفية والتحويلات المالية عبر الانترنت والحصول على المعلومات المطلوبة عن البنك وفروعه وخدماته في أي وقت ومن أي مكان وبأقل التكاليف.

### الحوالات الفورية وينت(WENET)

يعتبر بنك سبأ من أوائل المؤسسين لخدمة الحوالات الفورية ITS بين البنوك الوطنية عبر المقسم الوطني WeNet حيث يقدم البنك لعملائه إمكانية التحويل مباشرة من حساباتهم في البنك إلى أي حساب في بنك آخر مشترك في هذه الخدمة عبر جميع قنوات البنك (الكاونتر والموبايل المصرفي والانترنت المصرفي).

بنك سبأ الإسلامي
SABA ISLAMIC BANK
ثقة وأمان

# SiB REMiT

# سبأ تحويل

## حوالات مالية فورية

خدمة الحوالات الفورية "SIB REMIT" هي إحدى الخدمات الرقمية التي يقدمها البنك بالإعتماد على احدث تقنيات التكنولوجيا المالية المتطورة (FinTech) وبأعلى درجات الأمان والموثوقية والسرعة وبما يلبي إحتياجات وتوقعات العملاء وتشمل خدمات التحويل الفوري للأموال والحوالات المحلية والدولية عبر نقاط الخدمة التابعة للبنك ووكلائه التي تصل إلى أكثر من 4000 نقطة خدمة منتشرة في عموم البلاد.


www.sababank.com
info@sababank.com
www.facebook.com/banksabaislami
www.twitter.com/banksabaislami
www.instagram.com/banksabaislami
الرقم المجاني / 8000120

# الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية تمنح مدير بنك الأمل للتمويل الأصغر لقب (خبير معتمد)

منحت الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية في 12 أبريل 2022 اللقب المهني (خبير معتمد) للأستاذ محمد صالح اللاعي (Mohammed Al-lai) المدير العام التنفيذي لبنك الأمل للتمويل الأصغر، كما منحته شهادة وعضوية بمنصة خبراء المسؤولية المجتمعية بالدول العربية التابعة للشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية، وتضم منصة خبراء المسؤولية الاجتماعية نخبة من المتخصصين بمجالات " المسؤولية المجتمعية - التنمية المستدامة- أخلاقيات الأعمال - الخدمة المجتمعية- تطوع المحترفين".

وكانت الشبكة الإقليمية قد اختارت في العام 2020 الأستاذ / محمد اللاعي ضمن مئة شخصية عربية مؤثرة في مجال المسؤولية الاجتماعية- فئة المحترفين- جاء ذلك ضمن مؤتمر عقد في يناير 2021 تحت شعار (قيادة توقعات أصحاب المصلحة)، حيث تم تدشين كتاب يضم نُبذاً من السير الذاتية للشخصيات المائة المختارة، وكان هذا الاختيار نظير جهوده في المجال التنموي والمجتمعي خلال 25 عاماً من سيرته المهنية، التي شغل خلالها الكثير من المناصب التنموية في عددٍ من مؤسسات وبنوك التمويل الأصغر داخل اليمن وخارجه.

وخلال العام 2021 شارك الأستاذ محمد اللاعي في ملتقى الشخصيات العربية الأكثر تأثيراً في مجال المسؤولية المجتمعية لعام 2021، الذي نظمته الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية بتاريخ 29 سبتمبر 2021 بمشاركة عربية واسعة من شخصيات عربية ودولية مؤثرة في مجال المسؤولية المجتمعية، احتفالاً باليوم العالمي للمسؤولية المجتمعية.

ونظراً لرصد المنصة الرقمية لخبراء المسؤولية الاجتماعية بالدول العربية لأعمال وإنجازات العاملين في مجال المسؤولية الاجتماعية ومتابعتهم للأنشطة المجتمعية وخدمة الفئات الأشد فقراً في الوطن العربي تم منح اللقب المهني (خبير معتمد) للأستاذ/ محمد صالح اللاعي ضمن خبراء المسؤولية الاجتماعية بالدول العربية؛ تقديراً لجهوده المبذولة في هذا المجال.

وتتطلع منصة خبراء المسؤولية المجتمعية بالدول العربية أن تكون إطاراً جديداً لتعزيز التواصل المهني البناء في مجال المسؤولية الاجتماعية.

# بنك سبأ الإسلامي يستأنف نشاطه في محافظة عمران

استأنف بنك سبأ الإسلامي بتاريخ 29 مارس المنصرم، نشاط فرع البنك في مدينة عمران، بحضور عدد من كبار رجال المال والأعمال.

وعبر المشاركون في حفل استئناف العمل في فرع البنك عن ارتياحهم لهذا الإنجاز، الذي يؤكد متانة وفاعلية البنك في ظل الظروف الاستثنائية، مشيدين بالإنجازات التي حققها البنك خلال مسيرته الممتدة لأكثر من 25عاماً، والتي تميزت بنجاحات مشهودة، وتطورات غير مسبوقة احتل بموجبها البنك مكانة مرموقة محلياً ودولياً.

ويأتي استئناف العمل في فرع البنك بمدينة عمران انطلاقاً من استراتيجية البنك لتوسعة وانتشار شبكة فروعه والاستمرار في التميز في خدمة عملائه .

الجدير ذكره أن البنك يسعى بشكل مستمر إلى تقديم منتجات استثمارية جديدة للمودعين وبرامج تمويل مخصصة للشركات والمؤسسات المدرجة في مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية جنبا إلى جنب مع برامج التمويل الخاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لشريحة الشباب والمرأة بشروط ميسرة بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد.

# أقوى شريك مالي يُحقق كل طموحاتك

البنك الذي تثق به
The Bank You Trust

www.ycb.bank

8 0 0 8 0 0 0
009671299988

**على مسار الاستمرار في تحقيق النجاحات الكبيرة مثّل العام 2021 عام الارتقاء في الأداء والتعامل المالي والمصرفي وتقديم الخدمات المتميزة بالنسبة لبنك الأمل للتمويل الأصغر ، وتحوله إلى بئية عمل تضاهي أرقى المؤسسات المالية وأكثرها تنظيماً وتطوراً في الأداء الموجه نحو تحقيق الأهداف الإنسانية والإجتماعية وتقديم المنتجات والخدمات المالية التي تحدث عنها التقرير السنوي للبنك ونستعرض أبرزها في هذا السياق..**

بنك الأمل للتمويل الأصغر ..

# 2021 ارتقاء في الأداء وتميز في الخدمات

## بقشان: بنك الأمل أنموذج يدعو للفخر في مواجهة الظروف والتعقيد من النواحي الأمنية والسياسية والاجتماعية

صدر التقرير السنوي لبنك الأمل للتمويل الأصغر للعام المنصرم 2021 متضمناً حديثاً تفصيلياً عن أداء البنك وخدماته ومنتجاته وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق الشمول المالي لجميع فئات المجتمع .

واستعرض التقرير جوانب الارتقاء والتطور في الأداء التشغيلي والمؤسسي للبنك وفي تقديم الخدمات من خلال الأرقام والمؤشرات التي توضح المدى الذي وصل إليه في مسيرته العملية.

وتضمن التقرير شرحاً مدعماً بالأشكال والرسوم البيانية يوضح ما شهده البنك من تحديث وتطوير في أدائه التشغيلي وبنائه التنظيمي المؤسسي وفي تقديم خدمات ومنتجات ومؤشرات التمويل وبناء الشراكات الجديدة لتوسيع نشاطه وتنفيذ مشاريع التمكين الاقتصادي التي عززت من نمو مؤشرات التمويل. وكذا ما شهده قطاع خدمات الادخار من تطور في منتجات الادخار والحسابات الجارية والحسابات الادخارية والحسابات الاستثمارية ونمو محفظة ومؤشرات الادخار ، إضافة إلى النمو الكبير في مؤشرات الحوالات الداخلية والحوالات الخارجية وخدمة النقود الإلكترونية والتأمين التكافلي الإسلامي والخدمات غير المالية.

وأوضح رئيس مجلس إدارة البنك المهندس/ عبدالله بقشان أن بنك الأمل للتمويل الأصغر قدم خلال العام 2021 أنموذجاً يدعو للفخر في مواجهة الظروف الغاية في الصعوبة والتعقيد من النواحي الأمنية والسياسية والاجتماعية وحتى الصحية ، منوهاً إلى أن تقديم التقرير السنوي للعام 2021 يظهر حرص البنك على استمرار دوران عجلة التوسيع والتطور وفقا للرؤى والاستراتيجيات التي وضعها مجلس الإدارة وتحقيق رسالته الاجتماعية والمالية كأحد أبرز اللاعبين ، ليس في القطاع المالي والمصرفي، ولكن أيضاً إسهاماته في تنفيذ مختلف المشاريع التنموية والإنسانية والتسلح بالتخطيط السليم والأداء الموجه نحو تحقيق الأهداف المستندة على قدرات بشرية وتقنية وبنية تحتية تواكب تطور خدماته وتوسع نشاطه.

مشيراً إلى ظهور ذلك جلياً من خلال نجاح البنك محلياً في فرض موقعه كمؤسسة مالية تعمل على تعزيز سبل وصول عملائه إلى خدمات مالية متنوعة متناسبة مع مختلف شرائح المجتمع في الريف والحضر ، وإقليمياً عبر استمرار حصده للجوائز والتكريمات الدولية نظير جهوده في تطوير منتجات مبتكرة في ظل تحديات داخلية وخارجية تزيد من صعوبة الاستمرار ، ناهيك عن صعوبة التطور والنمو.

الأمر الذي شكل دافعاً لدى العديد من المنظمات المحلية والدولية لعقد اتفاقيات التعاون والشراكة في تطوير المنتجات وتقديم الخدمات المصرفية في المشاريع الإنسانية ، وما ترتب عن ذلك من إسهام في تخفيف حدة الأزمة الملقاة على كاهل المجتمع اليمني وكذا في الحفاظ على مكانة البنك ضمن بنوك التمويل الأصغر على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

من جانبه أوضح المدير التنفيذي للبنك محمد صالح اللاعي أن العام 2021 مثّل عام الوصول إلى تحقيق الأحلام وتجلت خلاله ثمرة جهود كوادره في البناء المؤسسي والوظيفي وتطوير المنتجات وبناء الأنظمة وإصدار اللوائح والسياسات وتأطير الدور التنظيمي والرقابي لتعزيز إمكانيات الكادر البشري.

مشيراً إلى أن البنك أصبح يقدم خدماته في بئية عمل تضاهي أرقى المؤسسات المالية وأكثرها تنظيماً وتطوراً مع التمسك الدائم بمبادئ العمل مع الشرائح الأكثر ضعفاً في المجتمع ليشكل ذلك مزيجاً مختلفاً وتجربة فريدة في كسر المفاهيم الروتينية الرتيبة في تقديم الخدمات المالية بطرق تقليدية وتقديم مفاهيم جديدة وخدمات مالية تواكب النمو الرقمي المتسارع عبر فروع بنكية راقية تشعر العميل بالاحترام والتقدير وتقدم نماذج حديثة في خدمة الفقراء وفق رؤية جديدة وشاملة لصناعة التمويل الأصغر محلياً ودولياً.

## اللاعي: عام 2021 عام الوصول إلى تحقيق الأحلام وتأطير الدور التنظيمي والرقابي لتعزيز إمكانيات الكادر البشري

### معدلات نمو

وبحسب التقرير وعلى المستوى التشغيلي فقد استطاع البنك خلال العام 2021 تحقيق معدلات نمو في مختلف مؤشراته بالمقارنة مع العام 2020 لتصل إلى 50% في قيمة التمويلات المصروفة ، 34 % في قيمة محفظة الادخار ، 65% في قيمة التحويلات الموزعة ، و 50% في عدد الحسابات الإلكترونية .

كل هذا جعل البنك من أفضل بيئات الاستثمار المالي لأموال المودعين عبر توزيعه لأرباح عاليه على الودائع الاستثمارية ليستمر في منافسته لكبرى البنوك اليمنيه ، كما استمر البنك في دعم الشباب ورواد الأعمال عبر تقديم المنح المالية لأكثر من 4300 شاب لتمويل تأسيس وإعادة نشاط مشاريعهم الخاصة ، حصل أكثر من 1100 شاب منهم على منحة تدريبيه عبر مشروع دعم ريادة الأعمال الشبابية الممول من الاتحاد الأوروبي ومنظمة (صلتك) الذي ساهم في دعم أكثر من 10 ألف شاب على مدى ثلاث سنوات وخلق 18 347 فرصة عمل جديدة خلال العام 2021.

### تطويرات وتحديثات

وأشار التقرير إلى ما شهده البنك خلال العام 2021 من تطويرات وتحديثات

عدة في منتجات التمويل ، شملت تطوير المنتجات والقطاعات وإجراء تعديلات في صيغ التمويل والضمانات ونسب المرابحة وأسقف التمويلات وتطوير خدمة التمويل في جوانب تطوير الإجراءات ، وتعديل أسقف التمويل ، وصيغ تمويل جديدة ، واستهداف قطاعات جديدة ، وتقديم منتجات تمويل جديدة ، والتمويل بعملات مختلفة ، وكذا تعديل شروط استيفاء الضمانات.

### تمويلات وتحويلات

وبيّن التقرير أن عدد التمويلات الموزعة خلال العام 2021 بلغت 11324 فيما بلغت قيمة التمويلات الموزعة (3,365,054,946) وبلغ عدد المقترضين النشطين 35,231 وبلغ رصيد المحفظة النشطة 4,156,331,656 YR.

وفيما يتعلق بالتحويلات الاجتماعية أشار التقرير إلى ما حققه البنك من نجاحات في هذا الجانب حيث تمكن البنك خلال العام 2021 من صرف قرابة 161مليار ريال يمني ما يعادل 643 مليون دولار لعدد 3,7 مليون مستفيد في كافة أنحاء الجمهورية اليمنية من مشاريع 37 منظمة دولية ومحلية . وبحسب التقرير فقد بلغ عدد الحوالات الداخلية للبنك 141,691 حوالة فيما بلغ عدد الحوالات الخارجية 4,202.

### جوائز عالمية

وأوضح التقرير أنه ورغم الأوضاع الأمنية والاقتصادية التي تمر بها البلاد فقد حافظ البنك على سلسلة إنجازاته المتحققة على المستوى الدولي من خلال حصد 4 جوائز عالمية تمثلت في جائزتين تم إعلانهما في المنتدى العالمي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة برعاية مؤسسة التمويل الدولية (lfc) وجائزتين من قبل جمعية المدفوعات الناشئة برعاية شركة ماستركارد العالمية .

# (كاك بنك) ينظم برنامجاً تدريبياً في الثقافة المصرفية لطلاب كلية الأعمال بجامعة عمران

نظم بنك التسليف التعاوني والزراعي "كاك بنك" بالتعاون مع كلية الأعمال بجامعة عمران برنامجاً تدريبياً مكثفاً في مجال الثقافة المصرفية الشاملة بمشاركة أكثر من 56 متدرباً ومتدربة من طلاب وطالبات كلية الأعمال بالجامعة، وهدف البرنامج الذي أقيم في معهد كاك للتدريب المصرفي بصنعاء خلال الفترة من 26 29- مايو إلى نشر وتعزيز الثقافة المصرفية الشاملة للطلاب والخريجين، وتزويدهم بالمعارف والخبرات العملية والمهارات اللازمة التي تؤهلهم للالتحاق بمجالات العمل ومواكبة التطورات الحديثة في العمل المالي المصرفي.

وأكد رئيس قطاع العمليات المصرفية بالبنك الأستاذ ذاكر السامعي على أهمية إقامة مثل هذه البرامج النوعية والمبادرات المجتمعية التي يرعاها "كاك بنك" وتستهدف طلاب وخريجي الجامعات وتأتي ضمن أهداف البنك في تحقيق التنمية الوطنية وخدمة المجتمع.

من جانبه أكد الدكتور نبيل العلفي عميد كلية الأعمال بالجامعة على أهمية البرنامج الذي اكتسب فيه المشاركون العديد من المعارف والخبرات العملية والمهارات اللازمة في مجال العمليات والعلاقات الدولية ، والتحليل المالي والاقتصادي للمشاريع باللغة الإنجليزية وإدارة الاستثمار والسيولة، والتسويق المصرفي ، والنقود الإلكترونية ، والتعرف على الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك للمؤسسات والأفراد ومنها خدمة (موبايل موني ) الإلكترونية ، التي تمكّن الطلاب من سداد رسومهم الجامعية وتنفيذ المعاملات المالية الأخرى عبر الهاتف الجوال بكل سهولة وأمان.

وأشاد العلفي بمستوى الإعداد والتحضير لتنفيذ البرنامج، مؤكداً أهمية التدريب في تطوير وبناء القدرات وبما ينعكس إيجاباً على تنمية مهارات الطلبة والخريجين وتأهيلهم لسوق العمل.

وفي ختام الحفل الذي حضره عدد من المعنيين في "كاك بنك" وجامعة عمران تم تكريم الطلاب المتدربين بشهادات المشاركة والتدريب .

يشار إلى أن تنظيم البنك لهذا البرنامج التدريبي جاء في إطار الحرص على النهوض بالمسؤولية الاجتماعية لدعم وتأهيل الطلاب والخريجين ، وبرعاية كريمة من رئيس مجلس الإدارة الأستاذ إبراهيم الحوثي ورئيس جامعة عمران الدكتور خالد الحوالي.

# لأول مرة في اليمن.. 4 من موظفي بنك الكريمي يجتازون شهادة أخصائي عقوبات دولية معتمد (CGSS)

● النوعة

● الأثوري

● الصوفي

● الفودعي

**المصارف/ خاص:**

اجتاز أربعة من موظفي بنك الكريمي للتمويل الأصغر اختبار شهادة أخصائي عقوبات دولية معتمد وهم.. محمد الفودعي ومحمد النوعه وصدام الصوفي ومازن الأثوري .

وفي تصريح خاص لمجلة المصارف أكد الأستاذ/ عبد الغني السماوي مدير معهد الدرسات المصرفية أن المعهد يعتبر مركزاً معتمداً للتدريب والاختبار لشهادة أخصائي عقوبات دولية معتمد (CGSS) بالإضافة للـ (CAMS).

وأوضح السماوي أن معهد الدراسات المصرفية استهل برامجه الدولية للعام 2022 ببرنامج (CGSS) لأول مرة في اليمن .. موضحاً أن أربعة من موظفي بنك الكريمي للتمويل الأصغر اجتازوا الامتحان الخاص بشهادة أخصائي عقوبات دولية معتمد ، وهي أعلى شهادة في مجال الحظر والعقوبات والتي تصدرها جمعية الأخصائيين المعتمدين في مكافحة غسل الأموال (ACAMS) ـــ الولايات المتحدة الأمريكية التي تمنح كذلك شهادة (CGSS).

وقال السماوي " إن هذه البرامج تأتي في إطار السعي إلى تحقيق أهداف المعهد لرفع الكفاءة الفنية والمهنية لمنتسبي القطاع المصرفي اليمني وفي ضوء بناء القدرات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وامتداداً لما حققه المعهد من إنجازات في تأهيل مختصي الامتثال ومكافحة غسل الأموال.

ولفت إلى أن أكثر من 74 موظفاً في القطاع المصرفي اليمني قد حصلوا على شهادة الاختصاصي المعتمد في مكافحة غسل الأموال (CAMS) حيث أصبحت جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من الجرائم العابرة للحدود (دولية) .

وأضاف: ( أنه وتجنباً لتكبد المؤسسات المالية غرامات محلية ودولية نتيجة العقوبات والحظر)، فقد قام المعهد بالتعاقد مع جمعية الأخصائيين المعتمدين في مكافحة غسل الأموال (ACAMS) ـــ الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر أكبر منظمة ذات عضوية بالعالم متخصصة في تعزيز المعرفة والمهارات التي يتمتع بها المحترفون في منع الجرائم المالية".

# مصرف اليمن البحرين الشامل ينفذ برنامجاً تدريبياً حول مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

**المصارف/ خاص:**

نفذ مصرف اليمن البحرين الشامل بصنعاء برنامجاً تدريبياً حول مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاحتيال.

وهدف البرنامج الذي تم تنفيذه خلال الفترة (28- 30 مايو 2022) إلى إكساب 40 متدرباً ، من موظفي وكلاء مصرف اليمن البحرين الشامل التابعين لعدد من شركات ومنشآت الصرافة المزيد من المهارات والمعارف اللازمة للقيام بأدوارهم المتنوعة والهادفة إلى رفع مستوى الوعي بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاحتيال، وكذا ما يتعلق بعمليات ويسترن يونيون والمهام المناطة بموظفي الخطوط الأمامية لتقديم الخدمة.

تضمن البرنامج التدريبي دورتين تدريبيتين: الأولى تحت عنوان " رفع الوعي بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاحتيال" قدمها الأخ هاني عبد المطلب، نائب مدير إدارة الامتثال في المصرف، و الثانية بعنوان " عمليات ويسترن يونيون والمهام المناطة بموظفي الخطوط الأمامية لتقديم الخدمة" قدمها الأستاذ أمين محمد الريمي، مساعد المدير العام لشؤون مساندة الفروع.

وأوضح الأستاذ/ أمين محمد الريمي، أن المصرف هَدف من خلال تنفيذ البرنامج التدريبي إلى رفع مستوى الوعي بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاحتيال، وتمكين المشاركين من اكتساب المهارات والمعارف حول عمليات "ويسترن يونيون" بما يمكّنهم من تقديم الخدمة وأداء المهام المناطة بهم بكفاءة واقتدار.

كل اللي تحب تشتريه

تقدر تشتريه بالتقسيط

مع خدمة

# اشتري لي

فقط بنسبة 1%

YKB

الرقم المجاني: TollFree: CDMA. 8005959 | GSM. 5959

yk-bank.com | YKBYEMEN

**خلال اللقاء الذي أجرته معه المجلة أوضح الأستاذ/ ابراهيم النقيب- نائب المدير العام للعمليات في "مصرف اليمن البحرين الشامل" أن المصرف يعتبر واحداً من أبرز البنوك التي تقدم خدماتها وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، وتسعى إلى تعزيز الدور الوطني الاقتصادي التنموي والاستثماري من خلال منح التمويلات وتقديم الخدمات المالية والمصرفية والمجتمعية المختلفة، مشيراً إلى أن واقع الصيرفة الإسلامية في اليمن يشهد تطوراً ملحوظاً ويبشر بآفاقاً مستقبلية واعدة .. المزيد من التفاصيل في السياق التالي:**

**حوار : فؤاد أحمد يحيى**

## الأستاذ/ إبراهيم النقيب- نائب المدير العام للعمليات في مصرف اليمن البحرين الشامل:

# نتطلع إلى تحقيق الانتشار الأوسع لخدمة (شامل موني) خلال الأيام القادمة

### تحقيق الريادة

**في البداية هل بإمكانكم إعطاء القارئ الكريم فكرة موجزة عن مصرف اليمن البحرين الشامل .. عدد فروعه ودوره التنموي والاستثماري؟.**

مصرف اليمن البحرين الشامل بنك إسلامي تأسس في العام 2002 برأس مال قدره اثنين مليار ريال يمني، وتم زيادته إلى ستة مليار في العام 2007 ويسعى المصرف إلى تحقيق الريادة في تقديم الخدمات المالية والمصرفية في إطار مبادئ الشريعة الإسلامية من خلال كادر وظيفي مؤهل وتكنولوجيا متطورة.

يمتلك المصرف 15 فرعاً ومكتباً منتشرة في مختلف المحافظات الرئيسية للجمهورية اليمنية، تقدم جميع الخدمات المالية والمصرفية للعملاء؛ ليكون المصرف من البنوك الرائدة التي تساهم في تعزيز وتنمية الاقتصاد الوطني للبلاد عبر مجموعة من الخدمات المالية والمصرفية المتميزة.

كما يعمل المصرف على تعزيز الدور التنموي والاستثماري لمختلف القطاعات التجارية والخدمة من خلال منح التمويلات المختلفة وفق إجراءات منظمة للمجال الاستثماري.

### أبرز البنوك الاسلامية

**مصرف اليمن البحرين الشامل أحد المصارف التي تقدم خدماتها للعملاء عن طريق الصيرفة الإسلامية ... كيف تنظرون الى واقع ومستقبل هذا النوع من الصيرفة في اليمن بحسب خبرتكم المعروفة في هذا المجال؟.**

يعتبر مصرف اليمن البحرين الشامل من أبرز البنوك الإسلامية التي تقدم خدماتها وفق مبادئ الشريعة الإسلامية ومن خلال ملاحظتنا للتغيرات التي يشهدها القطاع المصرفي، فإن هذا النوع من الصيرفة الإسلامية في اليمن يشهد تطوراً ملحوظاً ويبشر بآفاقاً مستقبلية واعدة، حيث أثبتت نجاحاً ملحوظاً في الحصول على حصة سوقية كبيرة، لاسيما وأن الثقافة والتوجه العام يلعبان دوراً كبيراً في ذلك، كما أن التقنية الحديثة ساعدت في تعزيز مفاهيم العمل المصرفي الإسلامي وظهرت خدمات الكترونية مصرفية ساهمت في انتشار الخدمات المصرفية القائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية.

### دور محوري

**فيما يتعلق بالمساهمة والدعم للمشاريع الصغيرة ما الذي قدمه البنك في هذا الجانب من حيث حجم التمويلات وعدد المشاريع؟.**

في الحقيقة مصرف اليمن البحرين الشامل له دور محوري في تمويل المشاريع الصناعية خلال العشرين السنة الماضية حيث بلغ حجم التمويلات مبلغ تجاوز 120 مليون دولار.. ومن تلك المشاريع "مصنع ردفان لصناعة السيراميك ومصنع الأعلاف والدواجن ومصنع الحديد والصلب " كما قام المصرف بتأسيس وحدة خاصة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأنواعها كالمشاريع الخدمية والصناعية والتجارية والاستهلاكية وفق مزايا منافسة في السوق، حيث يتم منح هذه التمويلات بهامش أرباح تناسب العملاء وبضمانات متنوعة وهناك العديد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تم تمويلها وساهم المصرف في تنميتها.

إبراهيم النقيب

**يمتلك المصرف 15 فرعاً ومكتباً منتشرة في مختلف المحافظات الرئيسية للجمهورية اليمنية**

### برامج ذات كفاءة

**ما مدى التزام وتطبيق المصرف لبرامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟.**

في هذا الإطار وتلبية للمتطلبات القانونية والتنظيمية والتوصيات الدولية ذات الصلة فقد قام المصرف بإنشاء مجموعة من البرامج ذات الكفاءة والفعالة لمكافحة الجرائم المالية بما فيها غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة الاحتيال، وهي برامج محكومة بمجموعة من السياسات والإجراءات والضوابط المعتمدة بالشكل المناسب وتوفير الموارد البشرية والمادية اللازمة التي تعزيز من عمل هذه البرامج بشكل كفؤ وفعال.

وتتمثل سياسات المصرف لمكافحة الجرائم المالية في جوهرها بالتطبيق الفعال والأمثل لتعليمات القوانين والأنظمة وتعليمات جهات الرقابة والإشراف وترسيخ اعلى مبادئ الأخلاق والسلوك المهني السليم، إضافة الى تطبيق أفضل الممارسات والتوصيات الدولية بما فيها توصيات مجموعة العمل المالي وتوصيات لجنة بازل ومن أهم السياسات التي تم انشاؤها واعتمادها لتحقيق هذا الغرض:

- سياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- سياسات وإجراءات مكافحة الاحتيال.
- سياسات وإجراءات حفظ السجلات.
- مدونة الأخلاق وقواعد السلوك المهني السليم.

### فرص عمل

**ما الذي قدمه المصرف في إطار النهوض بمسؤوليته الاجتماعية تجاه المجتمع؟.**

في إطار النهوض بمسؤوليته الاجتماعية تجاه المجتمع، لمصرف اليمن البحرين الشامل مساهمته الفاعلة في دعم العديد من دورات وبرامج التأهيل والتدريب لخريجي الجامعات، وهي برامج تأهيل وتدريب تهدف إلى إكسابهم مهارات عملية تمكنهم من الحصول على فرص عمل مناسبة،

مصرف اليمن البحرين الشامل (بنك إسلامي)
Shamil Bank of Yemen & Bahrain

## - يعمل المصرف على تعزيز الدور التنموي والاستثماري لمختلف القطاعات التجارية

## - يستطيع المشترك في خدمة (شامل موني) إجراء العديد من التعاملات المالية من خلال تلفونه مباشرة

كما عمل المصرف على توفير العديد من فرص العمل واستيعاب العديد من الكوادر البشرية وكان لذلك إنعكاساته الإيجابية على المجتمع، إضافة إلى ما تقدم عمل المصرف ولا يزال أيضاً على تقديم خدمات ميسرة تلبي احتياج أفراد المجتمع كخدمة المحفظة الالكترونية (شامل موني) التي تتيح الفرصة لجميع أفراد المجتمع في الانخراط بعملية الشمول المالي والحصول على خدمات مالية ميسرة وبأسعار رمزية لتعزيز ثقافة مالية لدى أفراد المجتمع، وكذا منح التمويلات لدعم وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تحسن من مستوى الدخل لدى أفراد المجتمع.

### توفير الوقت

**خدمة النقود الإلكترونية إحدى الخدمات التي يقدمها المصرف لعملائه.. هل بالإمكان أن تطلعوا القارئ على نوع هذه الخدمة؟. وكم عدد العملاء الذين يستخدمونها؟.**

تعتبر خدمة المحفظة الإلكترونية (شامل موني) إحدى خدمات النقد الإلكتروني التي يقدمها مصرف اليمن البحرين الشامل بموجب تصريح صادر من البنك المركزي اليمني، وتمكن العملاء المشتركين من دفع قيمة المشتريات والتحويلات وسداد كافة الفواتير من تلفوناتهم مباشرة؛ ليوفر لهم الوقت والجهد دون الحاجة إلى فتح حساب مصرفي، كون رقم هاتف العميل هو رقم حسابه في المحفظة الالكترونية ليسهل حفظه واستخدامه في التعاملات المالية التي تقدمها خدمة المحفظة، كما أن هذه الخدمة تعمل على استخدام النقد الإلكتروني بدلاً من النقد الورقي أو التقليدي والذي يؤدي بدوره إلى تقليل تداول استخدام النقد وتعرضه للتلف وما يعكسه من آثار سلبية في النفقات التي تدفعها الدولة في طباعة نقد جديد كما يساعد ذلك في تجنب انتقال الأمراض التي تسببها الأوراق النقدية، وتعمل خدمة المحفظة الإلكترونية (شامل موني) عبر تطبيق خاص بذلك يقدم فيها العديد من الخدمات كالتحويل بين العملاء المشتركين أو إرسال حوالة لعميل غير مشترك بالخدمة إضافة إلى خدمة دفع قيمة المشتريات، حيث يوجد لدينا أكثر من 2000 نقطة مشتريات من المولات والمحلات التجارية بمختلف نشاطها كما تقدم الخدمة ميزة سداد كافة فواتير الاتصالات والانترنت والكهرباء التجارية والحكومية والمياه ولكون الخدمة حديثة فإننا نتطلع إلى انتشار الخدمة والحصول على أكبر عدد ممكن من المستخدمين خلال الفترة القادمة إن شاء الله تعالى.

### اهتمام خاص

**ما مدى اهتمام البنك بعملية التدريب والتأهيل لكوادره.. خاصة في ظل التطورات التكنولوجية التي يشهدها القطاع المصرفي؟.**

يولي مصرف اليمن البحرين عملية التدريب والتأهيل لكوادره اهتماماً خاصاً ويحرص على مواكبة التطورات المختلفة في كافة الجوانب المالية والمصرفية من خلال تنظيم دورات تخصصية مختلفة سواء داخل المصرف أو خارجه وكذلك المشاركة مع معهد الدراسات المصرفية في ترشيح العديد من موظفي المصرف لحضور الدورات التدريبية، حيث تقوم إدارة الموارد البشرية في المصرف بحصر كافة الاحتياجات التدريبة والتأهيلية لموظفيه والعمل على تلبية هذه الاحتياجات على شكل دورات تدريبة مختلفة طوال العام.

### رؤية المصرف

الريادة في تقديم الخدمات المصرفية في إطار مبادئ الشريعةالإسلامية.

### رسالة المصرف

نسعى لنشر مبادئ فكر الاقتصاد الإسلامي بتقديمنا لخدمات مصرفية إسلامية شاملة بالجودة والسرعة المطلوبة من خلال فريق عمل ذو كفاءة وفاعلية عالية وبما يلبي طموحات عملائنا على النطاق الوطني والإقليمي، ويؤدي إلى الزيادة المستمرة في أرباح وأصول المصرف في إطار المساهمة في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية والوفاء بالمسؤولية الاجتماعية.

### أهداف المصرف

1- المساهمة في تأسيس نظام مصرفي واستثماري وفق الشريعة الإسلامية.

2- تنمية الأموال بما يحقق عائداً مجزياً لكلٍ من المساهمين والمودعين والعاملين مع الالتزام بالمعايير الاقتصادية المهنية السليمة.

3- تقديم الخدمات المصرفية والاستثمارية المتميزة للجميع عن طريق توفير مجموعة متكاملة من المنتجات المصرفية عالية الجودة.

4- المساهمة في تنمية المجتمع وتغطية الاحتياجات الاجتماعية في ميدان الخدمات المصرفية ، وتوفير الخدمات النافعة ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

5- إعداد وتنمية كادر مصرفي متمكن وأمين قادر على الأداء والإبداع في المجال المصرفي.

### هيكل وموقع المصرف

المقر الرئيسي لإدارة المصرف في العاصمة صنعاء وهيكلية المصرف هي كالتالي:

1) الجمعية العمومية.
2) مجلس الإدارة.
3) هيئة الرقابة الشرعية.
4) الإدارة العامة.
5) فروع المصرف والمكاتب التابعة لها .

# بنك اليمن الدولى يكرم 10 من موظفيه القداما بمناسبة العيد العالمي للعمال وينظم أمسيات رمضانية للموظفين وأسرهم

**المصارف/ خاص:**

كرم مدير عام بنك اليمن الدولي الأستاذ عمر راشد 10 من موظفي البنك القداما، الذين قضوا في العمل وخدمة البنك 25 عاماً بمناسبة العيد العالمي للعمال.

وفي حفل التكريم أشار الأستاذ عمر راشد مدير عام البنك إلى أن هذا التكريم يأتي في إطار اهتمام البنك بكوادره ، الذين ساهموا في تطوير البنك خلال الفترة الماضية حتى وصل إلى المرتبة الأولى على مستوى البنوك والمصارف في اليمن.

وثمن الجهود الجبارة التي بذلت من قبل الموظفين في عملية تطوير البنك، وتفانيهم في تسهيل وتطوير العمل، والإسهام في تحقيق رضاء العملاء، ولفت إلى أن ما حققه البنك من نجاحات خلال مسيرته، يعود الفضل في تحقيقها لجميع الموظفين وإسهامهم الفاعل وتكاتف الجهود وروح التعاون والعمل كفريق واحد.

مؤكداً استمرار البنك في الاهتمام بتأهيل وتطوير كوادره انسجاماً مع التطورات التكنولوجية التي يشهدها قطاع البنوك والمصارف .

وفي ختام الحفل تم تسليم الموظفين المكرمين الدروع و الشهادات التقديرية ومبالغ مالية تحفيزية.

إلى ذلك نظم البنك وللسنة الثالثة على التوالي أمسيات رمضانية خلال شهر رمضان المبارك لموظفي البنك وعوائلهم.

هدفت هذه الأمسيات إلى تحقيق تقارب الموظفين بشكل أكبر ، والتعارف بين أسر الموظفين ؛ كون البنك يعتبر موظفيه أسرة واحدة.

وخلال الأمسيات الرمضانية نظمت العديد من المسابقات لاكتشاف ما يكتنزه الموظفين وابناءهم من مواهب ومهارات في عدد من مجالات الإبداع.

كما شاركت جمعية الصم والبكم في الأمسيات الرمضانية من خلال أفراد الجمعية الموهوبين بعدد من الفقرات المميزة أظهر خلالها المشاركون من الجمعية العديد من المهارات التي نالت استحسان الحاضرين ، كما تضمنت الأمسيات عدداً من الفقرات الفنية الأخرى المتنوعة بين المسرح والإنشاد والرسم بالرمل وكذا الرسم بالصمغ، حيث قدم الموظف في البنك الرسام على الرمل والصمغ الفنان عبد العزيز العليمي مجموعة من اعماله الابداعية والتى نالت استحسان الحاضرين ، وفي ختام الفعالية تم توزيع العديد من الجوائز على المشاركين من أبناء موظفي البنك والمشاركين من جمعية الصم والبكم.

# العملات الرقمية
## مميزات وعيوب ومخاطر

في ظل استمرار الثورة التكنولوجية المعلوماتية وما تحدثه من تأثيرات وتغييرات في تعاملات الإنسان الحياتية، برزت ظاهرة تقنية العملات الرقمية المتواجدة فقط على شبكة الانترنت، كوسيلة من وسائل التعاملات المالية البديلة للعملات النقدية الملموسة .. حول غموض الظهور الذي يكتنف هذه العملات، ومميزاتها، وعيوبها، وما يمكن أن يترتب عن اتساع قاعدة مستخدميها من مخاطر وتأثيرات على المجتمع والاقتصاد، يأتي ملف هذا العدد من مجلة (المصارف)، الذي أثراه عدد من خبراء الاقتصاد والتعاملات المالية العاملين في البنوك اليمنية بآرائهم وتحليلاتهم، الهادفة إلى الارتقاء بوعي أفراد المجتمع والجهات الحكومية، وبيان الأسس والضوابط السليمة، التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار قبل التعامل بهذه العملات أو الاستثمار من خلالها.

تعتبر عملة البيتكوين أشهر العملات الرقمية استثماراً في الوقت الراهن، ولكنها ليست الوحيدة على الاطلاق، حيث توفر العملات البديلة أيضاً أو ما يسمى بـ "Altcoin" بدائل مناسبة من الممكن أن تساعد في تنويع محفظة الاستثمار الخاصة بك في هذا النوع من العملات.

# الاستثمار/المتاجرة في البيتكوين والعملات الرقمية

بشكل عام قبل اتخاذ قرار الدخول في سوق العملات الرقمية يجب عليك أولاً تحديد ما إذا كان الهدف من ذلك الاستثمار أو المتاجرة، وكذلك تحديد مستوى المخاطرة التي من الممكن أن تتقبلها وأيضاً أنواع التحاليل التي ستتبعها.

بالتأكيد أن أي قرار استثماري ينطوي على درجة من المخاطرة، ولكن ما يجب إداركه هو أن هناك مبادئ وأسس لأي استثمار أو توظيف للأموال يجب أن يتم استيعابها والأخذ بها والتأكد من موائمتها للأهداف التي تسعى إليها، وفي هذا التقرير نستعرض بعض الأسس والمفاهيم بشكل موجز.

## البيتكوين أم العملات البديلة؟

يعتبر البيتكوين الخيار الأول بالنسبة للمبتدئين في العملات الرقمية ؛ كونها تعتمد على قوة العمل (POW) في التعدين وتبنى على نظام لامركزي في إدارة العملات الرقمية والمسماة سلاسل الكتل أو الـ (Blockchain)، إضافة إلى استحواذها على أكبر حصة سوقية بين قائمة العملات الرقمية المتداولة. وبالرغم من ذلك يوجد آلاف العملات الرقمية البديلة، البعض منها تمتلك تقنية سلاسل (Blockchain) كتل خاصة بها، في حين أن البعض الآخر يستخدم منصات موجودة سلفاً مثل (Binance-Ethereum) وتنطوي كل عملة على نموذج عمل ومشروع مختلف، وهو ما ينعكس على العوائد والمخاطر المترتبة على الاستثمار فيها.

ويساهم التنويع في استثمار العملات الرقمية في تقليل نسبة الخطر التي قد يتعرض لها المستثمر مقارنة بالاستثمار في عملة واحدة بعينها قد تصل أقصى مخاطرها إلى الخسارة الكلية، ولكن هذا لا يعني أن التنويع وسيلة آمنة لتجنب الخسارة، بل يجب الأخذ بعين الاعتبار ضرورة البحث ومعرفة الخطر المترتب على كل عملة من عملات المحفظة وذلك لبناء مزيج من العملات أقل مخاطر وأقل خسارة.

صلاح الفائق *

## الاستثمار أم المتاجرة؟

لا تختلف العملات الرقمية في استخداماتها عن الأوراق المالية والأصول المستخدمة في سوق الأوراق المالية مثل : الأسهم والسندات والذهب والنفط، فهي أداة قابلة للبيع والشراء وحتى التخزين لأجل محدد. ولكن ما يهمنا هو التفريق بين الاستثمار والمتاجرة، حيث يشير مصطلح الاستثمار (Investment) إلى عملية شراء العملات الرقمية والاحتفاظ بها لفترة زمنية طويلة نسبياً، وهذه الاستراتيجية ترتبط بانخفاض مستوى النشاط المرتبط بالوقت، إضافة إلى انخفاض مستوى المخاطر فيها كون الاستثمار غير مرتبط بالتذبذبات الحاصلة في الأسعار في الأجل المتوسط والقصير.

ومثال ذلك أن تقوم بشراء عملة من مصادرك الذاتية وتحتفظ بها لفترة زمنية طويلة، ثم يتم إعادة بيعها عند وصول العملة إلى المبلغ المطلوب(يعتبر أصل مستثمر ).

وعلى النقيض تعتبر المتاجرة نوع من أنواع المضاربة (Speculation) فهي عمليات مرتبطة بتداول العملات على المدى القصير والمتوسط "شراءً وبيعاً" بهدف تحقيق عائد (الدخول والخروج من السوق على مدى زمني قصير) وتتميز هذه الاستراتيجية باعتمادها على فوارق بين سعر الشراء وسعر البيع في إطار زمني قصير، كما تحتاج إلى دراية تامة بكيفية استخدام وتطوير أدوات تحليل معقدة، وتخصيص جزء كبير من الوقت في تحليل السوق والمنصات التجارية، وقد تتعادها إلى ربط الأحداث العالمية التي تحدث وقراءة أثرها على سوق العملات الرقمية، وهذا الأمر ينطوي على مستوى عالٍ من المخاطرة، كما يتطلب دراية فر كيفية توظيف واقتراض الأموال والعوائد المترتبة عليها.

وبالنسبة للمبتدئين فيعتبر التعامل بالعملات الرقمية هو أسهل طرق الاستثمار وأقلها خطورة، حيث عادة ما يفكر المستثمرون في بناء الثروة على المدى الطويل، بعيداً عن الاستفادة من تذبذب الأسعار في الوقت الراهن والتي يسعى إلى الاستفادة منها المضاربون، ولكن هناك أمور يجب الأخذ بها

عند تحديد العملة المرغوب الاستثمار فيها مثل : (مستوى صلابة مشروع العملة المصدرة، وأفق نجاح المشروع على المدى الطويل).

### التحليل الأساسي والتحليل التقني

يرتبط نوع التحليل الأساسي (Fundamental Analysis) والتحليل التقني (Technical Analysis) بدرجة أساسية بالاستثمار أو المضاربة/المتاجرة . وبشكل عام فإن كلا الإداتين مفيدة في تحليل الاتجاهات.

ويهدف التحليل الأساسي أو (Fundamental Analysis (FA)) إلى تقييم الأصل أو العملة المرغوب الاستثمار فيه بناء على " طبيعة ونوع المشروع، (مشروع إصدار العملة) استخداماته، فريق العمل، موجز عن المشروع أو الـ (Whitepaper)، التسويق، الإدارة، المسموعات وغيرها من العوامل " . ليس هذا فحسب وإنما يتم أيضا دراسة العناصر الاقتصادية والمالية مثل: دراسة البيئة الخارجية (macroeconomic) ومستوى الاستقرار الاقتصادي، ووضع الصناعة وحتى دراسة النشاط المرتبط بالأصل / العملة (في حال توفر ذلك).

وتتسع رقعة هذا النوع من التحليل بالنسبة للعملات الرقمية ليشمل استخدام تحليل البيانات مع بيانات خاصة بتقنية البلوكتشين المستخدمة في العملة والتي يطلق عليها (On-Chain Metrics)، والتي تتضمن تحليل للجهات والكيانات المستثمرة في العملة، تحليل للعمليات المنفذة.

وفي حين يعتبر التحليل الأساسي مناسباً لسوق الأسهم أو العملات (Forex) ؛ كونها محكومة بمعايير ومؤشرات تم الوصول إليها عبر تجارب وسنوات طويلة، وكذلك رغم استخدامه بدرجة كبيرة في التحليلات المرتبطة بقرارات الاستثمار ومحاولة تحديد قيمة العملة على الواقع، إلا أنه غير مناسب بشكل كبير في تحليل العملات الرقمية، لعدة أسباب أهمها حداثة مشروع / فكرة هذه العملات، كما أن سوق العملات الرقمية عادة ما يقاد(صعوداً وانخفاضاً) من خلال المضاربة.

**- لا تختلف العملات الرقمية في استخداماتها عن الأصول المالية المستخدمة في سوق الأوراق المالية**
**- البيتكوين هي الخيار الأول بالنسبة للمبتدئين بالتعامل بالعملات الرقمية ؛ كونها تعتمد على قوة العمل (POW) في التعدين وتبنى على نظام لامركزي في إدارة العملات الرقمية**

على الطرف الآخر فإن التحليل التقني (Technical Analysis (TA)): يرتبط بتحليل الاتجاهات، حركة الأسعار (Action Price) في الماضي والحاضر، ومستوى وحجم العمليات في محاولة للتنبؤ بالاتجاهات في المستقبل، ويستخدم هذا التحليل تقنية أعمدة الشمعدان الـ (Candlestick) ومؤشرات التحليل التقني مثل متوسط الحركة ونمط الاتجاهات (Trends Line).

في التحليل التقني ينصب التركيز على تحليل تاريخي لبيانات وأرقام حركة النشاط التجاري لتحديد الفرص المتاحة مستقبلاً، وهذا يتضمن تحليل لحركة الأسعار (Action Price)، حجم العمليات (Volume) وأنماط الرسم البياني.

ويمكن القول إن التحليل التقني يعتبر مفيداً في إدارة المخاطر، حيث يوفر نموذجاً لتحليل حركة السوق، كما يعتبر هذا النوع من التحليل أفضل من سابقه في تحليل سوق العملات الرقمية، الذي يحتوي على درجة عالية من المضاربة ؛ كون المؤشرات المستخلصة من التحليل تعكس عناصر مرتبطة بطبيعة السوق مثل : التذبذب وحركة الأسعار.

## أنواع الاستثمارات / المتاجرة المتاحة في سوق العملات الرقمية

تتشابه العملات الرقمية مع سوق العملات النقدية(Forex) في أنها توفر خيارات متنوعة ولكن قبل كل شي يجب في البداية القيام ببعض الإجراءات نذكر منها ما يتم في منصة بايننس Binance (تتوفر أيضا على تطبيق الهواتف النقالة) على اعتبار أنها أشهر منصة تداول عالمية والتي لا تختلف إجراءات فتح الحساب فيها عن تلك المعمول بها في البنوك باستثناء أنها تتم إلكترونيا وهي كالتالي:

- عملية فتح الحساب: وفيها يتم إدخال البيانات الأساسية في المنصة وإرفاق بعض الوثائق التي تؤكد صحة بيانات صاحب الحساب.

- **إيداع وشراء العملات:** بعد الانتهاء من فتح الحساب يجب على صاحب الحساب شراء عملة ثابتة (Stable Coin) مثل الـ USDT/ BUSD (والذي تم التعريف بها في عدد يناير/2022 - مجلة المصارف) من المتعاملين في المنصة وذلك حتى يتمكن من شراء عملة متغيرة (BITCOIN أو ALTCOIN)، ويمكن تشبيه الأمر بتوسيط عملة لشراء عملات أو منتجات أخرى.

- الإيداع في المحفظة: بعد شراء عملة متغيرة يتم إيداع الرصيد في محفظة صاحب الحساب وتظهر كافة الأرصدة للعملات المتوفرة في اختصار باسم (Wallet-Spot).

أما فيما يتعلق بالبدائل المتاحة لتوظيف العملات التي تم شراؤها فهي كتالي:

**Investment :** وهي محفظة تعتمد في الأساس على التمويل الذاتي، وعادة ما تكون الخسائر الناجمة بحدود المبلغ المستثمر ويطلق عليها في منصة (Bianance) بـ (Spot) أو الاستثمار العادي.

**Margin:** وهذا النوع من المحافظ مرتبط برافعة مالية أو اقتراض من مصادر أخرى، ويترتب عليها عمولة وفائدة أقراض، وفي المجمل ينقسم الـMargin إلى قسمين:

**Isolate:** ويقصد به زيادة رأس المال من خلال الاقتراض لعملة يتراوح مبلغ الزيادة من 1 إلى 10 أضعاف التأمين المقدم من المتداولين، والتأمين المقدم عبارة عن حجز ضمان لكل عملة على حدة، أي يتم معاملة كل عملة كضمان مستقل يتم مصادرتها في حال وصول الخسائر بحدود المبلغ المقدم كتأمين، في هذه الحالة لا تتأثر باقي العملات من مصادرة العملة المقدمة كضمان. وعلى سبيل المثال في حال امتلاك العميل 3 محافظ من العملات، فإن الضمان محصور بعملة واحدة من الثلاث العملات المتاحة، وفي حال الخسارة يتم تسييل العملة المقدمة كضمان دون المساس بباقي محافظ العملات الأخرى. ومن الممكن تسييل إجمالي قيمة الضمان حتى الصفر، ما لم يتم تحديد نقطة إيقاف الخسارة (Stop Loss) من خلال تحديد سعر معين لإيقاف التسييل لإجمالي محفظة العملة. ويتحقق الربح في حالة ارتفاع قيمة العملات المقترضة "أي الفارق للقيمة الحالية للعملة مقابل قيمة العملة وقت الاقتراض" في حين أن الخسارة تتحقق عند انخفاض قيمة رأس المال المستدان عن القيمة عند الاقتراض.

**Cross:** ويقصد به الاقتراض لعملات تتراوح من1 إلى 3 أضعاف التأمين المقدم من المتداولين، والتأمين المقدم هنا عبارة عن إجمالي العملات المتوفرة لدى المتداول . على سبيل المثال في حال امتلاك العميل 3 محافظ من العملات، فإن الضمان يمتد إلى الثلاث العملات المتاحة.

وبالتالي في حال تحقق الخسارة يتم تسييل إجمالي العملات حتى تصل إلى الصفر، ويتحقق الربح في حالة ارتفاع قيمة العملات المقترضة (أي الفارق للقيمة الحالية للعملة مقابل قيمة العملة وقت الاقتراض)، في حين أن الخسارة تتحقق عند انخفاض قيمة رأس المال المستدان عن القيمة عند الاقتراض.

وبشكل عام ينصح بعدم الاستثمار أو الاستدانة في العملات الرقمية بمبالغ تفوق القدرة على تحمل الخسارة، كما أن على المبتدئين في سوق العملات عدم المجازفة في الدخول بصفقات الـ (Margin) أو الاستدانة دون علم وخبرة مسبقة.

*مدير التسويق في البنك الأهلي اليمني

**المصـــــادر:**

https://academy.binance.com/en/articles/an-introduction-to-the-dow-theory

https://academy.binance.com//en/articles/binance-margin-trading-guide

https://academy.binance.com//en/articles/a-complete-guide-to-cryptocurrency-trading-for-beginners

https://academy.binance.com//en/articles/how-to-invest-in-bitcoin-and-cryptocurrencies

# عملة البنوك المركزية الرقمية (CBDCs)
# تحديات وفرص

فارس أحمد السماوي*

العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية كما يُعرفها بنك التسويات الدولية (BIS) هي «شكل جديد من أشكال النقود الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية تختلف عن الاحتياطات أو أرصدة التسوية التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنوك المركزية»، وتعد العملات الرقمية للبنوك المركزية التي تصدرها الحكومات ابتكاراً جديداً، ولكن يجب عدم الخلط بين العملات الرقمية للبنوك المركزية، والعملات الرقمية الخاصة مثل البيتكوين (Bitcoin) .

### تصميم العملة الرقمية واستخداماتها

تُستخدم العملات الرقمية للبنوك المركزية بطريقة استخدام الأوراق النقدية عينها، لتسديد المدفوعات بين الأفراد (P2P)، أو فيما بين الأفراد والشركات (P2B-B2P)، ويمكن استخدامها أيضاً بين المؤسسات المالية لتسوية العمليات في الأسواق المالية. وهناك نوعان رئيسيان من العملات الرقمية للبنك المركزي، أحدهما لمدفوعات الجملة (Wholesale CBDC)، يقتصر استخدامها على البنوك والمؤسسات المالية والآخر لمدفوعات التجزئة (Retail CBDC) يكون استخدامه متاح على نطاق واسع لجميع المواطنين والمؤسسات.

وتنقسم الأخيرة بدورها إلى ثلاثة أنواع حسب الأدوار الموكلة إلى البنك المركزي والبنوك التجارية، بما في ذلك:

- العملة الرقمية لمدفوعات التجزئة، التي يصدرها مباشرة البنك المركزي للجمهور كمطالبة مباشرة علية (Direct Retail CBDC) على غرار المعروض النقدي (M0) الذي يُمثل القاعدة النقدية، وفي هذه الحالة، فإن البنك المركزي هو المسؤول عن تطبيق المتطلبات الخاصة بخدمة «اعرف عميلك» وبرامج «مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب»، وكذا الاحتفاظ بسجل لجميع الأرصدة، يقوم بتحديثه مع كل معاملة، فيما يعرف بنموذج (One-tier CBDC).

- العملة الرقمية التي يصدرها البنك المركزي، والتي يمكن للبنوك فقط توزيعها على الجمهور (Hybrid CBDC).

- العملة الرقمية التي تقوم البنوك التجارية بخلقها على غرار (المعروض النقدي (M1) الذي يُمثل القاعدة النقدية والودائع تحت الطلب) المدعومة باحتياطاتها لدى البنك المركزي فيما يُعرف ب (Synthetic CBDC).

وفي الحالتين الأخيرتين، تكون المطالبة مستحقة على البنوك التي تكون مسؤولة أيضًا عن تطبيق المتطلبات الخاصة ب « اعرف عميلك ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب»، بينما يكون البنك المركزي مسؤولاً فقط عن تتبع حسابات مدفوعات الجملة فيما يعرف بنموذج (Two-tier CBDC).

### عملات رقمية وتجارب دول

لا تزال الاقتصادات الرائدة في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا في مرحلة الاستكشاف وفي المملكة المتحدة، أعلن بنك إنجلترا ووزارة الخزانة عن فريق عمل CBDC لتنسيق الدراسات حول عملة «بريتكوين Britcoin»، وفي الولايات المتحدة، قال رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، انه سيصدر قريبًا بحثًا حول تكاليف وفوائد نشر عملة «الدولار الرقمي Digital Dollar". وهناك العديد من الدول التي تستخدم العملات الرقمية ولها تجارب ناجحة في هذا المجال ومن هذه الدول على سبيل المثال :

### جزر الباهاما: عملة (Sand Dollar)

تستخدم جزر الباهاما عملة «ساند دولار (Sand Dollar)، وهي عملة رقمية لمدفوعات التجزئة، يتم إصدارها من قبل البنك المركزي لجزر الباهاما (CBB) وتوزيعها على الجمهور من خلال المؤسسات المالية المرخصة (Financial Intermediaries) وهو ما يعني تصنيف العملة الرقمية الصادرة عن البنك في إطار ما يُعرف ب (Hybrid CBDC). وتعتبر هذه العملة التزام مباشر على البنك المركزي، مدعومًا باحتياطيات النقد الأجنبي، ويحتفظ كل مالك لهذه العملة بمطالبات مباشرة على البنك المركزي ويكون له قانوناً حسابات معادلة لدى البنك المركزي.

ويمكن إرسال العملة الرقميّة واستلامها عبر تطبيقات المحافظ الإلكترونية، ويمكن استخدامها لدى أي تاجر لديه محفظة إلكترونيّة معتمدة من البنك المركزي، وكذا استخدام العملة (Offline) بواسطة البطاقات الإلكترونية (ماستركارد) أيضاً أصدرت مؤخراً بطاقة (ساند دولار مسبقة الدفع) بالتعاون مع (Island Pay). كما توفر سجلاً ممتازاً

للدخل والإنفاق يُمكن استخدامه كسجل ائتماني لدعم عمليات منح القروض الصغيرة. وتتمثل أهم خصائص تصميم العملة في تحقيق قابلية التشغيل البيني (Interoperability) بين قنوات الدفع الحالية والجديدة، كما يمكن لمقدمي خدمات الدفع الوصول إلى شبكة العملة الرقمية للبنك المركزي لتسوية مدفوعات التجزئة بالدولار البهامي. كما يتميز نظام إصدار العملة بالتحقق شبه الفوري من صحة المعاملات ومعالجة المعاملات في الوقت الحقيقي (Real-Time Transactions Processing).

### نيجيريا: عملة(e-Naira)

أطلق البنك المركزي النيجيري في2021، أول عملة رقمية لبنك مركزي في إفريقيا، تحمل اسم (eNaira). وتعتبر هذه العملة أحد المطالبات المباشرة على البنك المركزي وتمثل وسيلة دفع مقبولة، تمامًا مثل النقود الورقية والحسابات المصرفية، فهي تعتمد على تقنية «البلوك تشن Blockchain» ويتم تخزينها وتداولها من خلال المحافظ الرقمية. وتختلف عملة « eNaira» عن العملات الرقمية في أن البنك المركزي يتحكم في إمكانية الوصول إليها، كما أنها لا تعتبر أصلاً مالياً في حد ذاتها وإنما تكتسب قيمتها استناداً إلى النيرة النيجيرية التقليدية التي ترتبط بها بمعادل متكافئ تماماً للقيمة (1:1).

اتخذ البنك المركزي النيجيري تدابير لإدارة المخاطر، حيث يخضع تحويل الأموال من الحسابات المصرفية إلى محافظ (eNaira) لحد أقصى للمعاملات اليومية لاحتواء المخاطر المحتملة. كما يتم احتواء المخاطر المتعلقة بالسلامة المالية جراء إمكانية استخدام العملة في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال استخدام نظام متدرج للتحقق من الهوية وتطبيق ضوابط أكثر صرامة على المستخدمين الذين لم يستوفون أعلى معايير التحقق من الهوية.

### الصين: عملة (e-CNY)

أطلق بنك الشعب الصيني (PBOC) تجربته للعملة الرقمية في ال 4 من يناير 2022، ولإطلاق العملة سجل بنك الصين الشعبي 84 براءة اختراع، تتعلق في الغالب بدمج العملة الرقمية بالبنية الأساسية للنظام المالي القائم في الصين وتتعلق بعض براءات الاختراع أيضًا باستخدام العملة الرقمية في تسوية المعاملات بين البنوك، ودمج محافظ العملات الرقمية مع الحسابات المصرفية (Banking Retail Accounts)، إضافة إلى ابتكار خوارزميات حسابية لضبط المعروض من العملة الرقمية بحسب بعض المحفزات الأساسية مثل : أسعار الفائدة على القروض وآليات تتيح للعملاء

**تساعد العملة الرقمية للبنك المركزي على زيادة الكفاءة وخفض التكاليف وتحسين الوصول إلى الخدمات المالية، إلا أنها تحمل في طياتها مخاطر جديدة والمزيد من التعقيد التقني والتنظيمي**

### بعض الفروقات بين أنواع النقود الرقمية (Digital Money)

| العملات المُشفرة (Cryptocurrencies) | العملات المستقرة (Stablecoins) | عملات البنوك المركزية الرقمية (CBDCs) |
|---|---|---|
| • لا يوجد جهة مركزية معينة تديرها (لامركزية)<br>• مثال لها: Bitcoin & Ethereum<br>• تتسم بتذبذب وتقلب أسعارها<br>• تتسم بقدر كبير من المخاطر | • لا يوجد جهة مركزية معينة تديرها (لامركزية)<br>• مثال لها: Tether (USDT)<br>• يتم ربطها بأدوات التثبيت التي تزيد من عوامل استقرارها مثل/ربطها باصول كالذهب والدولار<br>• تتسم بقدر اقل من المخاطر | • مركزية تصدر عن البنوك المركزية<br>• مثال لها: Sand Dollar- e-Naira<br>• تتسم قيمها بالاستقرار مقارنة بالعملات الرقمية الأخرى<br>• لا ترتبط بالمخاطر المماثلة للعملات السابقة |

**تُستخدم العملات الرقمية لتسديد المدفوعات بين الأفراد (P2P)، أو فيما بين الأفراد والشركات (P2B-B2P)، ويمكن استخدامها أيضاً بين المؤسسات المالية لتسوية العمليات في الأسواق المالية**

إجراء عمليات الإيداع والتحويلات بين العملات الرقمية والحسابات المصرفية. فيما تركزت براءات الاختراع الأخرى على تطوير بطاقات (Digital Currency Cards) ومحافظ لاستخدام العملة الرقمية من قبل عملاء البنوك.

## تحديات وفرص

في حين أن العملات الرقمية للبنك المركزي ليست الطريقة الوحيدة للتغلب على الحواجز التي يواجهها من لا يتعاملون مع البنوك (Unbanked)، إلا أنها قد تشكل جزءًا من مجموعة أدوات متكاملة. حيث يمكن لكل من أنظمة الدفع السريع (Fast-Payment System (FPS)، الهوية الرقمية (Digital ID systems)، والعملات الرقمية للبنك المركزي تحفيز مقدمي خدمات الدفع "PSP" على تقديم خدمات مالية جديدة وبأسعار أقل وبالتالي توسيع نطاق وصول الأفراد والمؤسسات إليها (الشمول المالي).

وفي الواقع، يمكن للعملات الرقمية الصادرة عن البنك المركزي تجاوز العديد من المصالح التجارية المكتسبة التي نشأت حول أنظمة الدفع وساهمت في خلق أوجه القصور والتكاليف التي يتحملها المستخدمون، ويمكنها أيضًا خفض التكاليف عن طريق تخفيف مخاطر الائتمان والسيولة الملازمة لأشكال أخرى من العملات، ولدى العملات الرقمية للبنوك المركزية القدرة على ترقية وربط أنظمة الدفع محليا وعبر الحدود (Cross Borders CBDCs) ويمكن لهذه العملات أيضًا أن تزيد من مستوى الكفاءة في إدارة السياسة النقدية، حيث يضمن البنك المركزي انسياب أسرع للسياسة النقدية.

ولتحقيق هذه الفوائد، يجب أن يكون طرح أي عملة رقمية صادرة عن بنك مركزي مصحوباً بإصلاحات للسياسات وإجراءات وخطط للتصدي للتحديات والمخاطر المحتملة، مثل المستويات المنخفضة في الثقافة المالية والرقمية، والافتقار للإطار التشريعي الحديث للتعامل مع الأشكال الجديدة للنقود الرقمية، والتحديات التشغيلية، بما في ذلك الإمكانيات التقنية اللازمة لإصدار عملات (CBDCs)، وقابلية التشغيل البيني (Interoperability) والأمن السيبراني (Cyber Risk).

كما يجب أن تشمل إصلاحات السياسات أيضا على تقليل تأثير عملات البنوك المركزية الرقمية على الوساطة المالية وتوفير الائتمان -خطر الاحتفاظ بالأموال بكميات ضخمة في محافظ العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية»، بدلاً من وضعها في ودائع في بنوك تجارية، مما يجعلها غير متاحة للإقراض وغير ذلك من الأغراض الإنتاجية.

يجب أن يدعم تصميم أي عملة رقمية للبنك المركزي تحقيق أهداف السياسة العامة، دون إعاقة قدرة البنك المركزي على إنجاز المهام الموكلة إليه، ودون المساس بالاستقرار النقدي والمالي، ولابد لأي عملة رقمية صادرة عن البنوك المركزية أن تراعي ضرورة توفر معايير صارمة لضمان الخصوصية، والمساءلة لحماية بيانات المستخدمين، والالتزام بالشفافية حول كيفية تأمين المعلومات واستخدامها بما يعزز ثقة الجمهور ويعد تحقيق خصوصية المستخدم والإفصاح الخاضع للرقابة (للامتثال لقوانين ولوائح مكافحة غسيل الأموال وغيرها من القوانين واللوائح تحديًا،ومع ذلك يمكن تحقيق ذلك باستخدام تقنيات التشفير المتقدمة والترتيبات التشغيلية.

ويقع على عاتق البنوك المركزية وغيرها من الجهات ذات العلاقة واجب ضمان أن يكون النظام المالي شاملاً ومنفتحًا وتنافسيًا ومستجيبًا لاحتياجات ومصالح جميع الفئات.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لا يوجد حل واحد يناسب الجميع، ولا توجد حالة عالمية للعملات الرقمية للبنك المركزي، حيث يختلف كل اقتصاد، وبالتالي، يجب على البنوك المركزية تصميم عملات رقمية بناءً على ظروفها واحتياجاتها الخاصة في الواقع، وإذا تم تصميم العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية بشكل صحيح، فمن المتوقع أن تساعد في دعم نظام مالي رقمي يحقق مصالح الجميع.

*رئيس قسم خدمات النقود الإلكترونية كاك بنك

**المراجع:**

BIS (2020), Central bank digital currencies: foundational principles and core features
The World Bank (2021), Central bank digital currency: a payments perspective

يصفها الخبراء بـ(عماد الاقتصاد الرقمي)، ويرى الباحثون في أنها قد تسهم في إحداث ثورة اقتصادية كبرى، بل قد تغيّر النظام المالي العالمي إلى الأبد. فما هي تقنية البلوك تشين (Blockchain)؟.

تعتبر تقنية البلوك تشين واحدة من أكبر وأهم الكلمات الرنانة في عالم التكنولوجيا في الوقت الحالي. ومع ذلك في كثير من الأحيان يستخدم مصطلح " البلوك تشين " بشكل غير صحيح؛ فمن الأخطاء الشائعة اليوم استخدام مصطلح " البلوك تشين " بشكل مترادف مع العملة الرقمية المعروفة باسم (البتكوين- Bitcoin)".

وفي حين أن العملة نفسها مبنية على أسس البلوك تشين، فإن تقنية البلوك تشين تمثل نظامًا أكبر بكثير، تعتبر فيه "العملات الرقمية" (Crypto Currency) أو حتى ما يسمى "بالعقود الذكية" (Smart Contracts) مجرد تطبيقات عليها.

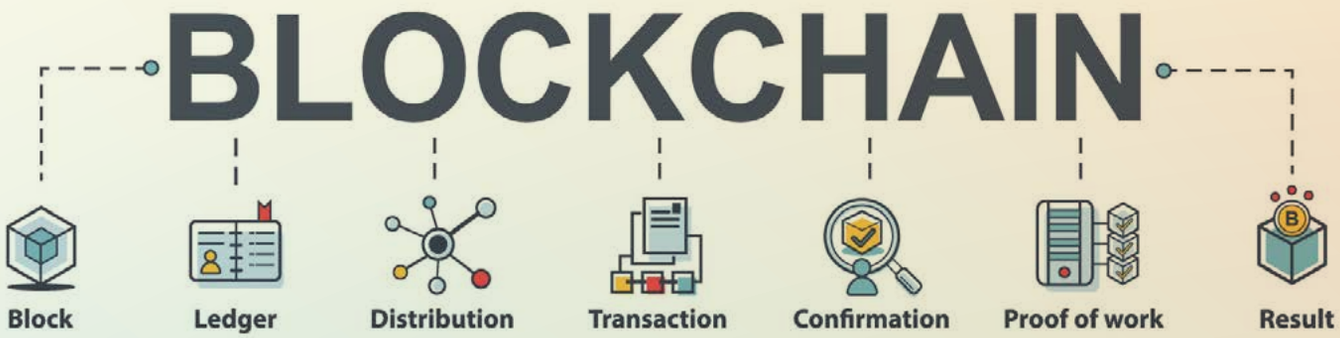


# البلوك تشين

## المفهوم والإمكانات التقنية الجديدة

أيمن عبد الملك العنسي*

### المفهوم

وللتوضيح والتبسيط أكثر يمكن التفكير في البلوك تشين كنظام تشغيل مثل المايكروسوفت ويندوز والبتكوين كواحد من آلاف التطبيقات التي يمكن تشغيلها على نظام التشغيل هذا.

وفي مستواه الأساسي، يمكن تشبيه البلوك تشين بملف كمبيوتر يستخدم لتخزين البيانات والمعلومات. أي ملف (مثل المقال الذي تقرأه الآن) موجود على وسط تخزين، مثل "محرك الأقراص الثابتة لجهاز الكمبيوتر" (computer hard drive)، ويأخذ شكل سلسلة طويلة من الأرقام الثنائية (الواحد والصفر وهي لغة الكمبيوتر)، بحيث يقوم الكمبيوتر بمعالجته بطريقة حتى يصبح مقروءاً للبشر.

وتعني البلوك تشين (Blockchain) سلسلة الكتل باللغة العربية، وهي عبارة عن قاعدة بيانات موزعة، بصرف النظر عن نوعية تلك البيانات (أي لا تقتصر فقط على البيانات المالية). تُسجّل تلك البيانات ضمن كتل أو (Blocks).

الأمر المثير للاهتمام هو أن قواعد البيانات تلك غير مركزية، على عكس قواعد البيانات التقليدية، أي لا يوجد مكان واحد لتخزينها، ولا تشرف على مراقبتها إدارة مركزية، بل توجد تلك النسخ المتعددة -والمتطابقة- في العديد من الحواسيب المتصلة على الشبكة، ويُشار إلى تلك الحواسيب باسم العُقَد (nodes) ويمكن لأي حاسوب أن يتحوّل إلى عقدة في الشبكة بعد تنصيب برمجيات معينة.

### خطوات العمل

ولتوضيح هذا التعريف، نذكر هنا سلسلة الخطوات السبع التي تبين كيفية عمل تكنولوجيا الكُتَل:

- الطلب: شخص يطلب معاملة.
- الإرسال: تُرسَل المعاملة المطلوبة إلى شبكة من الحواسيب المرتبطة ببعضها عبر بروتوكول النِّد للنِّد عبر الإنترنت.
- التأكيد: الحواسيب المرتبطة ببعضها تؤكد المعاملة، وحالة صاحب الطلب باستخدام خوارزميات معينة.
- السِّجِل: المعاملة المؤكدة تخزن في سِجِلٍّ، ويمكن أن تكون عملة مشفرة، أو رموزاً رقمية، أو أي معلومات أخرى.

- كتلة جديدة: بعد التأكيد، تضاف المعاملة إلى معاملات أخرى لتكوِّن كتلة جديدة من البيانات للسِّجل.
- الإضافة إلى كتل قائمة: تضاف الكتلة الجديدة إلى سلسلة الكُتَل القائمة، بطريقة دائمة غير قابلة للتعديل أو الحذف.
- الإنجاز: آخر خطوة هو إنجاز المعاملة.

### قواعد لا تتغير

ويعتقد محمد مختار فؤاد موسى، استشاري التحول الرقمي بشركة (Software AG) الشرق الأوسط وتركيا، أن: "البلوك تشين لديها القدرة على خفض التكاليف والقضاء على الكثير من الإهدار. بما أن السجل عام وموزع يجعل مهمات التدقيق على المعاملات أسرع وأسهل، ولكن المكاسب الكبيرة هنا تأتي من استخدام التقنية فيما يطلق عليها بـ "التعاقدات الذكية".

والتعاقدات الذكية هي ببساطة عدد من التعليمات البرمجية التي تضاف إلى شبكة البلوك تشين، وما يجعلها مميزة هو كونها جزءاً من شبكة البلوك تشين، ولا يمكن لأحد التلاعب بتفاصيل وأحكام والتزامات تلك التعاقدات، حيث يمكن لأي شخص كتابة عقد ذكي وإضافته إلى الشبكة، ولكن بمجرد أن يكون هناك، فإنه يعمل بالضبط كما تمت برمجته (بنود الاتفاق) ويمكن لأي شخص أن يرى كافة البنود، ولا يمكن لأحد أن يتلاعب بها.

وبالطبع، إذا أراد جميع الأطراف تغيير بنود العقد، فيمكنهم القيام بذلك عن طريق إنشاء عقد جديد، وكل أطراف التعاقد يوافقون على استخدامه، لكن سيظل العقد القديم دون تغيير.

بعبارة أخرى، لتغيير الصفقة، يجب على الجميع الموافقة على الانتقال إلى عقد ذكي جديد، ولا يمكن لأي طرف القيام بذلك من تلقاء ذاته دون موافقة الأطراف الأخرى، ولا يمكن لأحد أن يغير بنود الاتفاقية من جانب واحد، وهذا يعني أن هناك وسيلة موثوقة لإجراء التعاملات، غير قابلة للتلاعب، سواء كانت بيع، أو شراء أرض، أو عقار، أو إصدار قانون.

### إمكانات متعددة

تقنية البلوك تشين يمكن تطبيقها على أي قطاع يتطلب شكلاً ما من أشكال السجل التاريخي أو سجل تدقيق أو عقد أو توثيق، وتشمل هذه القطاعات الحكومة، والاتصالات، والسلع الاستهلاكية، وسلاسل التوريد، وحتى صناعة الألماس، وغيرها.

على سبيل المثال، يمكن للعملاء التأكد من أن المنتجات المعلبة التي يتم بيعها في محلات السوبر ماركت المحلية صحية وطبيعية، حيث يمكن أن يوفر البلوك تشين البيانات الأساسية التي توضح تفاصيل رحلتها من المزارع والحقول في أي بلد حتى تصل إلى رفوف السوبر ماركت.

مثال آخر هو أنه يمكن للعملاء الآن التأكد من أن الماس الذي يشترونه ليس مصدره مناطق النزاع والحروب عبر تلك التكنولوجيا، أو يمكن للجمهور الآن مراجعة العقود الذكية بين الجهات الحكومية، وبين الحكومة والمواطن، وكذلك تلك المتعلقة بالقطاع الخاص "أي عقود مثل عقود الإيجار- العمل- التراخيص - عقود الشراكة" وغيرها.

**"التعاقدات الذكية هي عدد من التعليمات البرمجية في شبكة البلوك تشين، ولا يمكن التلاعب بتفاصيل وأحكام والتزامات تلك التعاقدات**

### ضمانات وآثار عميقة

ويقول محمد مختار فؤاد موسى : " تعتبر البلوك تشين وسيلة ثابتة وشفافة ولا مركزية لإجراء المعاملات من خلال عقد ذكي، ولها آثار عميقة على كيفية شراء البضائع وبيعها، وتبادل المعلومات، والاتفاق على ما هو ملزم وما هو صالح، وفي هذا العالم الجديد، لا نحتاج إلى الثقة بطرف آخر، يمكننا دائما التحقق من العقد ومحتوياته وتاريخه بأنفسنا، وعلى سبيل المثال : لا يمكن إجراء تلاعب في انتخابات في القطاع الخاص أو العام عندما يتم تصميم سجلات التصويت بحيث تكون غير قابلة للتعديل، هذا تحول كبير في التفكير الذي يفتح آفاقاً من الإمكانيات الجديدة، ولا تزال الفوائد في طريقها للظهور".

### إمكانيات أخرى

يمكن لتقنية البلوك تشين إنشاء سجل لا مركزي في القطاع الأكاديمي يتيح للموظفين والجامعات والمدارس والعديد من الكيانات الأخرى ذات الصلة إمكانية التحقق من السجلات الأكاديمية والشهادات بسرعة وبسلاسة

**"البلوك تشين تحول كبير في التفكير الذي يفتح آفاقاً من الإمكانيات الجديدة، ولا تزال فوائد التقنية في طريقها للظهور**

بدلا من انتظار الطلاب لتقديم نسخة مطبوعة أو متلاعب بها ؛ ويمكن للتقنية أيضاً أن تقوم بتشفير البيانات، ويتم الاحتفاظ بالسجلات الأكاديمية بشكل أكثر أمناً من غيرها من أنظمة إدارة قواعد البيانات.

وفي القطاع العقاري لا يعد الاستثمار في العقارات خياراً متاحاً للعديد من الأشخاص، نظراً لأن الشراء يتطلب عادة كمية كبيرة من رأس المال مقدماً، وهنا بإمكان البلوك تشين إزالة الحاجة إلى الوسطاء (السعاية والأمين الشرعي)، حيث يمكن للمنصات الجديدة أن تتولى وظائف مثل التوثيق القانوني. على سبيل المثال. هذه التقنية ستساعد في جعل هذا السوق في حالة نشاط دائم.

### مخاوف وصعوبات

قد تقرر مؤسستك استخدام تقنية " البلوك تشين " استناداً لإمكانياتها التي لا حصر لها، مع أفكار قياداتك حول كيفية زيادة الكفاءة وتقليل التكاليف من خلالها. ومع أن قسم تكنولوجيا المعلومات لديك متحمس أيضاً، إلا أنه ستكون هناك مخاوف من صعوبة دمج وضبط ومراقبة شبكة البلوك تشين داخل البنية التحتية الإجمالية للشركة، وربما يشعر موظفو تكنولوجيا المعلومات لديك بالقلق من أن مستقبل التقنية غير مؤكد.

ولهذا تعد قابلية تبادل البيانات بين البلوك تشين والأنظمة الموجودة في أي مؤسسة مفتاحاً رئيسياً لنجاح تلك المبادرة، وفي هذا السياق يقول محمد مختار فؤاد موسى : "إنه من خلال استخدام تكنولوجيا (Software AG) يمكن التأكد أن تطبيقات المؤسسة تعمل مع شبكة البلوك تشين بسلاسة مع طبقة اتصال لتبادل البينات معها. هذه الطبقة تعمل كوسيط لتيسير تعقيدات البلوك تشين والعقود الذكية".

* البحوث والتطوير-بنك اليمن الدولي

# العملات الرقمية.. الظهور و التطور

خالد حسين جبر*

وخلال العقود الثلاثة الماضية ظهرت النقود الرقمية (Digital Money) ، التي تُعرف بكونها مصطلح واسع يعبر عن كافة الأشكال التي يمكن من خلالها تمثيل القيمة بصورة رقمية، والتي من أهمها :

1. العملات الافتراضية . Virtual Currencies
2. الأصول الرقمية Cryptocurrencies
3. العملات المستقرة Stable coin
4. العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية CBDCs Central Bank Digital Currencies.

ومن الأهمية بمكان التفرقة ما بين أنواع العملات الرقمية والانعكاسات الاقتصادية لكل منها على المستثمرين والحكومات وذلك على النحو التالي:

### 1. الأصول الرقمية Cryptocurrencies

في عام 1998 نجح المهندس الصيني (Wei Dai) في تطوير نظام لإصدار العملات الرقمية يسمى b)- money) يمكن الأفراد من خلق العملة من خلال حل بعض الألغاز الحسابية المعقدة .

في عام 2005، قام المهندس الألماني (Hal Finney) بإضافة العديد من التفاصيل العملية التي تجعل فكرة المهندس الصيني قابلةً للتنفيذ من خلال تقديم مفهوم (أدلة العمل القابلة لإعادة الاستخدام (Usable Proof of Concept) لإنشاء مفهوم عملي لخلق العملات الرقمية .

وشهد عام 2008 ولادة التقنية الداعمة لخلق هذا النوع من العملات الرقمية ممثلة في تقنية السجلات الموزعة (Distributed Ledger Technology) من قبل شخص أو جهة مجهولة أطلقت على نفسها إسم " Satoshi Nakamoto "، استناداً إلى دراسة معنونة ( Bitcoin : Peer - to - Peer Electronic Cash System).

في عام 2009 تم تطوير البتكوين والمنصة الخاصة بتداولها كأول أصل مشفر بناء على تقنية البلوكتشين (Block chain) التي تمثل أحد أبرز تقنيات السجلات الموزعة و يمكن الحصول على الأصول الرقمية مثل البتكوين من خلال عملية تسمى " التعدين "، حيث يستخدم القائمون على تعدين هذه العملات أجهزة حاسب آلي فائقة القوة تستهلك طاقة هائلة لحل ألغاز حسابية معقدة لتعدين البتكوين .

ونظراً لأن عملية التعدين معقدة للغاية، وتستهلك الكثير من الطاقة، تتركز أنشطة التعدين في بلدان معينة حول العالم تتميز بمصادر طاقة مدعمة، ويتم تداول هذه الأصول من خلال منصات متخصصة مثل "GDAX وKraken وBitfinex Gemini"

إستناداً لما سبق، شهد العقدان الماضيان ظهور العديد من الأصول الرقمية الأخرى التي بلغ عددها نحو 7576 أصلاً مشفراً بقيمة إجمالية تقدر بنحو 2.61 تريليون دولار أمريكي حتى نهاية شهر نوفمبر 2021 .

ويتمثل أهمها في البتكوين والإيثريوم التي تبلغ قيمتها السوقية نحو 1.07 تريليون دولار للبتكوين، و 533 مليار دولار للإيثريوم، حيث تشكل مجتمعتين نحو 61 في المائة من سوق هذه الأصول الرقمية غير مدعومة بأية أصول مقابلة لها وليست مضمونة من قبل البنوك المركزية .

كما تتسم تداولاتها بقدر كبير من المخاطر والتذبذب في قيمتها مما دفع الكثير من حكومات العالم إلى حظر تعاملاتها ؛ نظراً للمخاطر التي ترتبط بمثل هذه التداولات على المستثمرين، علاوة على مخاطر استخدام مثل هذه الأصول في عمليات لغسل الأموال أو تمويل الإرهاب وغيرها من الجرائم المالية .

وفيما يتعلق بارتفاع مستويات تقلب أسعار مثل هذه الأصول، يشار إلى أن سعر عملة البتكوين قد سجل أعلى مستوى له على الإطلاق عام 2021، حيث تجاوزت قيمتها أكثر من 65000 دولار أمريكي في شهر فبراير 2021، بما يعزى إلى إعلان شركة " تسلا " التي تقوم بتصنيع السيارات الكهربائية عن قيامها بشراء ما يقرب من نحو 1.5 مليار دولار أمريكي من هذه الأصول، إضافة إلى الاكتتاب العام الأولي لأكبر بورصة عملات مشفرة في الولايات المتحدة الأمريكية .

إلا أن قيمتها قد شهدت تصحيحاً ملحوظاً في شهر يونيو من عام 2021 في أعقاب ذلك، لتتراجع إلى نحو 36 ألف دولار بعد تكهنات بشأن

اتجاهات لإصدار أطر تنظيمية مقيدة لتداولات هذه الأصول، وانقطاع التيار الكهربائي في منطقة شينجيانغ في الصين التي يتم بها تعدين ما يتراوح بين 50 و 60 في المائة من عمليات تعدين الأصول الرقمية على مستوى العالم .

فيما عاودت قيمتها الارتفاع مجدداً إلى 67.3 ألف دولار في التاسع من نوفمبر من العام الجاري بعد إطلاق أحد صناديق المؤشرات المتداولة لهذا الأصل المشفر في الولايات المتحدة الأمريكية .

ويمكن أن يؤثر إنشاء الأصول الرقمية واستخدامها على نطاق واسع على إجمالي المعروض النقدي بطريقة قد تعيق قدرة البنوك المركزية على تحقيق أهداف السياسة النقدية، حيث يعتمد هذا التأثير على عاملين مهمين، يتمثل أولهما في القواعد الحاكمة لخلق العملة في إطار هذه الأصول الرقمية، وثانيهما، في الأهمية النسبية للعملات الرقمية من مجمل النظام النقدي العالمي.

### 2. العملات المستقرة Stable coin

استناداً إلى الانتقادات الكثيرة التي وجهت إلى الأصول الرقمية، ظهر ما يعرف بالعملات المستقرة التي يمكن تعريفها بكونها " وحدات رقمية لا تمثل في حد ذاتها شكلاً من أشكال أي عملة محددة ( أو سلة منها )، لكنها بدلاً من ذلك، تمثل عملة رقمية تكتسب أهميتها من خلال ربط / تثبيت قيمتها بمجموعة من أدوات التثبيت بهدف تقليل مستويات التذبذب في أسعار هذه العملات ".

يتم في إطار هذه العملات استخدام عدد من الآليات لإكساب العملات الرقمية المزيد من الاستقرار وبالأخص من خلال تبني أربع آليات لربط قيمة العملة بأصول أخرى تتباين فيما بينها من حيث مدى الاستقرار، ونوعية الابتكار المرتبط باستخدام كل من هذه الآليات بما يشمل:

- ربط قيمة العملة الرقمية بأصول نقدية مقابلة لإصدار هذه العملات يحتفظ بها في مؤسسة للحفظ الأمين ( آلية تمنح العملة الرقمية المزيد من الاستقرار، ولكنها ترتبط بقدر أقل من الابتكار ) .

- ربط قيمة العملة الرقمية بأصول تقليدية أخرى بخلاف النقود وهو ما يتطلب وجود نظام حفظ مركزي لتسجيل وضمان التداولات ( آلية تمنح العملة الرقمية المزيد من الاستقرار، ولكنها ترتبط بقدر أقل من الابتكار ) .

- ربط قيمة العملة الرقمية بأصول مشفرة أخرى أكثر استقراراً على غرار البتكوين، وهو ما يتطلب نظم تسجيل لا مركزي للتعاملات بدون جهة مصدرة أو نظام حفظ مركزي ( آلية تمنح العملة الرقمية مستويات أقل من الاستقرار، ولكنها ترتبط بقدر أكبر من الابتكار ) .

- ربط قيمة العملة الرقمية بتوقعات المتعاملين بدون وجود جهة مصدرة أو نظام حفظ مركزي، ( آلية تمنح العملة الرقمية مستويات أقل من الاستقرار، ولكنها ترتبط بقدر أكبر من الابتكار).

**العملات المستقرة وحدات رقمية لا تمثل في حد ذاتها شكلاً من أشكال أي عملة محددة**

**- من الأهمية بمكان التفريق بين أنواع العملات الرقمية والانعكاسات الاقتصادية لكل منها**

**- في 2009 تم تطوير البتكوين والمنصة الخاصة بتداولها كأول أصل مشفر بناء على تقنية البلوكتشين**

بداية من عام 2019 شهدت قيمة العملات المستقرة اهتماماً ملحوظاً ومتنامياً، وهو ما ساعد على ارتفاع قيمتها السوقية لتصل إلى 148.9 مليار دولار في الثاني من شهر ديسمبر من عام 2021. ويوجد نحو 70 نوعاً من العملات المستقرة لكل منها عدد من المزايا .

### 3. العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية Central Banks Digital Currencies CBDCs

خلال عام 2020 ساعد ظهور وتنامي الاهتمام بالعملات المستقرة على تفكير شركات التقنيات الكبرى(Bigtech) في إطلاق عملات رقمية صادرة عنها وهو ما ترجمه إعلان شركة فيسبوك عن نيتها إطلاق عملة مستقرة صادرة عنها تسمى " ليبرا "، والتي سميت لاحقاً بديم (Diem) التي تعتزم الشركة من خلالها وبالتحالف مع عدد من شركات المدفوعات الكبرى مثل (ماستركارد وباي بال) وعدد من شركات التشفير الشهيرة إطلاق شبكة مدفوعات عالمية تستند إلى حوافظ رقمية مدمجة في التطبيقات المملوكة لشركة فيسبوك .

حفز هذا الإعلان على زيادة الاهتمام العالمي بالعملات المستقرة، وفرض على الجهات التنظيمية على مستوى العالم النظر في الحاجة الملحة إلى تنظيم تداول العملات المستقرة لجعلها أكثر ثقة ومقبولية، وبالتالي بدء فصل جديد في تاريخ النقود .

ومع وجود 2.7 مليار مستخدم شهري نشط (ثلث سكان العالم) لخدمات الفيسبوك حول العالم، وفي حال ارتباط " ديم " بسلة من العملات الدولية، يمكن أن تصبح بشكل سريع بمثابة عملة مستقرة عالمية تستخدم على نطاق واسع وتصبح قادرة على إحداث تحول على صعيد زيادة مستويات الشمول المالي .

## خيارات تصميم العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية

هناك العديد من خيارات التصميم للعملة الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية حسب إمكانية الاستخدام ( استخدام مقيد مسموح به فقط للبنوك والمؤسسات المالية/ أم استخدام واسع مسموح ومتاح للجمهور)، حيث تنقسم إلى نوعين رئيسين بما يشمل العملة الرقمية المخصصة لمدفوعات الجملة أو (Wholesale CBDC) التي يقتصر استخدامها على البنوك والمؤسسات المالية، والعملة الرقمية المخصصة لمدفوعات التجزئة أو (Retail CBDC) والتي يمكن استخدامها على نطاق واسع من قبل كافة المواطنين والمؤسسات .

هذه الأخيرة تنقسم بدورها بحسب الأدوار المناطة بكل من البنك المركزي والبنوك التجارية إلى ثلاثة أنواع بما يشمل:

- العملة الرقمية الخاصة بمدفوعات التجزئة التي يصدرها مباشرة البنك المركزي للجمهور كمطالبة مباشرة على البنك المركزي على غرار ( المعروض النقدي ( M0 ) الذي يمثل القاعدة النقدية ) فيما يعرف بـ ( Direct Retail CBDC) . في هذه الحالة يكون البنك المركزي مسؤولاً عن تطبيق المتطلبات الخاصة بأعرف عميلك ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما يحتفظ كذلك بسجل لجميع الأرصدة، يقوم بتحديثه كل معاملة، فيما يعرف بنموذج ( One - tier ( CBDC

- العملة الرقمية الصادرة عن البنك المركزي والتي تقوم البنوك فقط بتوزيعها على الجمهور فيما يعرف بـ Hybrid CBDC

- العملة الرقمية التي تقوم البنوك التجارية بخلقها على غرار المعروض النقدي M1 الذي يمثل القاعدة النقدية والودائع تحت الطلب المدعومة باحتياطياتها لدى البنك المركزي فيما يعرف بـ (SyntheticCBDC).

وفي الحالتين الأخيرتين تكون المطالبة مستحقة على البنوك التجارية، التي تكون مسؤولة كذلك عن تطبيق كافة المتطلبات الخاصة بأعرف عميلك ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فيما يكون البنك المركزي مسؤولاً فقط عن تتبع حسابات مدفوعات الجملة فيما يعرف بنموذج ( Two - tier CBDC).

من جانب آخر، تنقسم العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية بحسب مستويات الإتاحة إلى عملات مركزية متاحة طوال اليوم وعلى مدى سبعة أيام في الأسبوع، وعملات رقمية بمستوى إتاحة محدود، علاوة على اختلافها من حيث مدى ارتباط بعضها بسعر فائدة أم لا .

كما يمكن التفرقة بين أنواعها من حيث النطاق الجغرافي لاستخدامها ما بين عملات تستخدم فقط داخل نطاق الإشراف لسلطة البنك المركزي المصدر أو عابرة للحدود ( Cross Borders CBDCs) يمكن استخدامها خارج الحدود الجغرافية للدولة المصدرة لها ويمكن قبولها في تسوية المدفوعات العابرة للحدود .

*مسؤول مراجعة الائتمان بالبنك العربي

> قبل عقد من الزمن لم يكن ليصدق أحد أن يأتي يوم يمكن التعامل فيه بعملات هي كالعملات النقدية في وظائفها، لكنها عملات غير ملموسة.. لا يمكن مشاهدتها، ولا تخضع لرقابة الحكومة أو إشراف الدولة، عملات مشفرة لا تتواجد سوى على شبكة الإنترنت.

# العملات الرقمية.. مميزات وعيوب ومخاطر

أ. أسامة الشوخي*

هذه العملات الرقمية رغم غموض ظهورها وانتشارها بشكل تدريجي على مدى العقد الماضي أصبحت اليوم تغزو شبكة الإنترنت كوسيلة للتعامل النقدي وتنفيذ التحويلات المالية ودفع قيمة الأشياء والمشتريات بها ولكن ضمن إطار شبكة الإنترنت، وبمسميات مختلفة " بيتكوين، إيثر، تيذر، دوجكوين، كوردانو" أسماء لم تكن حتى في الخيالات العلمية ولم يكن لها وجود حتى حل العام 2008 فكانت انطلاقة هذه العملات الرقمية التي ظهرت بالمئات وأصبح لها أتباع ومهتمين ومتعاملين بها رغم تقلبات قيمتها الحادة، فأثرت وأربكت النظام المالي وغيرت وسيلة المدفوعات والتحويلات حول العالم.

الشخص العادي قد لا يلمس وجود هذه العملات الرقمية على أرض الواقع إلى حد ما، ولا يخلو الأمر من بعض الاستثناءات، ولا يمكننا استخدامها وبالطبع لا يخلو الأمر من بعض الاستثناءات، ولا يمكن استخدامها في أغلب المتاجر والمحلات لأن وضعها القانوني أصبح يختلف من دولة إلى الأخرى نظراً لزيادة مخاوف تلك الدول من أن تصبح العملات الرقمية وسيلة لغسل الأموال أو تستخدم لتسهيل بيع السلع المحرمة أو غير المشروعة نظراً لكونها عملات مشفرة ولا تكشف إلا عن معلومات أو هوية مستخدميها أو بيانات المعاملة التي تمت بها.

وتعبر عملة البيتكوين هي أول عملة مشفرة من نوعها وجوداً في العالم منذ 2008، حيث تجاوزت القيمة الاسمية لجميع البيتكوينات الموجودة في العالم حالياً ما قيمته 167 مليار دولار.

### مستخدمي العملات الرقمية

العملات الرقمية.. أصبح يستخدمها الآن الكثير من الناس حول العالم، وتعتبر الهند الدولة الأكبر من حيث عدد المستخدمين للعملات الرقمية على المستوى العالمي بأكثر من 100 مليون مستخدم، تليها الولايات المتحدة الأمريكية بعدد 27 مليون مستخدم، ثم روسيا ب 17 مليون مستخدم، ثم نيجيريا 13 مليون مستخدم وآخرها البرازيل ب 10 مليون مستخدم.

أما على مستوى الوطن العربي فتأتي مصر في المرتبة الأولى من حيث عدد المستخدمين للعملات الرقمية ب 1.7 مليون مستخدم يليها دولة المغرب بالمرتبة الثانية بـ 878.1 ألف مستخدم، والسعودية في المرتبة الثالثة بـ 452.7 ألف مستخدم، يليها العراق بـ 375.7 مستخدم، ثم اليمن بـ 278.3 ألف في المرتبة الخامسة، ويمثل ذلك بالنسبة لليمن ميزة بارزة بالرغم من ظروف الحصار والحرب، ويؤهلها لأن تحتل مستويات عالية خلال السنوات القادمة.

### مميزات العملات الرقمية

يرجع ارتفاع مستخدمي العملات الرقمية والإقبال عليها يوماً بعد يوم إلى عدد من المميزات التي تمتاز بها ومنها :

- أنها لامركزية : عملات مشفرة ليس لديها جهاز كمبيوتر مركزي أو خادم ويتم توزيعها عادة عبر شبكة من الآلاف من أجهزة الكمبيوتر وتسمى الشبكات بدون خادم مركزي الشبكات اللامركزية.
- أنها مشفرة : كل مستخدم لديه رموز خاصة تمنع الوصول إلى المعلومات الخاصة به من قبل المستخدمين الآخرين، وهو تشفير كامل من الصعب اختراقه.
- الخصوصية والأمان : سجلات شبكة بلوك تشين (blockchain) تستند في بنائها إلى خوارزميات تشفير مختلفة يصعب فكها أو تحليلها. مما يجعل العملة الرقمية أكثر أماناً من المعاملات الإلكترونية العادية إضافة إلى استخدام أسماء مستعارة أو أرقام حسابات غير مرتبطة بأي مستخدم أو حساب أو بيانات مخزنة يمكن ربطها بملف تعريف، بما يحقق مبدأ الخصوصية.
- هي ملكية فردية: ويعني ذلك أن المستخدم ما لم يكن قد فوض إدارة محفظته إلى خدمة طرف ثالث، فهو المالك الوحيد لمفاتيح التشفير الخاصة بمحفظته ولا أحد يملك سلطة تجميدها أو تعطيلها.
- محمية من فقدان قيمتها، أو التضخم : نعلم أن التضخم هو آفة اقتصادات العالم، وأن العملات النقدية العادية تواجه خطر التضخم، لكن العملات الرقمية يتم إنتاجها على أساس تحديد

سقف سوقي لها، وكميات محدودة منها، يزيد مع ارتفاع الطلب عليها من قيمتها بما يتواكب مع السوق، ويحميها من التضخم على المدى الطويل.

- التحكم الذاتي والصيانة المستدامة: العملات الرقمية تخزن بواسطة المعدنيين (Miners) في شبكة سلسلة الكتل (blockchain) على حواسبهم، ويحصلون في المقابل على العملة نفسها كمكافأة على ذلك. لذلك فإنهم يحتفظون بسجلات المعاملات دقيقة ومحدثة باستمرار، مما يحافظ على سلامة العملة الرقمية وسجلاتها لا مركزية.

- إمكانية صرف العملات بسهولة : يمكن استبدالها بالعملات الاعتيادية كقيمة صرف مقابلة، مما يعني أن لكل منها سعر صرف متغير مع العملات العالمية الرئيسية، وهو الأمر الذي ساعد في انتشارها والإقبال عليها وطلبها كونها بديلاً للمعاملات النقدية الاعتيادية، ومكافئة لها في القيمة.

- قلة تكلفة التحويلات، وسرعتها: استخدامها للتحويلات يتم برسوم معاملات قليلة يتم فيها تقليل رسوم المعاملات التي يدفعها المستخدم إلى مبلغ ضئيل أو ربما تصل إلى صفر وتتم بشكل مباشر بين حسابات المستخدمين وبسرعة. لذلك لسنا في حاجة إلى أطراف ثالثة، مثل (VISA) أو (SWIFT)، للتحقق من المعاملة. وهذا يلغي الحاجة إلى دفع أي رسوم معاملات إضافية، أو انتظار وقت طويل.

**- 170,4 مليون مستخدم للعملات الرقمية على مستوى العالم**
**- 167 مليار دولار القيمة الإسمية لجميع البيتكوينات الموجودة حالياً**
**- سجلات بلوك تشين تستند إلى خوارزميات تشفير مختلفة يصعب فكها أو تحليلها**

### عيوب العملات الرقمية

مثلما للعملات الرقمية مميزات لها عيوب أيضاً لابد أن تؤخذ بعين الاعتبار قبل التعامل بها أو الاستثمار من خلالها وهي كتالي:

- بعض العملات الرقمية لا تصرف بالعملات العادية: أي أنها تفتقد لميزة الصرف إلى عملات متعددة ولا يمكن تداولها إلا مقابل عملة واحدة أو عملات معينة، وهذا العيب يجعل المستخدم مجبراً على تحويل هذه العملات الرقمية إلى إحدى العملات الرقمية الرئيسية، مثل البيتكوين (Bitcoin) أو الإيثيريوم (Ethereum) ثم تحويلها للعملة المطلوبة من خلال بورصات خاصة بذلك، وهذا الأمر يعتبر مكلفاً للغاية بشكل لا داعي له.

- سهولة استخدامها في المعاملات غير القانونية: حيث أن الأمان والخصوصية المطلقة التي تعد أهم ما يميز هذه العملات تصعب على الحكومات تعقب أي مستخدم لها من خلال عنوان محفظته أو معرفة بياناته، وتجدر الإشارة هنا إلى أنهوقد تم استخدام البيتكوين (Bitcoin) كوسيلة لتبادل الأموال والتمويل في الكثير من الصفقات غير القانونية، كما يستخدم البعض العملات الرقمية لغسيل الأموال التي حصلوا عليها بطريقة غير مشروعة من خلال وسيط نظيف لإخفاء مصدرها.

- عدم أمان بورصات تداول العملات الرقمية: على الرغم من أمان وخصوصية العملات الرقمية إلا أن بورصات تداولها ليست آمنة، حيث تقوم بعض البورصات بتخزين بيانات المحفظة الرقمية الخاصة بالمستخدمين لتشغيل معرف المستخدم الخاص بهم بشكل صحيح. ويمكن للمتسللين من المخترقين المحترفين التسلل إلى هذه البيانات والوصول إليها وأيضا سرقة العملات الرقمية المخزنة بها، وإذا كانت أغلب البورصات آمنة حالياً، لكنها تظل عرضة لاحتمال اختراقها.

- فقدان البيانات: نظراً لخصوصيتها فإن الوجه الآخر لهذا القدر من الخصوصية أنه إذا فقد أي مستخدم المفتاح الخاص بالولوج إلى محفظته الرقمية أو حسابه، فلا يمكن استعادته، ستبقى المحفظة مقفلة على ما فيها من عملات مما يجعلها في حكم المفقودة للأبد.

- عدم القدرة على الاسترداد أو الإلغاء: فإذا كان هناك نزاع بين الأطراف المعنية، أو إذا أرسل شخص ما أموالاً عن طريق الخطأ إلى عنوان محفظة خطأ، فلا يمكن للمرسل استرداد العملات الرقمية المرسلة. وهذا الأمر يُمكّن العديد من المحتالين من سلب الأموال وسهولة إنشاء معاملة لم يتسلم منتجها أو خدماتها مطلقاً.

## مخاطر غموض العملات الرقمية

**المميزات نفسها التي تجعل العملات الرقمية مغرية للغاية هي أيضًا ما يجعلها خطيرة للغاية ومن مخاطر غموض واستخدام هذه العملات ما يلي :**

- نظراً لتطوير هذه العملات الرقمية لا مركزياً وما توفره من إخفاء الهوية للمعاملات فقد ظهرت وسيلة وطريقة حديثة لتوظيف هذه العملات الرقمية من خلال استخدامها لعمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ودعم الجرائم.

- غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بطبيعة الحال، ليس سوى جانب واحد فقط من جوانب غموض وخطر العملات الرقمية، فقد يؤدي النمو السريع للعملات الرقمية والتقلب الشديد في أسعارها المتداولة والروابط غير المحددة للعالم المالي الحالي إلى توليد مخاطر جديدة بسهولة.

- فشل السلطات في تحقيق أو فرض أي سيطرة على العملات الرقمية، كما ذكرنا سابقًا، ولذلك فقد حاولت بعض الحكومات تنظيمها على أنها مجرد إجراء شكلي لأنها تدرك أنها خارجة عن سيطرتها وحتى البلدان التي لم تنظم بعد العملة الرقمية شهدت زيادة في استخدامها، ويعد التشفير أمرًا خطيرًا ويسهل الحصول عليه للمجرمين لأنه بعيد تمامًا عن متناول السلطات.

وهنا يعد استخدام تحليلات التشفير المتخصصة والذكاء (blockchain) أمرًا مهمًا للكشف عن السلوك غير القانوني على البلوك تشين وإلغاء إخفاء هويته ومنع الجهات السيئة من استخدام العملات الرقمية لتمويل أنشطتها، وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن لأجهزة إنفاذ القانون والأجهزة الأمنية من خلالها مواجهة مجموعة متنوعة من التهديدات المعقدة والتخفيف منها، بما في ذلك:

- تحديد ما إذا كانت المعاملات وعناوين التشفير غير قانونية أو مشبوهة.
- استخدام (blockchain) لتتبع الأنشطة.
- تتبع أثر الأموال التي تم استخدامها لأغراض غير قانونية.
- اكتشاف الهوية الحقيقية للأشخاص المتورطين في هذه المعاملات وتقديمهم للعدالة.

وبالرغم من ذلك فإن وجود تكنولوجيا متقدمة غير كاف، فالتكنولوجيا دائمة التغير والتطور والتنوع في خدماتها التي يمكن أن ينتجها أويوظفها المجرمون والإرهابيون لابتكار وسائل متعددة للتخفي وإخفاء آثارهم بسهولة أكبر، فمثلاً:

- الخلاطات: للجمع بين الأموال الرقمية التي يمكن تحديدها مع الآخرين لزيادة إخفاء هوية العملة الرقمية.

- **المتحولون:** لدمج وتحويل أموال العملة الرقمية من عملة معماة إلى أخرى.

- **محافظ التشفير المحسّنة:** وتتضمن ميزات الخصوصية أو الأمان مثل متصفحات (TOR) المجهولة أو خدمات المزج لخلط وتحويل أموال التشفير من عملة مشفرة إلى عملة أخرى. ونتيجة لذلك، فإن حظر التمويل المشفر للجريمة والإرهاب يتطلب أيضاً مستوى عالٍ من المعرفة بالموضوع وجوانبه.

**أخيـــــراً :** رغم كل ما تقدم ذكره من مميزات وعيوب ومخاطر وغموض العملات الرقمية لا يزال هناك العديد من التساؤلات التي ننتضر الإجابة عليها في المستقبل من هذه التساؤلات على سبيل المثال:

- هل ستواصل العملات الرقمية صعودها أم سوف تنهار؟ .

- هل ستجبر المخاطر التي يشكلها التشفير التام لهذه العملات الحكومات على تنظيمه أو حظره بالكامل في المستقبل؟ .

- إذا كان الهدف من ال (blockchain) والـ (crypto) هو تطوير عملة تحل محل النقود الاعتيادية لكي تصبح الوسيلة الأساسية للدفع، فهل من يستخدم وينتج هذه العملات الرقمية على دراية بالتكاليف التي يتحملها العالم لنهج هذا التحول في التعاملات المالية؟.

وبشكل عام يمكن القول أنه ورغم إمكانية استغلال هذه العملات الرقمية لأغراض غير قانونية، وفي الجرائم، وعدم وجود ضمانات لتحقيق الربح في كل سيناريو استثماري يتم، ورغم إعراب العديد من الخبراء عن مخاوفهم بشأن مخاطر العملات الرقمية وتأثيرها الضار على المجتمع والاقتصاد، تظل العملات الرقمية ظاهرة تقنية يجب على المجتمع أن يتعامل معها بوعي ومعرفة وعلى الجهات الحكومية التنبه لهذا النوع من التعاملات ووضع الضوابط المعرفية لتوعية المجتمع وأفراده بمخاطر وغموض العملات الرقمية.

* مشرف عمليات مصرفية – بنك التضامن

تتمثل الفكرة الثورية في العملات الرقمية في القدرة على إنشاء نظام تبادل نقدي سريع وفعال وغير مركزي، فكرة النظام اللامركزي من حيث المبدأ هي فكرة كانت دائماً تبدو مستحيلة، وحتى عندما طرحت فكرة البلوك تشين في ورقة بحثية لأول مرة في بداية التسعينات كانت تبدو خيالية تماماً وغير قابلة للتطبيق، ولنفهم لماذا فكرة اللامركزية في النظام المالي مهمة من حيث المبدأ، يجب أن نفهم كيف تطور مفهوم النقد في العصر الحديث من خلال مجموعة من النقاط، التي تمثل أهم مراحل تطور النقود كوسيط دولي لتبادل القيمة.

**عملة البيتكوين واحدة من أكثر من 8800 عملة مشفرة أخرى ومع الوقت قد تتحول إلى الغطاء الحقيقي لإصدار تلك العملات**

# هل يستبدل نظام البلوك تشين (البيتكوين) نظام النقد في العالم؟

أسامة عبدالرحمن جميل

سنبدأ حكايتنا من أول عملة نقدية عابرة للقارات وصادرة من بنك مركزي تحظى بقبول دولي وتستخدم كأول عملة عالمية ومقبولة من الجميع وهي الجنيه الإسترليني، وهي كما هو الحال مع كثير من العملات الأخرى أخذت نوعاً من القبول الدولي بسبب إصدارها كعملة معدنية مصنوعة من معادن نفيسة ؛ لهذا سنتجاوز الدخول في تفاصيل هذه العملات نحو بداية إصدار النقد الورقي من قبل حكومة مركزية وتداوله في نطاق دولي واسع من خلال المراحل الزمنية التالية:

- في عام 1933 أصدر (فرانكلين روزفلت) الرئيس الأمريكي ضمن مشروع الصفقة الجديدة (The new deal) قراراً يجبر المواطنين الأمريكان على تسليم مقتنياتهم من الذهب للبنوك مقابل شهائد إيداع بنكية بدعوى أن الذهب لن يسمح بحيازته للأفراد وسيستخدم فقط كغطاء للعملة، وذلك قبل أن يدخل الذهب ضمن البرصة العالمية ويكون له سعر موحد بعد الحرب العالمية الثانية.

- بدأت البنوك الأمريكية بإصدار شهائد إيداع ذهب بنكية للمواطنين، ثم أصدر الاحتياطي الفدرالي الأمريكي شهائد إيداع أخرى للبنوك لنفس الذهب دون أن تتم عملية نقل ذلك الذهب إلى خزائن الاحتياطي الفدرالي، ما يعني أن عملية قيد الذهب تتم مرتين، مرة في البنوك التجارية ومرة أخرى في الفيدرالي، وأعلن الفيدرالي أن الكميات التي في حيازته تمثل ما هو موجود في خزائنه وأيضاً في خزائن البنوك التجارية ؛ مما ضاعف من حجم احتياطات أمريكا القومية من الذهب أضعاف ما هو موجود في الواقع .

- وبذلك امتلكت أمريكا أكبر احتياطي ذهب، وتثبت سعر الأونصة من الذهب أمام الدولار ب 35$ لكل أونصة، ثم بدأت بإصدار الدولار الذهبي، أي المغطى باحتياطيات الذهب وتصدرت عملتها القابلة للتداول الجنيه الاسترليني وبقية العملات العالمية مجتمعة.

- استمرت أمريكا بإصدار عملتها للتداول على نطاق غير مسبوق وتحولت عملتها لأكثر عملة تداولاً في التاريخ، واكتسبت ثقة أكبر كلما ازداد التداول مع ثبات القيمة و ازدياد القوة الشرائية للدولار.

- شعرت أمريكا بالاستياء من استمرار قوة الدولار الذي يعيق صادراتها ويخفض من قيمة عملتها بشكل مشترك مع العملات الرئيسية.

### صدمة نيكسون

- أعلن الرئيس الأمريكي نيكسون عام 1971 عن إيقاف غطاء الذهب بشكل (مؤقت) ؛ لمعالجة ازدياد الطلب على الدولار في الأسواق العالمية ؛ ولدعم قدرة أمريكا على التصدير والمنافسة، وعرفت تلك الحادثة بصدمة نيكسون، التي أثرت على الميزان النقدي العالمي بشكل كبير لصالح أمريكا.

- أصبح الدولار أكثر تداولاً وانتشاراً وتحول إلى غطاء حقيقي للعملات المحلية في العالم بديلاً عن الانتاج أو غطاء الذهب.

- مع تسعير جميع الخامات في البورصات بالدولار، طبعت أمريكا عملتها أمام كل برميل نفط وأمام كل طن نحاس وأمام كل خام مدرج ينتج في العالم.

- أصبح الدولار هو العملة العالمية، وأصبح بنفس الوقت هو وسيلة كبيرة للرقابة على كل العمليات المالية في العالم، وأيضًا وسيلة أمريكية لفرض العقوبات على الدول والأفراد.

### الأزمة المالية العالمية

- في العام 2008 حدثت أقوى أزمة مالية عالمية ناتجة عن انهيار أسوق العقار (الأزمة المالية العالمية)، نتجت الأزمة بسبب استمرار تخليق منتجات الائتمان المالية غير الآمنة من قبل المصرفيين، وأدت لخلق فقاعة مالية كبيرة، أدت لانهيار مفاجئ في السوق العقار في أمريكا، وتسببت في البداية بإفلاس بنك ليمان براذرز (رابع

أكبر بنك استثماري في العالم) لتبدأ بعدها متوالية دومينو التي أدت لإفلاس مئات البنوك حول العالم.

- بدأت الحكومة الأمريكية بإنقاذ البنوك التي تسببت بالأزمة وخسارة عشرات الملايين من البشر لوظائفهم ومدخراتهم مخالفة لأهم قواعد الرأسمالية وهي عدم تدخل الحكومة بالاقتصاد وأن يصلح السوق نفسه بنفسه.

- قررت الحكومة الأمريكية إعادة تفعيل مجموعة دول العشرين الكبرى لتوسيع دائرة التشاور واللجوء لخيارات إنقاذ على صعيد عالمي، وقرر اجتماع ال 20 طباعة أكثر من 3 تريليون دولار وحقنها في النظام المالي العالمي لإعادة النمو للأسواق.

بدأت المخاوف العالمية من كارثة اقتصادية أكبر قد تتسبب بها سياسة (التيسير الكمي) من خلال استمرار الطبع بدون غطاء وامتلاك دولة واحدة لذلك القرار، الذي يفتقر لأي أسس أخلاقية اقتصادية! ثم أصبحت سياسة الطبع أكثر سهولة تحت عنوان التيسير الكمي، وعلى صعيد عالمي وهي في الحقيقة وسيلة لتغطية الفشل لدى الكثير من الحكومات حول العالم.

**أحد أهم العيوب الشهيرة للبيتكوين كعملة بديلة للعملات النقدية، هي أن أي عملية تحويل تحتاج إلى 10 دقائق ليتم استكمالاها**

# البلوك تشين والبيتكوين

في العام 2008 قام شخص أو مجموعة أشخاص باسم (ناكاموتو ساتوشي) بنشر سلسلة من البيانات في منتدى خاص بالمبرمجين، أعلن فيه عن فكرة تصميم نظام عملات جديد يقوم على فكرة التداول والثقة لمعالجة عيوب العملات التقليدية وإزالة الوصاية المركزية على النقد والاقتصاد.

تتمثل الفكرة أساساً بخلق نظام ذو بروتوكولات ثابتة يقوم بإنتاج العملات كوحدة بيانات مشفرة غير قابلة للاختراق، من خلال نظام سلاسل الكتلة أو البلوك تشين، حيث قام بإنشاء أول كتلة معلومات مشفرة بالنظام، ثم دعا آخرين لإنزال نسخة من تلك الكتلة الأولى بحيث يتم مصادقة أي عملية نقل للبيانات الرقمية إلى كتلة جديدة من قبل جميع الأطراف، التي تمتلك نسخة من الكتلة الأولى على أن يصوت أغلبية أطراف الشبكة بتطابق البيانات المنقولة من خلال فك شفرتها والتحقق منها، ثم إعادة تشفيرها في عملية عرفت بالتعدين الرقمي، حيث كل ما تنتهي عملية المصادقة لكتلة كاملة من البيانات، ينتج النظام 50 وحدة،كمكافأة للمعدنيين الذين قاموا بفك تلك الشفرة، لتنتج كتلة جديدة تشمل البيانات القديمة وتلك التي قام النظام بإضافتها، كل وحدة جديدة من تلك البيانات تسمى عملة واحدة من البيتكوين، يسمح النظام بحده الأقصى بإنتاج 21 مليون عملة من البيتكوين، ثم تتوقف عملية التعدين، ولا يجب أن تتجاوز عملية التعدين لكل كتلة 10.4 دقائق تقريبا، ولا تقل عن ذلك أيضاً، بحيث يتم تعقيد نظام التشفير كلما زاد عدد المعدين أو يتم تبسيط المعادلات للحفاظ على المعدل الزمني نفسه بشكل مستمر .

- لكي لا يتم تعدين جميع العملات المتاحة خلال فترة قصيرة قرر (ساتوشي) تنصيف المكافأة التي ينتجها النظام للمعدنيين والتي كانت 50 بيتكون لكل كتلة بيانات، بحيث يخفضها النظام كل أربع سنوات إلى النصف لتصبح مثلا 25 في 2012م ثم 12.5 في 2016م وهكذا حتى يتم تعدين آخر عملة من البيتكوين البالغ عددها النهائي 21 مليون عملة لا تزيد ولا تنقص.

- الهدف الأساسي من نظام التعدين أن يتم نشر توزيع نسخة كاملة مصادقة من البيانات لدى أكبر عدد من المعدنين المنتشرين في مختلف مناطق الأرض، وأن يتم إعادة مطابقة البيانات لدى الغالبية كل عشر دقائق، حيث لا يسمح النظام بأي تعديل في البينات إلا بعد فك وإعادة تشفيرها وإعادة التصويت عليها من الأغلبية، بينما يهدف نظام التنصيف إلى تحديد مدة زمنية معينة لا يمكن تعديلها لتعدين العدد النهائي من العملات وبنفس الوقت هناك عدد نهائي ثابت للعملات الممكن إصدارها، وبالتالي لا يمكن طباعة أي عملات جديدة حتى لو صوتت الأغلبية المطلقة للحفاظ على المعروض النقدي بعيداً عن التضخم .

- كلما نجحت عملية تنصيف جديدة ازدادت الثقة وارتفعت قيمتها أكثر ولكن بنفس الوقت ازدادت عملية تعقيد المعادلات الخاصة بفك الشفرات عن التعدين، وهو الأمر الذي أدى إلى إضافة حجم هائل من المعالجات الالكترونية التي تستمر بحل الشفرات لإنتاج عملة جديدة، ولأن هذه المعالجات تتطلب طاقة كهربائية وقدرة تبريد عالية، فبالتالي مع الوقت أصبحت عملية التعدين تتسبب باستهلاك كهربائي مرعب يزيد عن استهلاك دولة كبرى مثل البرازيل لسنة كاملة، وبغض النظر عن المعضلة الأخلاقية والبيئية في هذا الاستهلاك وهي التي تثمل أحد الإشكالات التي ترفع من انتقاد البيتكوين عالمياً، كانت تلك المشكلة هي أداة أخرى للقيمة بحيث يجب أن ترتفع قيمة البيتكوين مع الوقت مع ما يزيد عن كلفة تعدينها وإلا سيتوقف المعدنين عن إنتاجها إذا كانت الكلفة تزيد عن الفائدة .

- لمعالجة مشكلة الارتفاع المستمر للقيمة صمم (ساتوشي) كل عملة بيتكون لتنقسم إلى 100 مليون وحدة صغيرة تسمى ساتوشي، بحيث يكون للبيتكوين ووحداته الصغيرة القدرة على تغطية جميع احتياج البشر للنقد والقدرة على شراء أقل المنتجات وأعلاها قيمة، وبالرغم أن عمليات التحويل تتم بدون وسيط بين المرسل والمستلم إلا أن أحد أهم العيوب الشهيرة للبيتكوين كعملة بديلة للعملات النقدية هي أن أي عملية تحويل تحتاج إلى 10 دقائق ليتم استكمالاها، في عمليات التحويل للمبالغ الكبرى يكون هذا الوقت ممتاز بالمقارنة مع أي نظام آخر ولكن في الآلاف من العمليات الصغيرة التي تحدث كل لحظة تظهر أحد أهم عيوب البيتكوين كعلمة تداول يومية.

ما الذي ضخم قيمة البيتكوين كثيراً مؤخراً ؟

- في العام 2020 ونتيجة للأزمة التي تسببت بها (كورونا) عاد البيتكوين بالظهور بقوة بسبب لجوء الدول الكبرى لسياسة الطبع (التيسير الكمي) بشكل كبير ؛ لتجنب كساد اقتصادي شامل في ظل توقف الانتاج بسبب الحجر الصحي وانهيار القطاعات الاقتصادية، هذه الإجراءات التي فاقت ما تم استخدامها في 2008 بمراحل وبدون قيود قانونية عالمية منظمة، إعادة للذاكرة الهدف الذي صنعت البيتكوين من أجله فازدادت الثقة بها كثيراً وازداد (المعدنين) والمتداولين لها بصورة قياسية وكلما ازداد العدد ازدادت القيمة، حتى تجاوزت ال 68 ألف دولار لكل عملة بتكوين، محطمة لكل التوقعات السلبية عنها التي ظهرت من الكثير من الخبراء والمؤسسات المالية على مر السنوات السابقة .

- البيتكوين الآن هي واحدة من أكثر من 8800 عملة مشفرة أخرى ومع الوقت تتحول البيتكوين إلى الغطاء الحقيقي لإصدار تلك العملات، ثم تزداد قيمتها بشكل ثابت بعيداً عن تداول وقوة تلك العملات نفسها.

- في العام 2017 قامت شركة (اثيريوم) ببناء منصة تداول تعالج مشكلة الوقت المستغرق بالتحويل من خلال تغيير الآلية التي تتم بها عملية التعدين فبدلاً عن نظام إثبات العمل (POWER OF WORK) المعمول به في البيتكوين اعتمدت نظام (POWER OF STAKING) ، حيث يقوم مالكي العملات بتخزين عملاتهم في حسابات خاصة مقابل فوائد يتم توزيعها عليهم، ثم تمر عملية التحويل بكل عملة مخزنة لمصادقة بيانات التحويل مع البينات المسجلة في العملة نفسها، بحيث تقوم شركة (الاثيريوم) بتحديث وتحسين شبكاتها أو منصة البلوك تشين الخاصة بها بشكل دائم من خلال إصدار عملتها الخاصة التي يستخدمها أي شخص يرغب في التحويل عن طريق المنصة.

ارتفعت قيمة عملة اثيريوم من ١٠ سنت عند الإصدار إلى أكثر من 4500 دولار، بالرغم من تجاوز إصدارها ل 100 مليون عملة، مع العلم أنه لا يوجد حد أقصى للعدد الممكن إنتاجه.

- تحولت فكرة البلوك تشين كنظام مالي غير مركزي بديل إلى طريقة ملهمة لإنشاء عشرات المشاريع الهادفة لحل الكثير من مشكلات العالم النقدية فقامت مثلا شركة (ريبل XRP) بتأسيس منصة عالمية للتحويلات المالية أسرع بكثير من نظام السويفت العالمي وأقل كلفة، وقامت شركات أخرى بإنتاج الكثير من المشاريع وإصدار عملات خاصة بها لإنتاج مزيد من الحلول للمشاكل التي يواجهها العالم اليوم .

- لا يسمح المجال هنا للدخول في مزيد من التفاصيل حول نوع وآلية عمل وأهداف تلك المشاريع (العملات الرقمية) ولكن الأمر تطور كثيراً ويزداد تعقيداً كل يوم حتى وصلنا لمفهوم جديد للتوثيق يعتمد على نظام البلوك تشين يسمى (NON FUNGABLE TOKEN) أو التوكنات غير القابلة للاستبدال (NFT) ما يتيح المجال لتأسيس وتطبيق أفكار محورية في المستقبل مثل الميتافيرس والويب 3، حيث يتم تأسيس مستقبل البنية التحتية لشبكات تبادل المعلومات في العالم .

**هل هذه نصيحة للدخول في هذا السوق؟.**

- ليس بالضرورة، ولكن من المهم فهم ما هو البيتكوين (البلوك تشين) وكيف يغير العالم ولماذا هناك احتمال كبير أن يكون هو أهم عملة في العالم أو قد تعتمد عليه الدول في المستقبل كغطاء لإنتاج عملاتها الرقمية الخاصة بها لتدشن مرحلة توديع النقد التقليدي.


**المصادر والمراجع :**

https://en.m.wikipedia.org/wiki/Satoshi_Nakamoto#:~:text=Satoshi%20Nakamoto%20is%20the%20name,devised%20the%20first%20blockchain%20database.https://www.newsweek.com/topic/financial-crisis

https://bitcoin.org/ar/

https://www.investopedia.com/terms/b/bitcoin.asp

https://www.consumer.ftc.gov/articles/what-know-about-cryptocurrency

https://www.bitcoinmining.com

https://www.google.com/amp/s/www.history.com/.amp/topics/great-depression/new-deal

https://www.thebalance.com/what-is-the-history-of-the-gold-standard-3306136

https://theconversation.com/how-the-us-government-seized-all-citizens-gold-in-1930s-138467

https://www.britannica.com/event/Marshall-Plan

https://www.investopedia.com/terms/n/nixon-shock.asp

https://www.newsweek.com/how-swiss-are-beating-financial-crisis-83429

**تزايد عدد البنوك الإسلامية في بلادنا مؤخراً بشكل ملحوظ وقامت الكثير من البنوك التقليدية بفتح فروع إسلامية لها ومن ضمن هذه الفروع كاك بنك الإسلامي وهو فرع لبنك التسليف التعاوني الزراعي.**

**مجلة (المصارف) التقت الأستاذ/ عادل الكبسي_ المدير التنفيذي لكاك الإسلامي وناقشت معه العديد من القضايا المتعلقة بواقع البنوك الإسلامية والخدمات التي يقدمها كاك بنك الإسلامي وغيرها من القضايا ذات الصلة.. إلى التفاصيل..**

لقاء : فؤاد أحمد يحيى

## الأستاذ/ عادل الكبسي- المدير التنفيذي لـ (كاك الإسلامي):

# جوهر عمل البنوك الإسلامية هو المساهمة في المشاريع ذات الطابع التنموي

**في البداية هل بالإمكان أن تعرفوا القارئ عن واقع قطاع الصيرفة الإسلامية في اليمن ومدى إقبال المجتمع عليها؟.**

في البداية تجدر الإشارة هنا إلى صغر حجم القطاع المصرفي في اليمن، حيث أن مجموع أصول البنوك في الساحة المصرفية اليمنية لا يساوي ميزانية بنك متوسط في الدول الإقليمية في الجزيرة العربية.

كما تجدر الإشارة إلى حداثة الصيرفة الإسلامية في العالم العربي وخاصة في بلادنا، حيث بدأت فكرة إنشاء البنوك الإسلامية في اليمن بعد عام 1996 أي بعد إعداد قانون البنوك الإسلامية، ورغم ذلك فقد كانت التجربة ناجحة، حيث أسهمت البنوك الإسلامية خلال العشر السنوات الأولى من إنشائها في تغطية 35% من نشاط القطاع المصرفي .

وبعد موافقة وسماح البنك المركزي اليمني للبنوك التقليدية بفتح فروع إسلامية تابعة لها قامت أغلب البنوك التقليدية بفتح فروع إسلامية لها.

وفي مطلع عام 2010 تم افتتاح "كاك الإسلامي" الفرع الإسلامي لكاك بنك وكان أول بنك تقليدي يفتح فرعاً إسلامياً له في اليمن.

ثم توالت عملية إنشاء البنوك الإسلامية حتى وصلت إلى سبعة بنوك في الوقت الراهن من أصل 18 بنكاً تقليدياً وإسلامياً.

وبالنسبة لمدى إقبال المجتمع على التعامل مع البنوك الإسلامية فيمكن قياسه من خلال نمو ودائع هذه البنوك كونها في زيادة متواصلة وأعتقد أنها وصلت إلى ترليون ريال يمني ( ألف مليار) ولولا الحرب والحصار الجائر على بلدنا لكان حجم القطاع المصرفي الإسلامي ضعف ما هو عليه الآن .

### خدمات غير مباشرة

**ما هي الخدمات التي يقدمها البنك للعملاء؟.**

ما يقدمه "كاك الإسلامي" من خدمات للجمهور هي نفس الخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية لعملائها بمختلف الصيغ التمويلية، إضافة إلى الخدمات غير المباشرة مثل : الاعتمادات وخطابات الضمان وغيرها.

وما يتميز به "كاك الإسلامي" هو المساهمة في تمويل القطاع الزراعي بمختلف أشكاله كالمضخات الشمسية والبيوت المحمية والحراثات وغيرها في وقت حرج منذ عام 2017 حتى الآن وهو زمن الحصار والحرب وشحة السيولة في القطاع المصرفي بشكل عام .

الأستاذ/ عادل الكبسي

**كاك الإسلامي هو أول فرع إسلامي تم افتتاحه في اليمن عام 2010**

### الصيرفة الاسلامية

**هل هناك تدريب وتأهيل للكادر للتعامل مع هذا النوع من الصيرفة؟.**

بخصوص تدريب العاملين في البنك على التعامل مع هذا النوع من الصيرفة " الصيرفة الإسلامية " فقد تم عقد عدد من الدورات الثقافية الإسلامية من علماء أجلاء ودكاترة متخصصين.

أيضاً ما يميز (كاك الإسلامي) أن المراقب الشرعي هو عضو في رابطة علماء اليمن وعضو في دار الإفتاء اليمنية.

**كم عدد فروع بنك التسليف التعاوني الزراعي الإسلامي وأين تتواجد ؟ وهل لديكم خطة للتوسع؟.**

يمتلك البنك خمسة فروع ثلاثة في صنعاء وفرع في عدن وآخر في الحديدة ولدينا خطة للتوسع وفي إطار التنفيذ لهذه الخطة سيتم إنشاء فروع جديدة للبنك في محافظات إب وذمار وصعدة إن شاء الله.

### طابع تنموي

**من وجهة نظركم ما هو مستقبل الصيرفة الإسلامية بشكل عام؟.**

في الحقيقة البنوك الإسلامية هي من تحقق الهدف الأساسي في أهداف إنشاء البنوك وهو تحقيق التنمية للبلاد، حيث أن جوهر عملها هو المساهمة في المشاريع ذات الطابع التنموي (صناعي، عقاري، زراعي) وأجزم أن بلدنا ستتحول نحو الاقتصاد الحقيقي..

### قوانين ومعايير عالمية

**ما مدى التزام الفروع الإسلامية بعملية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟.**

البنوك الإسلامية تطبق كل القوانين والمعايير العالمية المتفق عليها وكل ما يوجه به البنك المركزي اليمني في إطار العمل على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

**في ظل توجه البنوك نحو التعامل بالعملات الرقمية أين يمكن أن تكون الصيرفة الإسلامية؟.**

التعامل بالعملات الرقمية ليس له علاقة بنوع البنك الذي يتعامل بها سواء أكان البنك

**تُحقّق الهدف الأساسي من إنشاء البنوك وهو تحقيق التنمية للبلاد**
**- ما يقارب مليار ومائتي مليون ريال صافي أرباح البنك خلال العام الماضي**

تقليدياً أم إسلامياً، لأن العملات الرقمية وجدت لتحل محل العملات الورقية (البنكنوت) وهي في الحقيقة الأسلم والأفضل، حيث بدأت أغلب البنوك العالمية بالتعامل بهذه العملة خاصة بعد عام 2010.

**كم بلغت نسبة الأرباح التي حققها البنك خلال العام المنصرم ؟ وهل أنتم راضون عن هذا المستوى؟.**

بفضل الله سبحانه وتعالى حققنا صافي ربح للبنك ما يقارب مليار ومائتي مليون، تم توزيع 40% منها لأصحاب الودائع المطلقة حسب ما أقرته الهيئة الشرعية.

وما يحد من تنامي أرباح البنوك الإسلامية في هذه الأثناء هو حجم السيولة السائلة التي تحت سيطرة البنك، لاسيما وأغلب الأرصدة مجمدة طرف البنك المركزي، بسبب نقل السويفت والحصار الاقتصادي المفروض على اليمن .

# (كاك بنك) يدشن خدمة سداد المخالفات المرورية عبر تطبيق (محفظة موبايل موني)

دشن بنك التسليف التعاوني والزراعي "كاك بنك" في 15 أبريل المنصرم، خدمة سداد رسوم المخالفات المرورية وتجديد التراخيص عبر "محفظة موبايل موني" من كاك بنك مع تقديم التخفيضات اللازمة لذلك، وذلك في إطار التطوير المستمر لمحفظة "موبايل موني" في الدفع والسداد الإلكتروني، ومسار توجهات قطاعات الدولة للاستفادة من مميزات المدفوعات الرقمية.

وأوضح مدير عام المرور العميد الدكتور بكيل البراشي، في حفل التدشين أن الهدف من تدشين هذه الخدمة جاء تنفيذاً لتوجهات القيادة في التحول نحو التعاملات المالية الإلكترونية، بما يخفف من معاناة المواطنين في سداد الرسوم بطرق مبسطة إلكترونياً.

من جانبه أكد رئيس قطاع العمليات المصرفية الأخ ذاكر السامعي أن تدشين خدمة سداد المخالفات المرورية عبر تطبيق "محفظة موبايل موني"، وكذا من خلال "السريع للحوالات " بالتعاون مع الإدارة العامة للمرور، سيمكن المواطنين من سداد مخالفاتهم ورسوم التجديد المتأخرة، والاستفادة من التخفيضات المعلن عنها، وذلك بكل سهولة ويسر على مستوى مختلف المحافظات وفق أحدث طرق الدفع الإلكترونية، موضحاً أن تدشين هذه الخدمة يأتي بإشراف مباشر من رئيس مجلس إدارة البنك، ودعم عام من قيادة الدولة نحو التحول الرقمي والتعامل غير النقدي بتعزيز الحلول المالية الإلكترونية، بحيث تصل إلى جميع المواطنين أينما كان تواجدهم الجغرافي.

الجدير ذكره أن إطلاق هذه الخدمة سيمكن المواطن من سداد رسوم المخالفات المرورية عبر تطبيق "محفظة موبايل موني"، وعبر موقع وتطبيق "الإدارة العامة للمرور" من أي مكان وفي أي وقت، متجاوزاً الكثير من عناء وصعوبات دفع تلك المخالفات.

وكان البنك قد وقع في 27 مارس المنصرم، مع الإدارة العامة لشرطة المرور، اتفاقية تفعيل نظام الربط الشبكي بين الجهتين لتمكين المواطنين من الاستعلام عن مخالفاتهم وسدادها إلكترونياً.

وأشاد رئيس مجلس إدارة "كاك بنك"، إبراهيم أحمد الحوثي، بمبادرة الإدارة العامة للمرور في التوقيع على الاتفاقية لتحسين الخدمات المالية والقضاء على جوانب القصور.

فيما أكد مدير عام شرطة المرور العميد الدكتور بكيل محمد البراشي، أن التوقيع على الاتفاقية يأتي في سياق تنفيذ خطة الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة واستناداً لتعليمات قيادة وزارة الداخلية للارتقاء بمستوى الخدمات المرورية.

ويأتي التوقيع على الاتفاقية، لتخفيف العبء على انتقال المواطنين إلى فروع المرور لإجراء معاملات الاستعلام والتسديد، وذلك كمرحلة أولى للمخالفات المرورية تليها مراحل أخرى لمعظم الخدمات.

يذكر أن تدشين الربط الشبكي، سيتم مع إعلان بدء تنفيذ تخفيضات رسوم المخالفات المرورية السابقة وتجديد المتأخرات.

# الحماية المالية الرقمية للمستهلك
## الطموحات والمعوقات

شوقي شاهر*

حماية المستهلك لا تكاد تتوقف عند خدمة أو سلعة بعينها، كما أن طموحات المستهلك في الحصول على خدمات ومنتجات تلبي رغباته واحتياجاته لا ترتبط بزمان أو مكانٍ محددين، فما يسُوق ذلك هو التطور الذي يلف جميع مناحي الحياة، ويشمل ضمن مايشمله تلك التحولات في جوهر وطبيعة تلك الخدمات والمنتجات التي تقدم للمستهلك، تارةً من زاوية التنافس بين المقدمين، وتارةً أخرى من باب صياغة نوع جديد من العلاقة، تكون أكثر تطوراً بين الطرفين (المنتج والمستهلك) وهو الشيئ الذي بدوره يعود بتقسيم الفائدة بينهما وفق رؤىً جديدة، كما يضمن حقوق كل منهما وفق مفاهيم وأبعاد مشتركة، وهو ما تؤكد عليه الحملات التسويقية والاستراتيجيات التي تكاد أن تكون أشد حرصاً ومراعاةً للتقلبات والتحولات التي يشهدها هذا النوع من العلاقات، وتضع في حسبانها أن عدم مواكبتها لذلك يمثل تراجعاً يتسبب في الخروج من السوق وتخلفاً لايرتقي إلى مستوى الطموحات والاحتياجات التي يتطلع إليها المستهلك لاسيما تلك التي فرضتها التقنيات الحديثة والتي اكتسحت معظم النواحي الإنتاجية والخدمية، ومكنت المستهلك من الحصول عليها بسهولة ويسر ومنحته توفيراً للجهد والمال في سبيل الحصول عليها .

ومع ذلك فإن الدخول إلى عالم رقمنة تلك الخدمات والمنتجات ما يزال يواجه صعوبات وتحديات جمة لاسيما في المجالين التقني والتشريعي في بلادنا، ويحتاج إلى بلورة أكبر نحو مخاطبة الوعي لدى المزودين والمستهلكين على حدٍ سواء، حيث تكمن أهمية وضع هذه القواعد والتشريعات في كونها تحدد الواجبات والالتزامات وتضمن الحقوق لكلا الطرفين وبما يخدم مصالحهما وتؤكد على حماية المستخدمين باعتبارهم الحلقة الأضعف في هذه العلاقة.

ولهذا الغرض وبهدف وضع اللبنات الرئيسية والمشتركة لدى الجهات الرسمية وفي القطاع الخاص وبمشاركة منظمات المجتمع المدني المعنية، وانطلاقاً من مسؤوليتها تجاه المستهلك بالدرجة الأولى، فقد بادرت الجمعية اليمنية لحماية المستهلك إلى تبني ورشة العمل بعنوان "الحماية المالية للمستهلك ودورها في تحقيق الشمول المالي الرقمي "وذلك خلال الفترة من 27- 28 مارس الماضي بصنعاء، والتي اكتسبت أهميتها من خلال ذلك الاكتساح الذي يوشك أن يلف الخدمات المالية والمصرفية ويبدو أنه لا مفر من استخدام التقنيات والتكنولوجيا الحديثة ضمن تعاملاتها اليومية شئنا أم أبينا بين المؤسسات و القطاعات ذات الصلة من جهة وبين جمهور المستهلكين من جهة أخرى.

وقد أبرز التفاعل الكبير وحجم ونوعية المشاركة في أعمال هذه الورشة أهمية مثل هكذا مبادرة، كما أبرزت النقاشات وأوراق العمل المقدمة خلال يومي انعقادها حجم الاهتمام الذي أولاه المشاركون من قيادات مالية ومصرفية مثلت القطاع المالي والمصرفي في القطاعين، العام والخاص، إلى جانب منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة بمثل هكذا موضوع يهم الجميع ولن يستثني أحد، وأكد حرصهم على مواكبة القفزات الكبيرة التي يشهدها قطاع تكنولوجيا المعلومات وأثر ذلك على حجم ونوعية ومستقبل علاقتهم بالمستهلك، إلى جانب حرصهم الشديد على الاستفادة من مثل هكذا تطور لتقديم خدماتهم ومنتجاتهم المالية والمصرفية لعملائهم وفق تعاملات تقنية وتكنولوجية ملائمة وعصرية.

ولقد جسد الطرح الموضوعي والحماس الكبير لدى المشاركين والذي انطلق من أهمية شعورهم بأهمية مثل هكذا مبادرة، فرصة سانحة لتلتقي الأفكار وصولاً إلى وضع اللبنة الأولى لاستراتيجية تضع الأطر الصحيحة للتعامل الرقمي على الصعيدين، المالي والمصرفي، وكيفية حماية المستهلك في هذا الجانب ؛ كونها خطوة لاشك بأننا جميعاً قادمون عليها عاجلاً أم آجلاً.

ولذلك فقد جاء الإعلان من قبل وزير الصناعة والتجارة السابق عن اعتزام الجمعية اليمنية لحماية المستهلك تنظيم المؤتمر العلمي الأول للحماية الرقمية والشمول المالي خلال شهر أغسطس القادم، كأحد أبرز مخرجات هذه الورشة، التي اتفق المشاركون خلالها على جملة من التوصيات الكفيلة بتحقيق أهداف الورشة وبما يلبي تطلعات القطاع المالي والمصرفي- العام والخاص- في بلادنا وبما يكفل حماية

المستهلك وحصوله على خدمةٍ آمنة وبكل يسر وسهولة، كما شملت مخرجات ورشة العمل التوصيات التالية :

- ضرورة إعداد استراتيجية وطنية للشمول المالي الرقمي، تتضمن تعزيز التوعية والثقافة المالية بمشاركة الجهات ذات العلاقة، وإدراج الثقافة المالية الرقمية في المناهج الدراسية ابتداءً من التعليم المتوسط، وتنظيم ورش عمل وبرامج حول ما يستجد من خدمات مالية وواجبات وحقوق للمستهلك.

- إعداد القوانين المنظمة للبيئة المالية الرقمية، تتضمن الحماية لجميع الأطراف من مقدمي الخدمة للمستفيدين، وكذا تطوير مؤسسات الضبط والهيئات القضائية لتتمكن من مواجهة الجرائم المالية الرقمية.

- توفير متطلبات البنية التحتية اللازمة لتحقيق الشمول المالي الرقمي، وفقاً للرؤية الوطنية، بما يشجع على تقديم خدمات مالية بجودة عالية وأسعار تنافسية إلى جانب توفير التقنيات الحديثة في هذا الجانب.

- إنشاء وحدات متخصصة ومستقلة للتوعية والتثقيف المالي تتبع البنك المركزي إدارياً وترتبط مع الجهات والجمعيات ذات العلاقة، وتعزيز مبدأ التنافسية بين مقدمي الخدمات بما يخدم المستهلك، وتوفير الحماية السرية وخصوصية بيانات المستهلك من قبل جميع الجهات الحكومية والمؤسسات المالية ومقدمي الخدمات.

- تفعيل آلية الشكاوى لدى مقدمي الخدمات المالية للبنك المركزي، في إطار القواعد المتعارف عليها المنسجمة مع الإرشادات والمعايير الدولية والاسراع في إصدار دليل حماية المستهلك المالي.

- تعزيز التعاون بين القطاع المصرفي ومنظمات المجتمع المدني وضرورة مساهمة القطاع المصرفي الخاص والحكومي وشركات الخدمات المالية في تمويل برامج التوعية المتمثلة في الآتي:

- برامج تدريبية لقطاع ريادة الأعمال حول المنتجات المالية الحديثة.

- حملات توعية تتضمن المعلومات المالية والإرشادات لاستخدام كافة وسائل التوعية.

- ندوات علمية تستهدف الجهات المعنية والخروج بحلول ومقترحات عملية في مختلف القضايا المالية.

- تنفيذ حملة توعية بمواقع التواصل الاجتماعي تتضمن سلسلة فيديوهات ومنشورات توعوية.

ويمكن القول هنا أن الورشة لم تكن سوى خطوة أولى تأتي ضمن إطار رؤية متكاملة سيتضمنها مؤتمرنا القادم إن شاء الله، وستدفع بكل تأكيد نحو تعزيز ثقافة التحول الرقمي والشمول المالي، الذي يأخذ في حسبانه تقديم منتج مالي ومصرفي مبني على أسس تكنولوجية حديثة وعصرية تأخذ في حسبانها أيضا مصلحة المستهلك وحمايته من أي أضرار واستخدامات سلبية تضر بحقوقه المالية والمصرفية وذلك حال استخدامه لمثل هكذا تقنية في تعاملاته اليومية.

* رئيس الدائرة الإعلامية بالجمعية اليمنية لحماية المستهلك

# المكتبة التاريخية والاقتصادية اليمنية تتعزز بإصدار جديد بعنوان:

# (نقود حضارات اليمن في جنوب الجزيرة العربية)

محمد عبد الله الرحومي

**صنعاء/ المصارف/ خاص:**

تعزَّزت المكتبة التاريخية والاقتصادية اليمنية، منتصف مارس الماضي، بإصدار جديد للخبير الاقتصادي والباحث المعروف محمد عبدالله الرحومي، تحت عنوان: (نقود حضارات اليمن في جنوب الجزيرة العربية).

وجاء الكتاب في 379 صفحة من القطع المتوسط، شملت مقدمة وإهداء وستة فصول وخاتمة، وتصدَّرت غلافُه صورة ترمز إلى تطوُّر النقود والمسكوكات طوال أزمنة الحضارات المختلفة.

ووجه الرحومي الإهداء إلى يمن التاريخ والحضارة، وأجيال المستقبل المُسلحة بالعلم وحب الوطن.

وقد اشتمل الكتاب على ملامح وشواهد مهمة من التطورات التاريخية والسياسية، والاقتصادية والتجارية، والنقدية لعصور حضارات أمم وممالك اليمن القديم، وعصور الحضارة الإسلامية، في صدر الإسلام والخلافتين الأموية والعباسية، ونقود الزعامات والإمارات والدول اليمنية المستقلة والمنفصلة والمعارضة للدولة العباسية، وما عكسته مظاهر عملاتها في حياة المجتمع اليمني، وما فرضته أنظمة التدخل والاحتلال والاستعمار الأجنبية على اليمن، ثم عملات المملكة المتوكلية اليمنية، وصولاً إلى عملات حكومات ثورة 26 سبتمبر 1962 في شمال الوطن، وثورة 14 أكتوبر 1963 في جنوب الوطن، وإلى عهد الوحدة اليمنية المباركة، وبما تحمله جميع النقود من تفاصيل نقوشها ورسومها المعبرة عن الإرث الفني والثقافي والسياسي والاقتصادي والتجاري والحضاري الإنساني منذ القدم، وحتى الربع الأول من الألفية الثالثة.

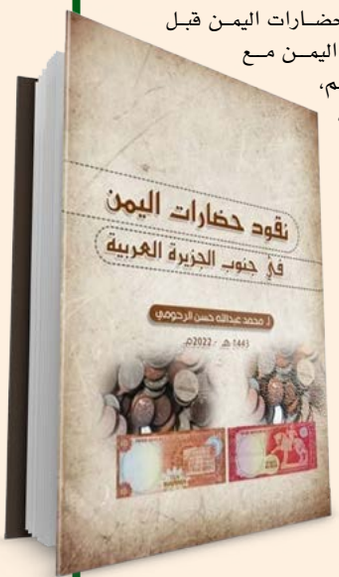


ويقدم الفصل الأول من الكتاب، معلومات شاملة حول نقود وحضارات اليمن قبل وبعد التاريخ، وحضارات اليمن القديم، ويسرد أقدم علاقات اليمن مع حضارات العالم القديم، وتطوُّر النقود ومسكوكات العالم القديم، وكذا كنوز ممالك اليمن القديم، ومعالم ونقوش مسكوكات نقد ممالك اليمن القديمة.

أما الفصل الثاني، فيتناول نقود اليمن في الحضارة العربية والإسلامية بشتى المراحل وبمختلف الدول، فيما يتوقف المؤلف في الفصل الثالث، عند نقود وإمارات دول اليمن المنفصلة والمستقلة عن الدولة العباسية، ويستعرض بشكل مستفيض المحطات المفصلية في تلك الفترات.

ويُسلِّط الفصل الرابع الضوء على نقود قوى الجبهة الإسلامية في اليمن، والتنافس على طرق التجارة.. وخُصِّص الفصل الخامس لإظهار نقود اليمن في عهدي الاستعمار والتشطير، في حين قدَّم الفصل السادس إيضاحات متكاملة حول نقود الثورة والوحدة اليمنية.

وذيَّل رجل الاقتصاد الرحومي، كتابُه، بخاتمة مختصرة تطرَّق -خلالها- إلى أهم عوامل وأسباب تدهور العملة اليمنية بداية من العام 1990، وحتى بلوغ الاقتصاد اليمني المستوى الكارثي كإمتداد لثورة الربيع (الدمار) العربي 2011، والحرب على اليمن في الفترة 2015-2022، وكشف بأهم المصادر والمراجع اليمنية العربية والأجنبية، وعلى أمل السلام والاستقرار لليمن والمزيد من الجديَّة في اكتشاف المزيد من قطع النقود الأثرية والمعلومات والحقائق العلمية المتعلقة بمراحل وجوانب حياة المجتمع اليمني.

تجدُر الإشارة، إلى أن مؤلف الكتاب يُعَّد من أهم الخبراء الاقتصاديين في الوطن، حيث تقلَّد عدداً من المناصب في البنك المركزي اليمني، منها: رئيس قسم الاستيراد في البنك (87/86)، نائب مدير المشاريع والتخطيط والمتابعة (90/87)، مدير إدارة التسليف (94/90)، مدير عام مساعد للحسابات الجارية والودائع (2003/1994)، مدير عام مساعد للتدقيق الداخلي (2008/2003)، مدير عام المنشآت والخدمات (2012/2008)، مدير عام الشؤون الإدارية (2013/2012).

في الوقت الذي تتجه فيه كل دول العالم ومنها اليمن نحو تطبيق مفاهيم النقود الإلكترونية والاقتصاد الرقمي ومع الانتشار الكبير والواسع للانترنت وتطبيقاته الذكية، أصبح مفهوم الدفع الإلكتروني من الضروريات اللازمة للحياة والمؤسسات من مختلف القطاعات العامة والخاصة وبالذات اتجاه الدول النامية نحو العمل بنظام الدفع الالكتروني، حيث يعتبر وسيلة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة في معظم دول العالم ويلزم لنجاح تطبيق نظام النقود الإلكترونية مواكبة التطورات التكنولوجية في العالم.

التعامل بالنقود الإلكترونية من الأساليب الحديثة والمهمة لتطوير العمل وتحقيق التنمية الاقتصادية للدول

البنك المركزي هو الجهة الحكومية الأقدر على تطبيق النظام القانوني المطلوب لإصدار النقود الإلكترونية

# أهمية النقود الإلكترونية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة

د. يحيى علي السقاف*

ويمكن تعريف النقود الإلكترونية على أنها " هي التحويلات الإلكترونية للاعتمادات النقدية التي تتم إلكترونيا بصفة كلية داخل أنظمة الدفع الشائعة فيها بين البنوك " كما يُعرف الدفع الإلكتروني على أنه سداد وتحويل الأموال بشكل إلكتروني بعيداً عن النقود الورقية الكاش، وتقدم عملية الدفع الإلكتروني الكثير من المزايا والفوائد لكل أطراف المعادلة من شركات ومؤسسات وبنوك وجهات حكومية وقطاع خاص، فضلاً عن ما تقدمه من فوائد كبيرة للمستخدمين من الناس كونها تنتج إجراء مدفوعات غير نقدية للسلع والخدمات من خلال البطائق أو الهواتف المحمولة أو الانترنت.

### فوائد الدفع الإلكتروني

كما أن الدفع الالكتروني يوفر الوقت ويسهم في زيادة المبيعات وانخفاض تكاليف المعاملات وضمان حقوق التجارة والجهات العاملة في الاتصالات ويتميز أيضاً في أنه آمن ويتجاوز المخاطر الأمنية التي تأتي مع التعامل بالأموال النقدية باليد وله أيضاً نتائج كبيرة على التجارة الإلكترونية وتغيير سلوكيات المستهلكين الشرائية نحو تفعيل عملية الشراء الإلكتروني والتسوق الإلكتروني التي تعد عماداً رئيسياً لها، وما يترتب على ذلك من آثار إيجابية عديدة منها توفير تجربة متميزة للعملاء في تسهيل عمليات الدفع وكذلك تخفيض تكاليف التعامل النقدي على الاقتصاد المحلي وتعزيز الشفافية في التعاملات إلى جانب الأثر المباشر على كفاءة وتنمية الاقتصاد الوطني، حيث يمثل تقليل التعاملات النقدية أهم الأهداف الاستراتيجية التي عكفت على تحقيقها الدول المتقدمة خلال الفترة الماضية عبر إنجاز العديد من المبادرات والمشاريع والاستثمارات في قطاع المدفوعات الرقمية بالتوافق مع مستهدفات برنامج التطوير للقطاع المالي والإداري.

والنقود الالكترونية في الأساس هي تمثيل رقمي لعملة الإبراء القانوني التقليدية تضمنها جهات الإصدار ويقوم العملاء بمبادلة النقود العادية بنقود الكترونية التي تمكنهم من استخدامها بسهولة لأداء المدفوعات على الفور ومقارنة بأشكال النقود الرقمية التي ظهرت مؤخراً مثل العملات المستقرة فإن النقود الالكترونية موجوده منذ فترة وتشهد توسعاً سريعاً في قاعدة عملائها وعلى عكس معظم العملات المستقرة الصادرة عن كيانات خاصة فإن النقود الالكترونية تعمل ضمن إطار خاضع للتنظيم.

### متطلبات تنظيمية

ومع تزايد أهمية مصدري النقود الإلكترونية من الضروري وجود إطار شامل وقوى التنظيم حركة أموال العملاء وحمايتها فينبغي إخضاع جهات الإصدار لمتطلبات تنظيمية احترازية تتناسب مع المخاطر ومن أهم التدابير التنظيمية ضرورة قيام الجهات المصدرة للنقود الإلكترونية بتطبيق آليات حمائية لحفظ الأموال الخاصة بالعملاء وفصلها عن الأموال الأخرى بهدف حمايتها ويمثل هذا الإجراء أداة أساسية للوقاية من سوء استخدام الأموال غير أن إبقاء أموال العملاء منفصلة عن غيرها لا يحل كل المشاكل.

ومما لا شك فيه فإن القيمة المالية للنقود لابد لها من دعامة تحمل هذه القيمة فالأوراق النقدية والمعدنية هي الوسيط أو الدعامة التي تكون حاملة لقيمة النقود على اختلاف قيمها من بلد لآخر وبسبب الطبيعة غير الحسية للنقود الإلكترونية لابد من إيجاد وسيط أو دعامة تقوم بحملها لتكون قادرة على التنقل بين المتعاملين بها فيتم تثبيت النقود الإلكترونية على الدعامة الخاصة بها لتصبح قادرة على الانتقال لأي جهاز أو حافظة إلكترونية أخرى حيث إنها غير مقيدة بأي جهاز حصري للتعامل بها.

### القطاع المصرفي في اليمن

ويمتلك اليمن اقتصاداً يعتمد بشكل كبير على النقد ويعاني من مستويات منخفضة من الشمول المالي حيث يعد القطاع المصرفي الرسمي في

اليمن غير متطور ويتسم بضعف قاعدة رأس المال والتركز في المناطق الحضرية دون الريفية لانعدام أو ضعف الخدمات منها خدمة النت والاتصالات مما يتعذر على الغالبية العظمى من المواطنين الوصول إلى خدماته والاستفادة منها ومع زيادة استخدام النقود الإلكترونية ينبغي أن تركز الأجهزة التنظيمية على حماية المستهلكين وسلامة نظام المدفوعات ككل.

وقد ارتبط اعتماد النقود الإلكترونية في جميع أنحاء العالم بثلاثة أنواع من البيانات التنظيمية وهي أسواق عالية التنظيم ومتوسطة ومحدودة التنظيم في اليمن واتسم الإطار القانوني السائد قبل عام 2014م بسوق شديد التنظيم والتي تمنح الحق في تقديم الخدمات الالكترونية للبنوك فقط ونتيجة للظروف الاستثنائية من حروب وحصار وانقسام البنك المركزي اليمني في عام2016م بين صنعاء وفرعه في عدن ومع الأخذ بالاعتبار النزاع المسلح والأزمة السياسية والانقسام في مؤسسات الدولة الرئيسية بما في ذلك البرلمان والبنك المركزي اليمني والبنية التحتية غير المتطورة للدفع الالكتروني بشكل عام لذلك مع وجود تلك المعوقات في أرض الواقع يكون من الصعب تحقيق استخدام واسع النطاق للنقود الالكترونية في ظل هذه الأوضاع.

ويرتبط تحقيق المبادرات الشاملة لتعزيز النظام البيئي لتقديم خدمات النقود الإلكترونية والدفع الإلكتروني على الدوام بإنهاء الانقسام السياسي وتحقيق الاستقرار في النظام النقدي وهو ما يجب أن يبدأ ويلزم لتطبيق النظام للنقود الالكترونية بداية الأمر توحيد آليات العمل في السياسة النقدية وإنهاء العمل والانقسام الموجود في البنك المركزي وإعادة المهام والصلاحيات إلى المركز الرئيسي للبنك المركزي في صنعاء وتوحيد سعر الصرف الرسمي.

### الريال الإلكتروني اليمني

ومع ما يشهده نظام المدفوعات الرقمية من تحول كبير بفعل العديد من العوامل وبالاستفادة من قائمة طويلة من الحلول والوسائل والمنصات والتطبيقات الخاصة بالدفع الرقمي التي يقدمها مجموعة من المزودين وشركات التكنولوجيا المالية، لا تلبي فقط التغيرات في توجه وسلوك المستهلكين بل وتقود في كثير من الأحيان إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة .. تتجه حكومة الإنقاذ الوطني في اليمن إلى التعامل بالريال الإلكتروني بهدف حل مشكلة السيولة النقدية التي تعاني منها معظم المناطق وكذلك بهدف الحد من استخدام الإصدار النقدي الجديد بدون غطاء قانوني وهناك إجراءات لاستكمال الآليات المتعلقة بالنقد الإلكتروني حيث أصبح التعامل به ثابتاً في العديد من مؤسسات الدولة وفي هذا السياق تحرص الحكومات في الاقتصاديات المتقدمة في جميع أنحاء العالم على تجربة العملات الرقمية وخاصة تلك التي تشرف عليها البنوك المركزية وغالبا ما يعكس تبني العملات الرقمية التوجه نحو مدفوعات أرخص وأسرع وتعمل على دعم النمو الاقتصادي.

ويعتبر ترويج الريال الإلكتروني اليمني جزءاً لا يتجزأ من السياسات النقدية ويمر بمرحلة تجريبية منذ العام 2018 ولا يزال الوصول إلى استكمال مشروع الريال الالكتروني في اليمن يشكل تحديا فالمدفوعات الالكترونية بحاجة ماسة لان تأخذ الطابع المؤسساتي ويتم توسيعها من خلال النظام الاوسع للبنوك اليمنية وبإشتراك القطاع الخاص والتجاري وهذا ما تعمل علية الحكومة في المرحلة القادمة ويحتاج الى إسهام ووعي مجتمعي وسيكون له دور كبير في تحييد العملة الوطنية من الاستهداف وتحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي.

كما أن النقود الإلكترونية يمكن استخدامها بدون تحديد نطاق معين كما هو الحال في النقود التقليدية حيث إن حامل النقود الإلكترونية يستطيع دفع قيمة الخدمات أو المشتريات التي يريدها من البائع باختلاف أنواع هذه الخدمات والمشتريات وبأي قيمة كانت سواء كانت منخفضة أو مرتفعة إذا ما كانت قيمة هذه الخدمات والمشتريات متوفرة في النقود الإلكترونية ويخرج بذلك البطاقات الإلكترونية التي تحمل قيمة مالية لغرض واحد كما هو الحال في البطاقات والكروت أحادية الاستخدام والإصدار.

### بطاقات ائتمانية

وتسعى مؤسسات إصدار وحدات النقود الإلكترونية والبطاقات الائتمانية الإلكترونية إلى كسب ثقة عملائها من خلال مبدأ ضمان أن جميع بياناتهم الشخصية والمالية تكون قيد المحافظة والسرية عليها ولن تتم إساءة استخدامها وأن تكون ضمن نظام حماية ووقاية من التلاعب أثناء عبور عمليات الدفع باستخدام البطاقات الائتمانية في شبكة الإنترنت العالمية وغالباً ما تقوم مؤسسات إصدار البطاقات الائتمانية ببيان السياسة المتبعة في الحفاظ على سرية البيانات الشخصية والمالية لعملائها ببنود تفصيلية في عقود الاستخدام الخاصة بها .

ومما لا شك فيه فعند قيام حامل النقود الإلكترونية بتحويل النقود الإلكترونية للدائن أو التاجر فبمجرد تحويل النقود تبرأ ذمة حامل النقود من الدين سواء قام الدائن أو التاجر بتحويلها فوراً أو بتأخير عملية تحويلها لدي مصدرها والمصدر يقوم فقط بعملية التأكد من صحة النقود الإلكترونية وشرعيتها عند المطالبة بها من قبل الدائن أو التاجر ولا يقوم بأي إجراء بين حامل النقود الإلكترونية والتاجر وأما في حالة التعامل بالبطاقات البنكية فإن ذمة المدين لا تبرأ من الدين بمجرد تمرير بطاقة الائتمان على الأجهزة الإلكترونية للتاجر وإنما تبرأ عند الحصول على موافقة البنك بالتحويل الفعلي للأموال من حساب العميل إلى حساب التاجر وهي تستغرق مدة بسيطة تقدر بثوان معدودة ومن خلالها يتم التعرف على كفاية رصيد العميل ويتم الخصم فوراً من رصيده وتصله رسالة من البنك تفيده بمقدار ما تم تحويله لإجراء هذه العملية.

ولهذا تعتبر عملية تمرير البطاقات البنكية على الأجهزة أو الحوافظ الإلكترونية بمثابة إصدار أمر التحويل للبنك أو للمؤسسة المالية فعمل البنك أو الموسسة المالية عملٌ رئيسٌ وأساسيٌ في براءةمز ذمة المدين بخلاف الحال في التعامل بالنقود الإلكترونية الذي تبرأ به ذمة المدين أو حامل النقود الإلكترونية بمجرد دفعها للدائن أو التاجر في مواقع نقاط البيع ويكون دور جهات الإصدار فقط للتأكد من صحة وشرعية هذه النقود الإلكترونية المستخدمة أثناء تحويلها من حاملها للتاجر.

ويعد تحديد مصدري النقود الإلكترونية من المسائل المهمة التي ستواجه أي تنظيم قانوني لهذه النقود حيث يتوقف على اختيار جهة الإصدار تحديد النظام القانوني الذي ينطبق على مُصدِر النقود الإلكترونية .

كما أن البنك المركزي يعد كجهة حكومية من أقدر الجهات التي تستطيع أن تطبق النظام القانوني المطلوب على إصدار النقود الإلكترونية حيث إنه يمتلك نظاماً قائماً في إصدار النقود التقليدية وقد تمرس على تلافي جميع العقبات والمعوقات الخاصة بإصدارها خاصة فيما يتعلق بالحفاظ على استقرار السياسات النقدية والاقتصادية وتجنبها أي اضطرابات مالية بسبب استحداث هذه الآلية من النقود .

ولهذا فإن البنك المركزي قادر على تطبيق النظام القانوني الخاص بالنقود الإلكترونية إن وجد أو تطبيق نظامه القانوني المتبع وتفعليه على إصدار النقود الإلكترونية لحين إصدار النظام القانوني الخاص بها هذا بالإضافة إلى أن اختيار البنك المركزي ليكون هو مصدر النقود الإلكترونية يضفي سيطرة كاملة للدولة على مراقبة عمليات النقد و السياسات المتعلقة به وإن كان قد يقضي على الابتكار ويحد من المنافسة التي قد تنشط فيما لو سمح لجهات أخرى بالقيام بعمليات إصدار النقود الإلكترونية.

### قانون وتشريع خاص

ولا ريب بأن موضوع التعامل بالنقود الإلكترونية من الأساليب الحديثة والمهمة في تقدم وتطوير العمل وتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول التي تسعى لمواكبة كل ما هو جديد في خدمة شرائح المتعاملين لا سيما في بعض الدول المتقدمة والتي تسعى لتحقيق ونشر آليات الحكومة الإلكترونية والذكية في كل مجالاتها وفي تقديم أفضل الخدمات لكل القاطنين فيها وفي ظل التطور الحديث لكافة مجالات الحياة والتي منها مجال التعامل النقدي بين شرائح المتعاملين فإن الدفع بالنقود الإلكترونية سيكون من أفضل وسائل الوفاء الحديثة التي لها شأن كبير في القيام بهذا الدور في المستقبل القريب خاصة في ظل وجود بعض الإشكالات التي تقع من خلال التعامل بالبطاقات الائتمانية.

وفي هذا الإطار لابد من صدور قانون وتشريع خاص بالنقود الإلكترونية يحتوي على جميع الإجراءات الخاصة باصدار النقود الإلكترونية ومراحل نشرها وتداولها واستردادها لدى الأطراف الثالثة المُصدر والتاجر والعميل كما يجب أن يشمل هذا القانون إجراءات التوثيق والإثبات الخاصة بنظام النقود الإلكترونية لحماية جميع الأطراف وبيان الواجبات والالتزامات التي تقع على عاتق جميع المتعاملين بهذا النظام.

*وكيل وزارة المالية- كاتب وباحث في الشأن الاقتصادي- رئيس المركز الاستراتيجي اليمني للدراسات والأبحاث

**لابد من صدور قانون خاص بالنقود الإلكترونية يحتوي على جميع الإجراءات الخاصة بتنظيم إصدارها وتداولها**

**مع تزايد التطور التكنولوجي وتأثيراته على كل أمور حياتنا ومع التغير في أنماط المستهلكين وتطور إحتياجاتهم، وزيادة حدة المنافسة في السوق، زاد الضغط على البنوك اليمنية لأن تلحق بهذا الركب وتدخل سوق المنافسة لتقدم خدمات مصرفية قائمة على التكنولوجيا ؛ كونها السبيل الأمثل في الوقت الحالي لجذب العملاء وتسهيل تنفيذ عملياتهم المصرفية في أي وقت وأي مكان وتنفيذها بشكل أسرع دون الحاجة للحضور إلى فرع البنك لتنفيذ المعاملات المالية وبذلك تكون البنوك قد أصبحت في السياق الصحيح من المنافسة.**

# مخاطر الخدمات المصرفية الإلكترونية التي يجب على البنوك السيطرة عليها في الفترات القادمة

نبيل الشهالي *

وقد لاحظنا في الفترة الأخيرة أن البنوك في اليمن والمؤسسات المالية وشركات الصرافة هبت وعلى نطاق واسع لتلبية احتياجات العملاء والإسراع في تقديم خدمات إلكترونية بمزايا مختلفة ، وقد سعت كل مؤسسة مالية إلى تسهيل تقديم الخدمة المصرفية لعملائها بمزايا متنوعة لكسب أكبر عدد من العملاء والمتعاملين وللاستحواذ على حصة سوقية أكبر من المنافس الآخر في سوق الخدمات المصرفية وهذا شيء إيجابي ؛ كون المنافسة التي تؤدي إلى تعزيز جودة الخدمة المصرفية وتقديمها بأفضل وسيلة للعملاء هو أمر إيجابي ومحمود .

وقد ساعدت أزمة السيولة التي تتعرض لها البنوك منذ 7 سنوات ، وعدم توفر الأموال لمنح الائتمان، وإتجاه العملاء للتعامل مع شركات الصرافة التي تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي والقنوات الإلكترونية في تنفيذ المعاملات المالية للعملاء ، إضافة إلى الضغوط التي تمارس على الإدارات التنفيذية من قبل مجالس إداراتها نحو ضرورة الحفاظ على العملاء وتقديم حزمة خدمات مصرفية تبقي العملاء متعاملين مع المصارف دون تسربهم للمنافسين، ساهمت كل هذه المتغيرات الداخلية والخارجية من حدة الضغوط على البنوك لأن تنفتح على التكنولوجيا بشكل كبير وتقدم خدمات إلكترونية مثل خدمة ( المحفظة الإلكترونية، خدمة الإنترنت المصرفي، فتح الحسابات أونلاين، تقديم خدمة البطاقات التي تتيح الشراء من الإنترنت، التوسع، والإنتشار من خلال شركات الصرافة للوصول للعملاء إلى جميع مناطق الجمهورية) وغيرها من الخدمات والقنوات التي لم تكن لتقدم من قبل البنوك من فترات سابقة بهذا الانفتاح الكبير والمنافسة الشرسة.

وعلى سبيل المثال يشهد السوق اليمني اليوم منافسة شرسة في تقديم خدمة المحفظة الإلكترونية لدرجة أنه أصبح في السوق اليمني مايقارب 8 محافظ إلكترونية live وهي (محفظتي، ام فلوس، بيس، فلوسك، موبايل موني، كاش، سبأ كاش، شامل كاش، ون كاش ...الخ) وتبقى 5 محافظ إلكترونية مرخصة من البنك المركزي وتنتظر إشارة الإطلاق للسوق أيضاً.

وما نريد أن نؤكد عليه في هذا المقال أنه مثلما للتقدم التكنولوجي وانفتاح البنوك على الخدمات الإلكترونية منافع وإيجابيات فإن لها تحديات ومخاطر ، يجب على البنوك أن تضعها نصب أعينها في هذا الوقت والسنوات القادمة لكي تقدم الخدمة للعملاء بأقل قدر من المخاطر وبأقل حجم من التأثيرات ، وبداية يجب أن نتفق جميعا أنه لا يمكن تقديم خدمة مصرفية قائمة على التكنولوجيا بصفر مخاطر Zero Risk ، حيث أن هذا لن يكون ولن يحدث والبنك الذي يرغب بتقديم خدمة مصرفية إلكترونية للعملاء بدون مخاطر وبدون توقع خسائر مباشرة أو غير مباشرة فعليه التوقف عن تقديم الخدمة المصرفية من الآن دون الخوض في هذه المغامرة.

ويجب أن تتوقع البنوك منذ اليوم الأول لتقديم خدماتها المصرفية الإلكترونية حدوث مخاطر وأحداث واختراقات للعملاء واختراق للتطبيقات وستستقبل البنوك شكاوى عديدة في الأيام القادمة من العملاء الذين يشتكون من اختراق حساباتهم وجوالاتهم وسحب أرصدتهم وأن هناك متطفلين وصلوا لحساباتهم واستخدموا أجهزة العملاء لتنفيذ معاملات مصرفية دون إذنهم، وأيضا قراصنة محليين أو خارجيين هكروا حساباتهم وسرقوا معلوماتهم ... الخ من هذه المخاطر التي سنسمعها في الأيام القادمة.

وكل هذه الأحداث ستكون متوقعة ومن الطبيعي أن تحدث وأن تتعرض الخدمات المصرفية الإلكترونية لهذه المخاطر التي لها أسباب كثيرة وعوامل متعددة ويمكن تصنيف هذه المخاطر إلى نوعين :

**النوع الأول:** مخاطر متأتية من العملاء أنفسهم :- وهذه المخاطر في الغالب تكون ناتجة عن سوء استخدام الخدمة من قبل العملاء، إهمال منهم لعدم حفظ كلمة السر ورمز المستخدم في أماكن آمنة، حسن النية الزائد التي يتميز به العملاء في السوق اليمني، تزويد المتطفلين بمعلومات حساباتهم عبر اتصالات أو عبر روابط ترسل لهم في وسائل التواصل الإجتماعي ، وهذه المخاطر في الغالب يتحمل مسؤوليتها العميل بنسبة 100% .

**النوع الثاني:** مخاطر متأتية من البنوك :- وهذه المخاطر مصدرها البنوك وتتمثل هذه المخاطر في ضعف التطبيقات والقنوات الإلكترونية التي تستخدمها البنوك ، ضعف جوانب الأمان في البنية التحتية لدى البنوك، لأمر الذي قد يمكن القراصنة من تهكير هذه التطبيقات وإحداث الضرر فيها ، كما يمكن أن تحدث هذه المخاطر بسبب عدم توفر وسائل الأمان الكافية أو التنازل عن عوامل الأمان في التطبيقات التي تقدمها البنوك للعملاء عند استخدام الخدمة المصرفية بحجة تسهيل الخدمة لهم، وفي حال حصلت مثل هذه المخاطر فإن البنوك ستتحمل مسؤولياتها وتتحمل خسائرها وسيكون لزاما عليها أن تعزز جوانب الأمان لديها في جميع التطبيقات والقنوات الإلكترونية التي تستخدمها لتقديم الخدمة المصرفية.

ومن هنا فإننا يمكن أن نورد عدد من الإجراءات الوقائية التي على البنوك العمل عليها لتخفيض المخاطر التشغيلية الناتجة عن استخدام هذه الخدمات من أجل تقديم الخدمات المصرفية بأمان وهذه الإجراءات هي :-

1) على البنوك والمؤسسات المالية أن تحدد مسبقا حدود مقبولة للمخاطر يجب أن تقبل بها نظير تقديمها هذه الخدمات (Risk Appetite) حتى لا يُظلم أحد من الموظفين القائمين على الخدمة أو تضطر البنوك لتوقيف الخدمة .

2) يجب أن يكون لديها أنظمة مراقبة لمراقبة العمليات المالية المشبوهة وعليها أن توثق الأحداث وتعمل على ردم الفجوات وتغطية الثغرات وتتعلم من الدروس والأخطاء بشكل مستمر لتجنبها في المستقبل.

3) على البنوك تطبيق ال2FA المصادقة الثنائية (Two- Factor Authentication) في جميع خدماتها المصرفية للوصول إلى الحساب من قبل المستخدمين من أجل حماية حسابات المستخدمين ولا يجب أن تتنازل عن عوامل الأمان تحت ضغوط تسهيل إستخدام الخدمة المصرفية.

4) يجب تثقيف العملاء بشكل مستمر حول جوانب الأمان، وحثهم على عدم مشاركة متغيرات الدخول للحساب وعدم حفظها في مكان واحد، وعدم الرد على المتطفلين، وتكون التوعية من خلال نشرات تثقيفية ، من خلال موظفي تقديم الخدمة في الفروع، من خلال وسائل التواصل الاجتماعية ، من خلال رسائل SMS وغيرها.

-5 على البنوك متابعة التقدم التكنولوجي واستخدام أفضل وسائل الأمان في الخدمات المصرفية، تدريب الكوادر وتأهيلهم ليكونوا متابعين كل جديد وعكسه على هذه الخدمات.

هذا ما يجب أن تقوم به البنوك للحفاظ على موثوقية الخدمة المصرفية في أوساط العملاء ولحماية العملاء أيضا ولتقدم السوق المصرفي اليمني.

# تمويلات الشامل

## #مشروعك_الصغير_
## إهتمامنا_الكبير

مصرف اليمن البحرين الشامل (بنك إسلامي)
Shamil Bank of Yemen & Bahrain

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

تقرير

# صندوق النقد العربي يُصدر موجز سياسات بعنوان «واقع وآفاق قطاع التمويل متناهي الصغر في الدول العربية»

أصدر صندوق النقد العربي العدد التاسع والعشرين من سلسلة موجز سياسات بعنوان «واقع وآفاق قطاع التمويل متناهي الصغر في الدول العربية».

الموجز يُلقي الضوء على الوضع الراهن لتطور أنشطة القطاع، والتحديات التي يواجهها، إضافة إلى أوضاع الرقابة على قطاع التمويل متناهي الصغر ومسؤوليات ودور السلطات الإشرافية ذات الصلة في تطوير المؤسسات العاملة به، وضمان التزامها بالمعايير الدولية، بما يدعم تحقيق النمو الاقتصادي الشامل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة والاستقرار المالي.

كما يرصد الموجز تداعيات جائحة كوفيد19- على أنشطة القطاع، والتدابير المُتبناة من قبل السلطات الإشرافية المعنية لمواجهة تلك الآثار.

وأشار هذا العدد إلى أن قطاع «التمويل متناهي الصغر» يعتبر من بين أهم القطاعات المالية التي تساهم في دعم مستويات النمو الشامل والاحتوائي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، و«التمويل متناهي الصغر» أو «التمويل الأصغر» هو نوع من أنواع الخدمات المالية التي يتم تقديمها للأفراد من ذوي الدخل المنخفض أو العاطلين عن العمل والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر التي لا تتوفر لديها فرصة النفاذ إلى الخدمات المالية المُقدمة من خلال مؤسسات التمويل التقليدية وعلى رأسها البنوك.

وأوضح الموجز أن حجم سوق التمويل متناهي الصغر يُقدر على مستوى العالم بنحو 179 مليار دولار أمريكي في عام 2020، فيما يتوقع نمو حجم السوق إلى نحو 497 مليار دولار في عام 2030 بمعدل نمو مركب يبلغ نحو 11 في المائة خلال الفترة (2021-2030)، وفق التقديرات الدولية، يُعزى النمو المتوقع لحجم سوق التمويل متناهي الصغر عالمياً إلى العديد من العوامل من بينها ارتفاع عدد السكان غير المشمولين مالياً الذين يبلغ عددهم 1.7 مليار نسمة على مستوى العالم وفق تقديرات البنك الدولي، وارتفاع فجوة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى نحو 5.2 تريليون دولار للمؤسسات العاملة في القطاع الرسمي، و2.9 تريليون دولار لمثيلاتها العاملة في القطاع غير الرسمي.

كما تعززت أهمية التمويل متناهي الصغر عالمياً في ضوء الدور الذي يلعبه على صعيد تمكين الحكومات في الدول النامية من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لاسيما فيما يتعلق بالأهداف الرامية إلى خفض مستويات الفقر العالمي، وتمكين المرأة، وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير موارد مالية تمكن الدول النامية من تمويل أهداف التنمية المستدامة وسط فجوة تمويلية ارتفعت في أعقاب جائحة كوفيد19- لتصل إلى نحو 4.2 تريليون دولار مقابل قبل الجائحة وفق تقديرات الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وتطرق الموجز إلى واقع قطاع التمويل متناهي الصغر في بعض الدول العربية، حيث أشار إلى ارتفاع عدد مؤسسات التمويل متناهي الصغر في سبع دول عربية توفرت عنها بيانات عن نشاط القطاع ليصل إلى 84 مؤسسة في عام 2021، يتوزع نحو 77 في المائة منها في كل من السودان ومصر اللتان يتوفر بهما العدد الأكبر من هذه المؤسسات بنحو 47 مؤسسة في السودان و18 مؤسسة في مصر، فيما تتوزع باقي المؤسسات في فلسطين، وتونس، وقطر، والسعودية.

سجل كل من إجمالي أصول مؤسسات التمويل متناهي الصغر، والتمويل الممنوح من قبلها تبايناً ما بين الدول العربية خلال الفترة (2015 - 2020)، بما يعكس عدد من العوامل التي تختلف من دولة عربية إلى أخرى، ففي حين سجل إجمالي أصول هذه المؤسسات ارتفاعاً في كل من تونس والسعودية وفلسطين، شهد تراجعاً في كل من السودان، وقطر. كما سجل كذلك حجم التمويلات الممنوحة من قبل هذه المؤسسات ارتفاعاً في كل من تونس وفلسطين والسعودية ومصر، بينما تراجع في كل من السودان وقطر خلال نفس الفترة.

شهد عدد العملاء النشيطين لمؤسسات التمويل متناهي الصغر نمواً ملحوظاً في عدد من الدول العربية خلال الآونة الأخيرة، حيث سجل نمواً بنسبة تقارب 56 في المائة خلال الفترة (2018-2020) في السعودية، ونما بنسبة 38 في المائة في السودان خلال الفترة (2015-2020)، كما زاد عدد عملاء التمويل متناهي الصغر في مصر بنسبة 10 في المائة مؤخراً ليصل إلى 3.4 مليون عميل بنهاية الربع الثالث من عام 2021، مقابل 3.1 مليون عميل لنفس الفترة من عام 2020.

كما شهدت قيمة التمويلات الممنوحة من قبل مؤسسات التمويل الأصغر في مصر ارتفاعاً لتصل إلى 24.4 مليار جنيه بنهاية شهر سبتمبر من عام 2021 بزيادة نسبتها 35 في المائة، مقارنة بقيمة التمويل الممنوحة من قبل هذه المؤسسات بنهاية شهر سبتمبر من عام 2020، ما يشير في مجمله إلى النمو المتسارع لنشاط القطاع في عدد من الدول العربية.

وفي سبيل الاستفادة من الفرص التي يوفرها التحول الرقمي، اتجهت بعض الدول العربية مثل مصر إلى تقديم منتج التمويل الأصغر «النانو» «Nano Micro finance» الذي تم الترخيص له من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية في عام 2019 ويعتمد بشكل أساسي على التقنيات الرقمية بهدف توفير احتياجات ومتطلبات رأس المال العامل لصغار المزارعين والأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص.

وترتكز آلية عمل المنتج على استخدم التقنيات المالية الحديثة في كافة مراحل منح التمويل من خلال استخدام تطبيقات تتوفر من خلال الهواتف الذكية لمنح التمويل متناهي الصغر استناداً إلى نظام لتحليل المعلومات الائتمانية باستخدام تقنيات تعلم الآلة (Machine Learning).

من حيث القروض الممنوحة وفقاً للنوع الاجتماعي، وفي ظل الأهمية الكبيرة التي توليها الحكومات العربية للتمكين الاقتصادي للمرأة، يُلاحظ ان نسبة القروض متناهية الصغر الممنوحة للإناث لا تزال أقل من مثيلاتها الممنوحة للذكور في بعض الدول العربية مثل السعودية وفلسطين بنسبة تبلغ نحو 27 و29 في المائة من إجمالي قروض التمويل متناهي الصغر.

على غرار القطاع المصرفي ككل، تأثرت مؤسسات التمويل متناهي الصغر بالتداعيات الاجتماعية والاقتصادية للأزمة الصحية التي أضعفت قدرة عملاء هذه المؤسسات على السداد.

ولقد عانى عدد كبير من المستفيدين من توقف نشاطهم وبالتالي لم يتمكنوا من الوفاء بالتزاماتهم، ونتج عن الجائحة نقص التمويل المتاح لمؤسسات القطاع، والضغط على أوضاع السيولة، وتراجع أداء المحافظ، وإجهاد ربحية القطاع الذي تعرض لأول مرة لخسائر في بعض الدول العربية.

أوضح الموجز أن قطاع التمويل متناهي الصغر في الدول العربية يواجه بعدد من التحديات والمخاطر لعل من أهمها الإفراط في المديونية بسبب عدم قدرة عملاء التمويل متناهي الصغر على الوفاء بالقروض بسبب الاقتراض من عدة جهات مختلفة، جراء اضطرارهم للحصول على التمويل اللازم من مصادر متعددة من أجل الوفاء باحتياجاتهم، إضافة إلى تحديات ترتبط بتفاوت مستوى التركيز على إدارة المخاطر وتطبيق ممارسات الحوكمة السليمة بين المؤسسات العاملة في القطاع، بما يؤثر على استقرار ونمو القطاع وقدرته على تحقيق معدلات نمو جيدة، إلى جانب تعزيز ثقة المتعاملين بالسوق، وجذب المزيد من مصادر التمويل.

وفي سبيل العمل على التطوير المستمر للقطاع، تُواصل الجهات الإشرافية المسؤولة عن التنظيم والرقابة على مؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية جهودها لدعم أنشطة القطاع من خلال سن وتحديث القوانين واللوائح التنظيمية ومواصلة عملها في نطاق الرقابة الدورية بهدف رفع معدل نمو القطاع من جهة، واحتواء وإدارة المخاطر المرتبطة به من جهة أخرى.

كما تعزز الجهات الإشرافية جهودها للعمل على تطبيق أحدث الممارسات الخاصة بتطبيق سياسات الحوكمة الرشيدة والامتثال إلى المعايير الدولية الصادرة عن الجهات المشرّعة ذات الصلة، المنظمة للقطاع، ومواكبة التطور التقني اللازم لدعم التمويل الأصغر للفئات المستحقة، علاوة على استمرار جهودها لتيسير النفاذ للخدمات التمويلية المختلفة بما يتوافق مع احتياجات المتعاملين في القطاع وصولاً إلى تعزيز مستويات الشمول المالي.

واستناداً إلى ما سبق، خلص الموجز إلى مجموعة من التوصيات على صعيد السياسات بهدف الاستمرار في تطوير قطاع التمويل متناهي الصغر بما يشمل، دمج قطاع التمويل متناهي الصغر في خطط واستراتيجيات التنمية المستدامة، وتعزيز مصادر تمويل مؤسسات القطاع، والاستفادة من الفرص التي يوفرها التحول الرقمي في خفض كلفة عمليات القطاع ورفع كفاءته، والتركيز على الإدارة الكفؤة لمستويات المخاطر، وتفعيل دور القطاع في التمكين الاقتصادي للمرأة العربية، وتطوير نظم المعلومات الائتمانية الداعمة لقطاع التمويل متناهي الصغر لتقليل مستويات المخاطر والإفراط في المديونية، والتركيز على حماية المستهلكين ونشر الثقافة المالية، والاستفادة من الفرص التي يتيحها التعاون مع المؤسسات المالية الإقليمية والدولية لتطوير القطاع، علاوة على تشجيع التمويل متناهي الصغر المستدام.

e-RIAL

# الريال الإلكتروني
# تطبيقك .. لكل خدماتك

- البريد الجامعي
- سداد الفواتير
- تحويل الأموال
- مشتريات
- كشف حساب

تطبيق الريال الإلكتروني نافذة نقد إلكتروني ، يمكنك من القيام بكافة العمليات المالية الشاملة عبر هاتفك مباشرة.
- متاح لعملاء الحساب الجاري ، وموظفي الجهات التي تصرف مرتباتهم عبر البريد.

البريد اليمني
YEMEN POST

خدمة العملاء
8008008
www.post.ye

mobile money
موبايل موني

# حدث التطبيق..

## وسدد مخالفاتك
## عبر موبايل موني

8003033
778003033

# 4G..طموح يتحقق
# و أرباح تتجدد

# 35%

نسبة الأرباح الموزعة لعام 2021

Yemen Mobile
يمن موبايل

معنا .. إتصالك أسهل

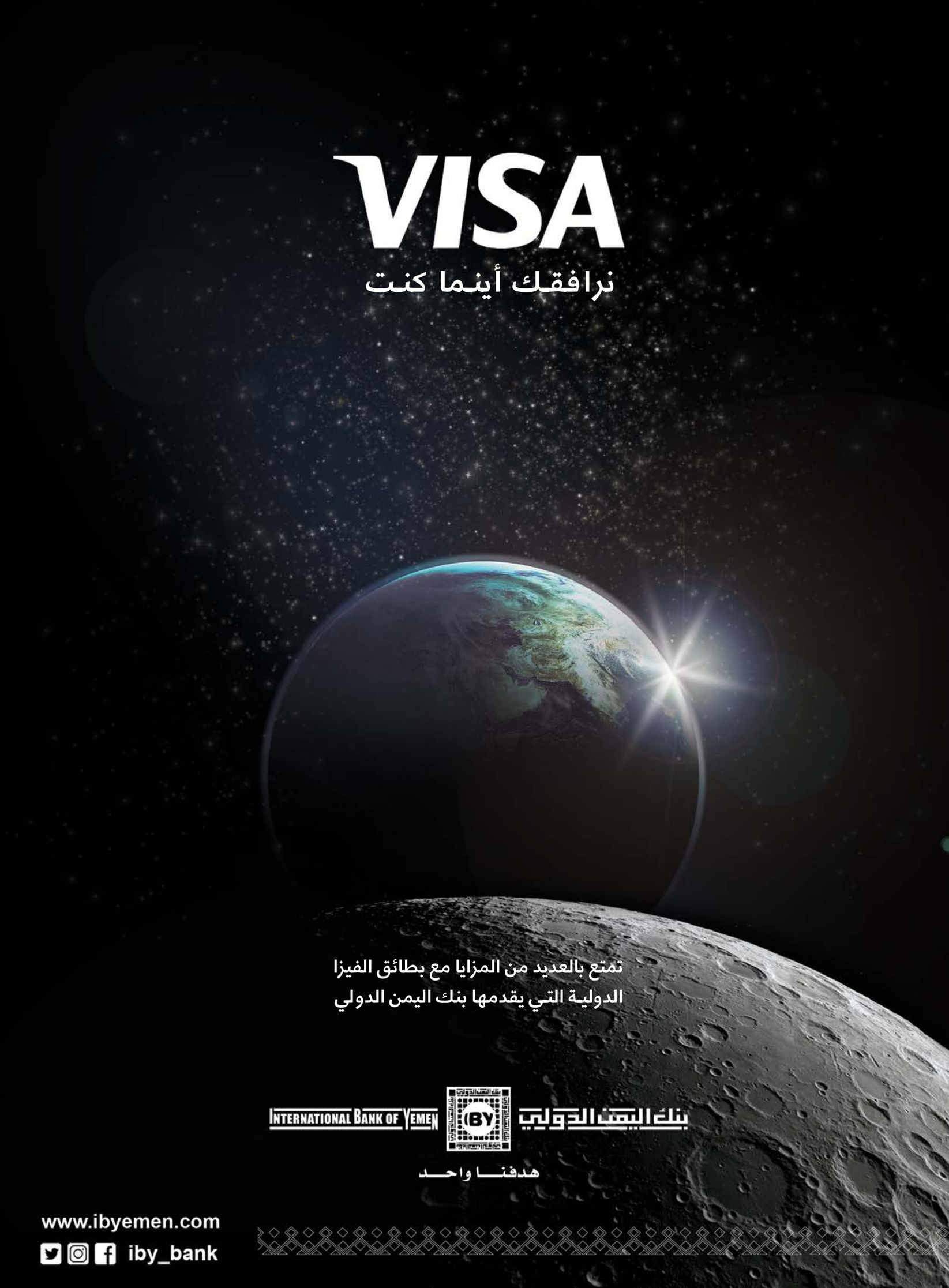
VISA
نرافقك أينما كنت
تمتع بالعديد من المزايا مع بطائق الفيزا
الدولية التي يقدمها بنك اليمن الدولي
INTERNATIONAL BANK OF YEMEN
بنك اليمن الدولي
هدفنا واحد
www.ibyemen.com
iby_bank